جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الإستقرار السياسي والأمني (2003-2018)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

بن واضح فارس

إشراف الأستاذ:

- ميلاس محمد الزين

لجنة المناقشة

الدكتور زغبة كمال ..... رئيسا

الدكتور فلاك نور الدين ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2018

الموافق لـ: 1440-1439

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النفوذ الإيراني في العراق وتداعياته على الإستقرار السياسي والأمني (2003-2018)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

بن واضح فارس

إشراف الأستاذ:

- ميلاس محمد الزين

لجنة المناقشة

الدكتور زغبة كمال ..... رئيسا

الدكتور فلاك نور الدين ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2018

الموافق لـ: 1440-1439

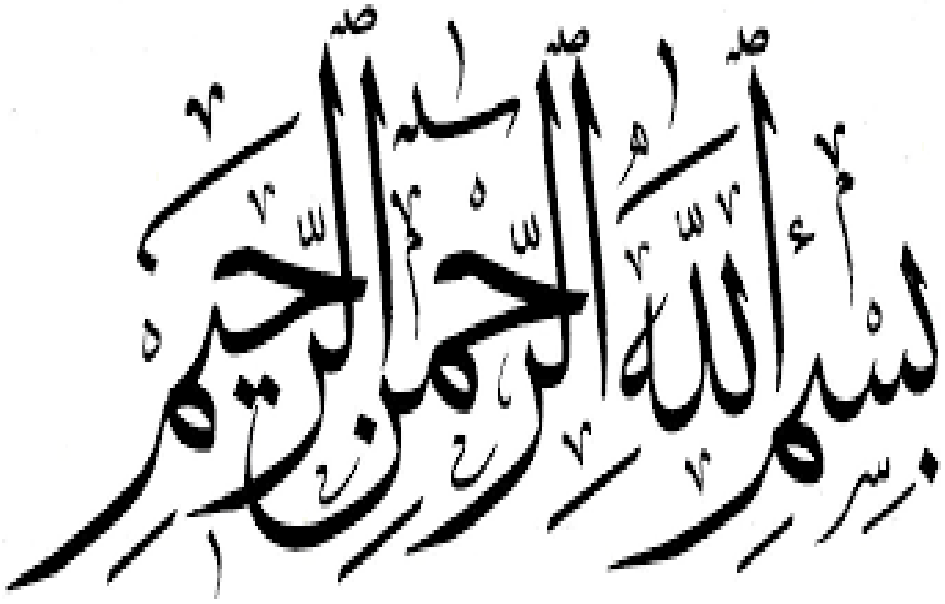
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل على توفيقه

الشكر للأستاذ ميلاس محمد الزين على قبوله الاشراف وعلى نصائحه التي قدّمها إلي:

الشكر موصول للأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة وكل من علمني في مختلف المراحل الدراسية.

الإهداء

إلى: الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى زوجتي وابنتي

إلى اخوتي وأخواني وكل الأهل

إلى زملائي في الدراسة الدفعة الأولى علوم سياسية 2006 ودفعة 2019

إلى زملائي في الدراسة بمعهد البحوث والدراسات العربية دفعة 2009

إلى كل الزملاء والأصدقاء...

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات

المطلب الأول: تعريف النفوذ والمصطلحات المشابهة

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار وعدمه

المطلب الثالث: التعريف بإيران والعراق

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وأهم سماتها

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الأول: لمحلة تاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية من 1979-2003

المطلب الثالث: العلاقات الايرانية العراقية بعد 2003

الفصل الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية للنفوذ الإيراني في العراق

تمهيد

المبحث الأول: <u>الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الايراني</u>

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

المطلب الثاني: الدور الإيراني في احتلال العراق

المطلب الثالث: الدور الإيراني في دستور 2005

المبحث الثاني: <u>العوامل الداعمة للنفوذ الإيراني في العراق</u>

المطلب الأول: الأحزاب والشخصيات الموالية لإيران

المطلب الثاني: البيئة العراقية القابلة للنفوذ الإيراني

المبحث الثالث: <u>مظاهر النفوذ الإيراني في العراق</u>

المطلب الأول: المظاهر السياسية والأمنية

المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية

المطلب الثالث: المظاهر الاجتماعية والدينية

الفصل الثالث: التداعيات السياسية والأمنية للنفوذ الإيراني في العراق

تمهيد

المبحث الأول: <u>التداعيات السياسية للنفوذ الإيراني في العراق</u>

المطلب الأول: واقع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية في ظل النفوذ الإيراني

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية المفروضة على العراق ونتائجها

المطلب الثالث: مسار العملية السياسية في العراق (2003-2018) في ظل النفوذ الإيراني

المبحث الثاني: <u>التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق 2003-2018</u>

المطلب الأول: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي (2003-2011)

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال (2011-2018)

المبحث الثالث: <u>مستقبل النفوذ الإيراني في العراق</u>

المطلب الأول: سيناريو استمرار النفوذ الإيراني في العراق

المطلب الثاني: سيناريو انحسار النفوذ الإيراني في العراق

الخاتمة

مقدمة

تمهيد:

أخذت العلاقات الإيرانية العراقية في مختلف محطاتها التاريخية طابعا صراعيا وخاصة بعد نجاح ثورة الخميني سنة 1979، حيث سعى النظام الايراني الجديد لتصدير ثورته إلى دول المنطقة وفي مقدمتها العراق، مما كلفه حربا لثماني سنوات، أنهكت البلدين وقد كان النظام العراقي السابق يمثل عائقا في وجه المشروع الايراني في المنطقة العربية، لكن الاحتلال الأمريكي للعراق قدم فرصة سانحة لإيران حيث خلصها من عدوها اللدود صدام حسين ونظامه ، لتبدأ إيران في إرساء نفوذها الذي بدأ يتعاظم بفعل عدد من العوامل والتي يأتي في مقدمتها إسقاط النظام العراقي وما ترتب عليه من حل لمؤسسات الدولة والجيش وكذلك استلام القوى الشيعية الموالية لإيران للسلطة في العراق، كما مثل بروز تنظيم الدولة فرصة ثانية لإيران في توطيد نفوذها في العراق بحجة التدخل لمكافحة الارهاب، ويتجلى هذا النفوذ في عدة مظاهر متداخلة وعلى كل المستويات سياسيا وأمنيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

أولا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية اختيار الموضوع محل الدراسة من خلال الأهداف العلمية والعملية التي يسعى إلى تحقيقها.

1- **الأهمية العلمية:** وتتعلق بأهمية البحث في ظاهرة النفوذ الإيراني في العراق وتحديد العوامل المساعدة عليه، والمظاهر التي يتخذها والتداعيات التي تترتب عليه، ومحاولة استشراف مستقبله وسبل مواجهته.

كما تكمن هذه الأهمية أيضا في الوقوف على اظهار طبيعة السلوك الخارجي الإيراني التوسعي فيما يسمى "تصدير الثورة" والذي ينبع من منطلق عقدي.

2- الأهمية العملية: وتتعلق بأهمية البحث في تحديد ما آل إليه الوضع في العراق على جميع المستويات، بعد الاحتلال الأمريكي، بفعل التداعيات المترتبة على النفوذ الإيراني كما تهدف الدراسة إلى توضيح مخاطر هذا النفوذ، خاصة وأن عددا من الدول العربية تتوفر فيها الشروط الملائمة له، وفي مقدمتها التعدد المذهبي.

ثانيا:مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

1- مبررات موضوعية: وتتمثل في الرغبة العلمية للبحث في هذه الظاهرة من خلال الدور الذي تضطلع به إيران في العراق والذي يحتاج إلى مزيد من الإهتمام لتعدد زواياه وتداخل أبعاده وتعدد نتائجه.

2- مبررات ذاتية: إن الإهتمام بمثل هذا الموضوع كان نتيجة للرغبة الذاتية في معرفة التطورات الحاصلة في العراق بفعل التدخل الإيراني بعد الاحتلال من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاهتمام بمثل هذا الموضوع سيجعل حقل الدراسات العربية ثريا، بالتركيز على أحد أسباب عدم الاستقرار في العراق والمنطقة وهو خطر الدور الإيراني.

ثالثا:اشكالية الدراسة

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي صعوبة في العملية السياسية أدت إلى فشل الحكومات المتعاقبة في إدارة البلاد، بالإضافة إلى انفجار الصراعات الطائفية بين الشيعة والسنة بشكل رئيسي، وتردي الأوضاع الأمنية، بالإضافة إلى ما ترتب عن ظهور داعش، وقد كانت إيران متهما رئيسيا من قبل أطراف داخل العراق وخارجه بزعزعة الاستقرار في العراق، والاشكالية المطروحة هي:

- كيف أثر النفوذ الإيراني في زعزعة الأوضاع السياسية والأمنية في العراق؟

ولمعالجة هذه الاشكالية تم تدعيمها ببعض الأسئلة الفرعية المساعدة في تحليلها:

1- كيف استفادت إيران من الاحتلال الأمريكي للعراق؟

2- ما هي العوامل التي ساعدت على النفوذ الإيراني في العراق؟.

3- فيما تجلت مظاهر النفوذ الإيراني في العراق؟.

4- ما هي تداعيات النفوذ الإيراني في العراق؟.

5- ما هو مستقبل النفوذ الإيراني في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة؟.

رابعا: فرضيات الدراسة

1- إن الإحتلال الأمريكي وما ترتب عليه من نتائج فتح الباب للنفوذ الإيراني.

2- إن استلام القوى السياسية الشعبية للسلطة في العراق أدى إلى تنامي النفوذ الإيراني.

3- تتجلى مظاهر النفوذ الإيراني في العراق على كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

4- أدى النفوذ الإيراني في العراق إلى تكريس الانقسام الطائفي وزعزعة الاستقرار السياسي والأمني.

5- هناك احتمالين لمستقبل النفوذ الإيراني في العراق: هما: إما الاستمرار أو الانحسار.

خامسا: حدود الدراسة

1- **الحدود المكانية:** المجال المكاني الذي تختص به هذه الدراسة هو الحدود الجغرافية لدولتي إيران والعراق.

2- **الحدود الزمانية:** تنطلق الدراسة في تتبعها لمسار النفوذ الإيراني في العراق منذ الاحتلال الأمريكي 2003 إلى غاية 2018.

سادسا: الإطار المنهجي للدراسة

إن البحث العلمي يفرض على الباحث أن يستعين بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها من أجل ضمان النتائج، وقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المتكاملة وهي:

1- **المنهج التاريخي:** وتم توظيفه من أجل ضبط الأحداث والتطورات وفقا لمنطق التسلسل التاريخي الخاص بتطور الأحداث على الساحة العراقية.

2- **المنهج الوصفي:** واعتمدت عليه هذه الدراسة من أجل توصيف وتحليل الظاهر بكل جوانبها وأبعادها المختلفة وتفسيرها للوصول إلى أسبابها والمتغيرات المؤثرة في توجيهها من أجل الوصول إلى نتائج يمكن تفسيرها وتعميمها بطريقة موضوعية.

3- **منهج دراسة الحالة:** واعتمدت الدراسة على هذا المنهج من أجل الوصول إلى معلومات تفصيلية حول الأحداث التي تشهدها العراق والتي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا مما يتطلب مزيدا من المتابعة والتدقيق في تطوراتها وتداعياتها.

4- **المنهج الإستشرافي:** وهذا المنهج الذي تتمكن الدراسة من خلاله وضع رؤية مستقبلية لما يمكن أن يكون عليه مستقبل النفوذ الإيراني في العراق.

سابعا: الإطار النظري

إعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المقاربات النظرية التي تساعد في تفسير الظاهرة محل الدراسة، ونذكر منها:

1- **نظرية الدور:** كلما زاد نشاط الدولة في علاقاتها الدولية كلما كان عندها تصور أو ادراك لدور معين تقوم به، ومن أهم هذه الأدوار (دور الزعيم الإقليمي) وهو الدور الذي تقوم به الدولة التي تمتلك الإمكانيات التي تجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات

خاصة، توظف امكانياتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي والدولي[1]، حيث توظف مركزها الدولي على المستوى الإقليمي وتوظف ثقلها الإقليمي على الصعيد الدولي واعتمدت الدراسة على هذه النظرية لفهم محاولات إيران في الحصول على دور إقليمي في الشرق الأوسط انطلاقا من العراق.

2- النظرية الواقعية الجديدة: تركز هذه النظرية على الصراع السياسي الدولي و الهيمنة، والذي يحكم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتهتم هذه النظرية ببلورة نظريات لتفسير وشرح العلاقات البنيوية (الارتباط بين الأسباب والأهداف) التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو انتشارها، ومن خلال ذلك تستطيع الدول المهيمنة توجيه جهودها في الحفاظ على موقعها المهيمن، حيث تشبه الواقعية الجديدة القوة السياسية بالمال في الاقتصاد[2]، وتعتمد هذه النظرية من خلال ما يعرف بالقوة والمصلحة في السياسة الدولية خاصة وأن ايران تسعى للبحث عن القوة والهيمنة على المنطقة وتفادي التهميش أو الاندثار.

3- النظرية البنائية: يعتبر "نيكولاس أونوف" و "ألكسندرونت" من أهم رواد هذه النظرية التي جاءت كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في حقل العلاقات الدولية نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات وتؤكد هذه النظرية على أن الواقع الذي يعيشه المجتمع هو من صنع المجتمع نفسه، وأن كل الأفعال التي يقوم بها الانسان تتشكل في البيئات الاجتماعية باعتبار أن الهوية والثقافة والقيم تلعب دورا أساسيا في النظرية البنائية حيث تؤكد على أن الهوية ومصالح الدول تنشأ من القيم والثقافات التي تتميز بها هذه الدول.[3]

---

[1]- فؤاد يحوي، الدور الإقليمي الايراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية –سوريا أنموذجا- (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشور)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2017، ص07.

[2]- المرجع نفسه، ص07.

[3]- **رائد الخطيب**، العلاقات الإيرانية السورية وانعكاساتها على ميزان القوى الإقليمي 2005-2016، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، _جامعة محمد بوضياف المسيلة_ 2017/2016، ص7.

وتعتمد هذه الدراسة على هذه النظرية في تفسير جوهر العلاقة بين إيران والنظام العراقي الجديد انطلاقا من تقارب المجتمعين الإيراني والعراقي عقديا، وثقافيا، والولاء والترابط الحاصل من قبل الحكومات العراقية بإيران، انطلاقا من وحدة الهوية العقدية والثقافية.

ثامنا: الاطار المفاهيمي

تتضّمن الدراسة مجموعة من المفاهيم تعتبر مفاتيح لفهم مقاصدها وتحليلاتها ومن أبرزها:

1- الثورة الاسلامية الإيرانية: ثورة قادها الخميني سنة 1979 أسقط من خلالها نظام الشاه ليتحول على إثرها النظام الإيراني من الملكي الدستوري إلى الجمهوري الإسلامي وهو نظام يجمع بين الديمقراطية والإسلام.

2- الشيعة الإثناعشرية: أكبر طوائف الشيعة، تعتقد بإمامة اثنى عشر إماما من آل البيت أولهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم الحسن ثم الحسين ثم تسعة من أبناء الحسين من زوجته الفارسية، وآخرهم الإمام المهدي، و يعتقد الشيعة الاثناعشرية حسب ما ورد في أمهات كتبهم، بكفر كبار الصحابة وأمهات المؤمنين وبتحريف القرآن، ولا يأخذون بالسنة النبوية لعدم عدلية الرواة من الصحابة في نظرهم، وسميت بالجعفرية لأخذها بفقه الإمام جعفر الصادق.

3- العنف الطائفي: هو استخدام العنف باختلاف درجاته من قبل فرد أو مجموعة أفراد من طائفة أخرى حيث يكون الولاء الطائفي محركه الأساسي، ويظهر من خلال الاعتداء على الممتلكات أو دور العبادة أو الشعائر والمقدسات.[1]

4- المحاصصة الطائفية: المحاصصة هي عمليّة تقسيم الكل على مكوناته حسب الاستحقاق الكمّي للأطراف المشاركة فيه[1]، وتعني في السياسة اقتسام السلطة بين المكونات الطائفية بشكل يتوافق ونسبة كل مكون.

---

[1]- مزوغم آسيا، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، _جامعة محمد بوضياف المسيلة_، 2017/2016، ص6.

تاسعا: الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والمؤلفات التي تناول مواضيع قريبة من موضوع دراستنا ونذكر منها:

الدراسة الأولى: التي قام بها الطالب: معين عبد العزيز محمد أو شريعة حيث درس التدخل الإيراني في الأزمة السورية والآثار المترتبة من خلال هذا التدخل على نفوذها في المنطقة العربية، وقد تناول في الفصل الخامس من دراسته النفوذ الإيراني في العراق، حيث عدد العوامل التي تمكنت إيران من خلالها تحقيق استراتيجيتها في العراق، كما تطرق في دراسته إلى محتدات النفوذ الإيراني في العراق، وكذلك أهداف إيران السياسية تجاه العراق وأدوات تدخلها، وتناول في الفصل السادس مستقبل هذا النفوذ في دراسة استشرافية.

الدراسة الثانية: للطالب شنين محمد المهدي في دراسته عن السياسة الإيرانية تجاه دول المشرق، حيث تناول في الفصل الثالث من دراسته الدور الإيراني في العراق وسياسة ملأ الفراغ، كما تناول الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية وصراع الأدوار بين الدولتين، كما تطرق إلى تداعيات الدور الإيراني في العراق على العلاقات الإيرانية الأمريكية، والإيرانية العربية.

الدراسة الثالثة: نذكر دراسة الباحث علي حسين باكير من خلال دراسته للنفوذ الإيراني في العراق، طبيعته ودوره وأهدافه، حيث ذكر مجالاته ومستوياته، ومعالمه وأهدافه.

الدراسة الرابعة: دراسة علي رضا نادر التي تدور حول الدور الذي تضطلع به إيران في العراق حيث تطرق فيه إلى كيفية ممارسة إيران لنفوذها في العراق والذي عدد فيها ثلاث سبل وهي: تعزيز النفوذ الديني والترويج لولاية الفقيه، والتموضع على أسا أنها المحكم

[1]- مهران مشيخ، "مفهوم المحاصصة في القاموس السياسي العراقي المعاصر"، [htpps// :.m.ahewar.org/s.asp ?aid=98423&r=0] ، (2019/03/22).

الرئيسي في النزاعات السياسية بين المكونات الشيعية وتغذيتها للأنشطة العنيفة للميليشيات الشيعية الموالية لها، ودور إيران في قضية داعش والحشد الشعبي.

عاشرا: تقسيم الدراسة

في سبيل الإجابة على الاشكال المطروح واختبار مدى صدقية الفرضيات أو نفيها اعتمدت هذه الدراسة على ثلاث فصول.

الفصل الأول: عبارة عن اطار مفاهيمي للدراسة وقد ضم ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تحديد المفاهيم مثل النفوذ والمصطلحات المشابهة له والتعريف بالاستقرار السياسي وعدمه، والتعريف بكل من إيران والعراق، وتناول المبحث الثاني، محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأدوات منعها وآليات تنفيذها وأهم سماتها، أما المبحث الثالث فتناول طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية.

الفصل الثاني: تناول هذا الفصل الأسباب والعوامل المؤدية للنفوذ الإيراني في لعراق وقسم أيضا إلى ثلاث مباحث: حيث تناول المبحث الأول الاحتلال الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من نتائج، والدور الإيراني في هذا الاحتلال وكذلك دورها في صياغة الدستور العراقي الجديد 2006، أما المبحث الثاني فقد تناول العوامل الداعمة للنفوذ الإيراني في العراق من خلال الأحزاب والشخصيات السياسية الشيعية الموالية لإيران، وكذا البيئة العراقية القابلة للنفوذ، أما المبحث الثالث فقد تناول مظاهر النفوذ المختلفة السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثالث: وتناول تداعيات النفوذ الإيراني على الاستقرار السياسي والأمني من خلال ثلاث مباحث أيضا حيث تناول المبحث الأول الخارطة الحزبيّة العراقية وأهم سماتها الديمقراطية التوافقية التي فرضت على العراق وأهم نتائجها، ومسار العملية السياسية من 2005 إلى 2018، أما المبحث الثاني فقد تناول التداعيات الأمنية منذ الاحتلال وبداية المقاومة العراقية إلى الحرب الطائفية ثمّ ظهور تنظيم داعش وتشكيل الحشد الشعبي

لمحاربته، أما فيما يتعلق بالمبحث الثالث فقد تناول دراسة استشرافية لمستقبل النفوذ الإيراني في العراق من خلال حالتين هما: الاستمرار أو الانحسار.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات

المطلب الأول: تعريف النفوذ والمصطلحات المشابهة

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار وعدم الإستقرار السياسي

المطلب الثالث: التعريف بإيران والعراق

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الإيرانية

المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وأهم سماتها

المبحث الثالث: العلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الأول: لمحلة تاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية من 1979-2003

المطلب الثالث: العلاقات الايرانية العراقية بعد 2003

الخلاصة والاستنتاجات

تمهيد:

تتطلب هذه الدراسة الوقوف على تحديد بعض المصطلحات ومعرفتها كمصدر النفوذ وما يعنيه والتعريف كذلك بطرفي الدراسة إيران والعراق، وكذلك بتعريف الاستقرار السياسي ومؤشراته وعدم الاستقرار السياسي ومؤشراته، وكما يجب معرفة محددات السياسة الخارجية الإيرانية، التي تساعد هذه الأخيرة على الدور الذي تضطلع به في العراق ثم الوقوف على لمحة تاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات.

المطلب الأول: النفوذ والمصطلحات المشابهة.

بداية لا بدا أن نقف عند مفهوم النفوذ ومعانيه ودلالاته وأيضا المصطلحات المشابهة مثل "التغلغل" و"الاختراق"، وهما أقرب المصطلحين لمصطلح النفوذ.

أولا: مفهوم مصطلح النفوذ

1) المعنى اللغوي: تجمع القواميس والمعاجم مثل معجم المعاني الجامع والمعجم الوسيط ومعجم المحيط، وقاموس الرائد، ومعجم اللغة العربية المعاصرة، وقاموس الغني وغيرها من المعاجم الأخرى على المفهوم الآتي للنفوذ: [1]

- نَفُوذٌ، ونُفُوذٌ: (اسم)، مصدره نَفَذَ.
- النُّفوذ: السلطان والقوة.
- فلان ذو نفوذ وسطوة.
- أنفذ الصيد: رماه وجعل السهم أو نحوه يخترقه وينفذ منه.
- أنفذ القوم: اخترق صفوفهم ومشى وسطهم.
- منطقة نفوذ: منطقة تبسط الدولة عليها سلطتها وهيمنتها.

2) المعنى الاصطلاحي:

يعرفه "ماكس فيبر" في المبادئ الأساسية لعلم الاجتماع أنه: <<نقصد بالنفوذ: كل فرصة أو إمكانية ضمن العلاقات الاجتماعية تسمح للشخص بتنفيذ رغبته الخاصة حتى لو كانت ضد مقاومة ما، وبغض النظر النظر عن هذه الفرصة>>، وبشكل أكثر تعمّقا يعرّف النفوذ على أنه

[1] _____، «تعريف ومعنى النفوذ»، [https://www.almaany.com.dict>arar.]، (2019/03/23).

القدرة الأحادية سواء كانت مباشرة أو إيجابية أو حتى كامنة لشخص ما على إحداث تغيير ملحوظ في حياة بعض الأشخاص.[1]

ويعتبر مصطلح النفوذ مرادفًا لتعريف السلطة، وممارسته بالضرورة لا تحتاج إلى قوة الإكراه فقط، بل يتضمن كلا القوتين الناعمة والصلبة، كما يشير مصطلح "النفوذ" إلى القوة القانونية للدولة، وذلك باعتقاد الأفراد أو الدول الأضعف بأن من حق الدولة الأقوى ممارسة النفوذ والسلطة عليهم.[2]

وهناك العديد من أوجه النفوذ في كل المجالات السياسية، والدينية، والثقافية، والاقتصادية.[3]

ثانيا: مفهوم مصطلح التغلغل

يعتبر مصطلح التغلغل أقر المصطلحات للنفوذ، بل هو رديفه.

المعنى اللغوي: تجمع القواميس سالفة الذكر على المفهوم الآتي للتغلغل: [4]

- تغلغل: (فعل) مصدره تَغَلْغُلٌ.
- تغلغل في، يتغلغل، تغلغلا فهوّ متغلغل.
- تغلغل في الشيء دخل فيه وأصبح من جملته.
- تغلغلت قوات الاحتلال في البلاد، توغلت واخترقت.
- تغلغل الفساد في المؤسسة أو الإدارة، سرى، دخل فيها وانتشر.

[1] _____، «نفوذ.وكيبيديا.الموسوعة الحرة»، [https://ar.m.wikipedidia.org.wiki]، (2019/03/21).

[2]- معين عبد العزيز محمد أبو شريعة، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية 2011-2017، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم السياسية –جامعة الأزهر غزة- 2017، ص06.

[3] **أيمان الحياري**، «مفهوم مصطلح منطقة النفوذ»، 2016/08/28، [https://mawdoo3.com]، (2019/02/21).

[4] _____، «تعريف ومعنى تغلغل»، [https://www.almaany.com.dict>arar]، (2019/02/28).

1) التعريف الإجرائي:

نستنتج في التعريف اللغوي لمصطلح التغلغل أنه يرادف مصطلح النفوذ وبذلك فأنه ما ينطبق اصطلاحا على معنى النفوذ ينسحب اصطلاحا على معنى التغلغل، كما أنه لمصطلح التغلغل مجالات ومستويات متعددة كالتغلغل السياسي، والعسكري، والاقتصادي، والثقافي، والديني.

ثالثا: مفهوم مصطلح الاختراق

1) **المعنى اللغوي:** تجمع القواميس والمعاجم السالفة الذكر أيضا عن المعنى اللغوي لمصطلح الاختراق كما يلي: [1]

- خرق (فعل): مصدره (اختراق) والمفعول مُخْتَرق.
- اخترق الثوب: شقه.
- اختراق الزحام: التوغل في وسطه.
- اختراق الطائرة جدار الصوت: النفاذ إليه بقوة حادة.
- اخترق الجيش الحدود: مرّ من خلالها.
- اخترق السهم الرّمية: نفذ فيها.

2) المعنى الإجرائي للاختراق:

الاختراق بشكل عام هو القدرة على الوصل لهدف معين بطريقة غير مشروعة، عن طريق ثغرات في البنية الهيكلية للنظام، سواء دولة أو حزب سياسي، أو متوسطة، أو جيش، أو منظمة إرهابية أو مقاومة، بهدف السيطرة عليها واحتوائها أو تحريف مسارها أو طريقة عملها، وذلك يزرع عملاء وعناصر مخابرات بداخلها.

[1] _____، «تعريف ومعنى الاختراق»، [https://www.almaany.com.dict>arar]، (2019/02/28).

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار وعدم الإستقرار.

تعتبر ظاهرة الاستقرار لأي نظام سياسي عملة ذات وجهين، يشير الأول إلى الاستقرار، ويشير الثاني إلى عدم الاستقرار، وتؤثر في الأول عوامل استقرارية، وتؤثر في الثاني عوامل غير استقرارية.[1]

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من المفاهيم في علم السياسة وذلك بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم، ويعرف الاستقرار **لغة** من استقرّ يستقر، استقرارا، الرجل بالمكان، أي ثبت فيه وتمكن، **أما اصطلاحا فيعرف:** بأنه عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام[2]، وللاستقرار السياسي مفاهيم مختلفة تسلط الضوء على الأبعاد والجوانب المختلفة للظاهرة التي ترى بأنها: [3]

1) حالة من الثبات المؤسساتي للدولة بكل مستوياتها.

2) قدرة السلطة على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهها، وإدارة الصراع داخل المجتمع في إطار القانون والمؤسسات القائمة.

3) غياب أو ندرة أعمال العنف السياسي المتمثل بأحداث الشغب وحركات التمرد والاغتيالات السياسية والحروب الأهلية وغيرها من أشكال العنف السياسي.

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه حالة من تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وفق لقواعد الشرعية السياسة، ويرتبط الاستقرار السياسي أشد الارتباط بمفهوم التنمية السياسية التي تعني عملية رفع الوعي السياسي لشعب دولة ما وتدعيم انصهاره الوطني،

[1]- وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003**، (ط1؛ ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، ص26.
[2]- عدي فالح حسين، **علم الاجتماع السياسي: دراسة معاصرة**، (بغداد: مكتبة اليمامة للطباعة والنشر، 2015)، ص92.
[3]- وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص27.

وزيادة مشاركاته السياسية، ووضع وتدعيم القوانين الأساسية الضرورية، وإنشاء المؤسسات التي تستوعب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة في المجتمع في إطار دستوري وقانون منظم.[1]

ثانيا: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

هناك من يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة من التغيير السريع غير منضبط أو المحكوم، تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام السياسي، ويعرف ذلك أنه عدم قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية باستيعاب الصراعات داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف[2]، وعليه يمكن تشخيص **ثلاث أفكار رئيسية** دارت حولها معظم تعريفات عدم الاستقرار السياسي: [3]

1) أنّ المؤشر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي هو وجود العنف كآلية لإدارة الصراع الاجتماعي، ويكون وجوده مصاحبا للتغيرات التي تطرأ على بنية النظام السياسي، والنسق ألاتجاهي الغالب لهذا العنف يكون موجها من الأفراد باتجاه النظام السياسي.

2) إنّ فقدان النظام السياسي للشرعية يكون مصدرا لعدم الاستقرار السياسي.

3) فقدان النظام السياسي القدرة على تلبية تطلعات الشعب يعد أيضا مصدرًا لعدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: التعريف بإيران والعراق

أولا: التعريف بإيران

1) الموقع الجغرافي والسكان:

تقع إيران غرب قارة أسيا لمساحة تبلغ 1648195 كلم^2، موقعها الفلكي بين دائرتي عرض 29° و40° شمالا، وخطي طول 40 و63 شرقًا، يحدها شمالا كل من تركمانستان

[1]- نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988)، ص68.
[2]- وسام حسين علي العيثاوي، المرجع السابق، ص29.
[3]-المرجع نفسه، ص30.

وأذربيجان وبحر قزوين، ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي بواجهة بحرية طولها 1660 كلم، كما لها واجهة بحرية شمالا على قزوين بطول 800 كلم، ويبلغ عدد سكانها وفق إحصائيات البنك الدولي 2017 حوالي 81 مليون نسمة[1]، عملتها التومان، ولغتها الرسمية الفارسية، ودينها الرسمي الإسلام على المذهب الجعفري الشيعي الإثناعشري.

2) التوزيع العرقي والطائفي:

يتركز معظم السكان في جنوب قزوين وشمال إيران، وأكبر مدنها طهران التي يقطنها أكثر من 10 ملاين نسمة، أما بالنسبة للتوزيعالعرقي فإنّ إيران تحاول عدم نشر إحصائية رسمية بسبب سياستها القائمة على تفضيل العرق الفارسي، ولكن هناك تقديرات أمريكية هي كما يلي: 51%، أذريين 40%، جيلاك ومازندارانيون 8%، أكراد 7%، عرب 3%.[2]، أما بالنسبة للخارطة الدينية والمذهبية فحسب التقارير الإيرانية فهناك 65% شيعة، 25% سنة، 10% يهود ومسحيين وزرادشتيون.[3]

3) المقومات الاقتصادية:

تمتلك إيران موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة منها: الفحم والغاز الطبيعي والرصاص والنحاس والمنغنيز والزنك والكبريت، وقابعة على احتياطات ضخمة من النفط الذي تعتمد عليه في صادراتها، ويؤمن لها90% من إيراداتها السنوية من العملةالصعبة، بمعدل 80% من صادراتها[4]، أما فيما يخص الطاقة النووية فقد امتلكت إيران لدورة الوقود النووي الكاملة كما صرح بذلك الرئيس السابق أحمدي نجاد 2006[5].

---

[1] ____، «القوميات والأقليات في إيران»، [https://www.almizaah.com/2017:04.1]، (2019/03/24).

[2]- فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانيةوأثرها على امن الخليج 1991-2012، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم السياسية_جامعة الشرق الأوسط_ 2012-2013، ص28.

[3]- المرجع نفسه، ص39.

[4]- المرجع نفسه، ص33.

[5]-المرجع نفسه، ص37.

4) المقومات العسكرية:

تعمل إيران على رفع قدراتها العسكرية منذ انتهاء حربها مع العراق، ولا تكتفي بزيادة مخزونها من الأسلحة فحسب، بل تعمل على تطوير كفاءة ترساناتها العسكرية معتمدة بشكل مباشر على كوريا الشمالية والصين، رغم العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتولي إيران أهمية كبيرة لسلاح الصواريخ وقد طورت الترسانة الصاروخية لتشمل حاليا: صواريخ شهاب 5، 4، 3، 2، 1، وزلزال 3، وهي صواريخ باليستية طويلة المدى[2]، وتتشكل القوات الإيرانية من الجيش الإيراني والحرس الثوري وقوات التعبئة (الباسيج)، وفيلق القدس الذراع العسكرية لإيران في الخارج.

5) النظام السياسي في إيران:

النظام السياسي في إيران نظام جمهوري يجمع بين الديمقراطية والإسلام، ويمثل فيه المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (الولي الفقيه) السلطة العليا للبلاد وله كل الصلاحيات الدينية والسياسية باعتباره نائبًا عن الإمام المهدي، ويمكن وصف هذا النظام بأنه ثوري راديكالي يطرح الرسالة العالمية للإسلام الشيعي، ويرفع شعارات دائما ما تدفعه للتصادم مع أطراف دولية وإقليمية.[3]

ثانيا: التعريف بالعراق

1) الموقع الجغرافي والسكان:

جمهورية العراق إحدى الدول العربية تقع جنوب غرب أسيا، يحده من الشرق إيران، ومن جهة الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب السعودية والكويت والخليج العربي، وتقع العراق بين دائرتي عرض29° و37° شمالا، وخطي طول 83 و48.[4]، وللعراق

---

[1] - جمال سند السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، (ط1؛ أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996)، ص276.

[2] _____، «صواريخ شهاب الإيرانية، تنوع في القدرات يثير المخاوف»، 2017/22/11، [https://www.aljazeera.net]، (2019/03/03).

[3] - فؤاد عاطف العبادي، المرجع السابق، ص ص33-34.

[4] - **ظاهر محسن هاني الجبوري**، «الموقع الجغرافي للعراق»، [https://www.uobabylon.edu.iq20/3.03]، (2019/03/24).

واجهة بحرية صغيرة جدا في منطقة أم قصر، كما يعبر من خلاله نهري دجلة والفرات من الشمال إلى الجنوب.

ويبلغ سكان العراق ما يقارب 37، 5 مليون نسمة، 59% منهم تتراوح أعمارهم من 16 إلى 64 سنة، عملتها الدينار ولغتها الرسمية العربية إلى جانب الكردية، ودين الدولة الإسلام بطائفتيه السنية والشيعية.[1]

2) التوزيع العرقي والطائفي:

يشكل العرب حوالي 75 إلى 80% من السكان، وغالبيتهم من المسلمين السنة والشيعة، ويتركز غالبية الشيعة العرب في الجنوب وغالبية السنة العرب في الشمال والوسط، أما ألأكراد فيشكلون من 12 إلى 18% من نسبة السكان ويتركزون في الشمال، ويدين ثلثي الأكراد بالمذهب السني، في حين الثلث الآخر شيعة وإيزيديون، أما التركمان فيتمركزون في الشريط الفاصل بين الأكراد والعرب، ويدين 50% منهم المذهب السني، وهناك عدة طوائف أخرى مثل المسحيين والأشوريين والأرمن.[2]

3) المقومات الاقتصادية:

وفقا لتقارير المعهد الأمريكي للطاقة 2014، يحتل العراق المركز التاسع عالميا في احتياط النفط وقد أهمل هذا التقرير الغاز الطبيعي وباقي المعادن، وحسب تقارير هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 2011، يحتل العراق المرتبة الثانية عالميا بعد المغرب في الفوسفات، إضافة إلى وجود العديد من الثروات المعدنية مثل الكاؤولين التي يشق منها الألمنيوم، وخام اليورانيوم، والكبريت والحديد والعديد من المعادن الأخرى[3]، أما الغاز الطبيعي فيحتل العراق المرتبة الخامسة عربيا بنسبة 6% من الاحتياط العربي و 3، 4% من احتياطي الأوبيك.[4]

---

[1]- المرجع نفسه.

[2] ـــــ، «سكان العراق»، [https://www.ar.m.wikipedia.org>wiki]، (2019/03/13).

[3]- **فارس السلمان**، «العراق أغنى دولة في العالم بموارده الطبيعية»، [hhtps://www.zawya.com.>story1-9.2016]، (2019/03/14).

[4] ـــــ، «الغاز الطبيعي ومستقبل العراق»، [hhttps://www.yaqein.net/AR]، (2019/03/19).

4) المقومات العسكرية:

فقد العراق معظم إمكانياته العسكرية إثر حروب الخليج المتتالية والعقوبات الدولية، فضلا عن الاحتلال الأمريكي للبلاد وما أسفر عنه من تدمير البنية التحتية للجيش العراقي، وحسب تحليل دراسة (كودسمان) فإن الإمكانيات الحالية للقوات العراقية الجديدة بما يشمل الجيش والأمن الداخلي لا تهدف في المدى القريب إلى تشكيل قوة عسكرية إقليمية مثلما كان عليه العراق في عهد صدام، وإنّ الجهود الحالية تهدف لإنشاء قوات عسكرية لمحاربة التمرد الداخلي ومواجهة خطر الإرهاب.[1]

5) النظام السياسي في العراق:

خضع العراق للاحتلال الأمريكي في 09 أفريل 2003، وقامت الأخير بتغيير نظامه السياسي السابق، ووضعت أسس جديدة لبناء نظام سياسي جديد عن طريق بناء واستحداث مؤسسات جديدة على غرار النظام الغربي، ومن ثم اتخذت العراق شكل الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية اعتبار مكونات الفسيفسائية للإثنيات في العراق[2]، وجرى العرف منذ 2005 أن يكون الرئيس كورديا ورئيس الوزراء شيعيا ونائبه سنيا.

[1] ____، «القوة العسكرية للدول العربية من منظور واشنطن.العراق.الكويت»، [https://www.sitonline.org.sderat(01)]، (2019/03/19).

[2]- وسام حسين العيثاوي، المرجع السابق، ص41,

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية.

لا بدا من الإحاطة بثلاث مفاهيم رئيسية عند الخوض في دراسة السياسة الخارجية لأي دولة، هذه المفاهيم تتمثل في الأتي: [1]

أولا: السياسة الخارجية والتي تعني الأهداف والسياسات المعلنة من طرف الدولة.

ثانيا: السلوك الخارجي والذي يتعلق بما تم على أرض الواقع وليس ما يقال أو يعلن.

ثالثا: إجراءات صنع القرار الخارجي، وهي عملية في غاية التعقيد تخضع لعدة عوامل متداخلة.

المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الإيرانية

إن دراسة محددات السياسة الخارجية للدول تعتبر أحد المداخل الرئيسة لفهم سلوكياتها تجاه بعضها البعض، لذا سنحاول التطرق لمحددات السياسة الخارجية الإيرانية قصد الوصول إلى فهم سلوكيات هذه الدولة تجاه دول الجوار والعالم حيث تتمثل هذه المحددات في العوامل الداخلية والخارجية، المتحكمة في التوجه السياسي الخارجي الإيراني.

أولا: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية

1) المحدد الجغرافي:

تؤدي الجغرافيا دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية

[1]- **عبد الله يوسف سهر محمد**، «السياسة الخارجية الإيرانية، تحليل لصناعة القرار»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، السنة الخامسة والثلاثون، العدد 138، أكتوبر 1999، ص10.

بالجغرافيا السياسية، وبالرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في وسائل الاتصال والأسلحة والمواصلات إلا أنه لا يزال يحتفظ بنفس الأهمية.[1]

تمثل إيران حلقة الوصل بين آسيا وأوربا، وهي دولة شرق أوسطية وهذا ما منحها مجموعة من المميزات الإستراتيجيةالجيوبوليتيكية، خاصة لما تتميز به منطقة الشرق الأوسط من مميزات على صعيد السياسة الدولية الأمر الذي جعلها تزداد أهمية.[2]

وقد زاد أهمية إيران إطلالها على بحر قزوين الغني بالنفط والمقدر بـ: 4% من الاحتياطي العالمي، والغاز المقدر في ميدان الطاقة، كما وفر لإيران إمكانيات ضخمة.[3]

كما يعطي مضيق هرمز ميزة جيوبوليتيكية هامة وحساسة على الصعيد الدولي لإيران حيث يبلغ عرضه 29 ميلا بحريا، ويلغ طوله 40 ميلا بحريا[4]، حيث يعتبر المضيق من أعالي البحار في القانون الدولي، وينقل عبره يوميا 17 مليون برميل نفط، و3، 5 مليار متر مكعب من الغاز، أي ما يعادل 20% من حاجة العالم النفطية وتجتازه يوميا ما بين 20 إلى 30 ناقلة نفط.[5]

إن هذا الموقع الاستثنائي لإيران يعطيها فرصة للاعب دور رئيسي في القضايا المختلفة كما يفرض تحديات كبيرة على مصالحها الوطنية لذلك فهذا الموقع المميز يوفر فرصة وعبئًا في نفس الوقت على السياسة الخارجية الإيرانية.[6]

---

[1]-عائشة سمان، الأبعاد الجيواستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية اتجاه منطقة الشرق الأوسط ـ اليمن أنموذجا 2011-2017ـ، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد بوضياف المسيلة_ 2017/2016، ص29.

[2]- شنين محمد المهدي، السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه المشرق العربي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسة _جامعة محمد خيضر باتنة_ 2014/2013، ص30.

[3]- **فهد مزيان خزار الخزار**، «الجمهورية الإسلامية الإيرانية وموارد بحر قزوين، رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية ومعرقلاتها»، مجلة دراسات إيرانية، العدد 05، 2016، ص61.

[4]- **سلمى عدنان محمد**، «مضيق هرمز الوضع الجيوبوليتيك والصراعات الإقليمية دراسة سياسية»، مجلة الخليج العربي، مركز الدرسات الخليج العربي، المجلد 37، العدد 04، 2009، ص99.

[5]- **نوار جليل هاشم**، «الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز»، مجلة قضايا سياسية، المجلد 05، العدد الأول، 2011، ص147.

[6]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص34.

2) المحدد الديمغرافي والعرقي:

يعتبر تعداد السكان والتركيبة السكانية للدولة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وإيران بتعداد سكانها البالغ 80 مليون نسمة حسب إحصائيات 2014 تمثل كتلة بشرية هائلة مقارنة مع دول الجوار، حيث تلعب هذه الكتلة دورا هاما في الجانب العسكري، والاقتصادي، كما تعتبر التركيبة العرقية الموزعة على أربعة قوميات رئيسية تسيطر عليها القومية الفارسية، وتجدر ألللإشارة هنا السيطرة المطلقة للفرس جعلت دور باقي القوميات هامشية مما يمنح صانع القرار فرصة في تنفذ توجهات السياسة الخارجية بغض النظر عن تأثير باقي الأقليات.[1]

أما بالنسبة لمكونات الهوية الإيرانية فتعتبر الفارسية اللغة الرسمية في بلاد رغم محافظة باقي العرقيات على لغاتها، والدين الإسلامي على مذهب الجعفري هو الدين الرسمي لإيران حسب الدستور، ويمثل المسلمون 98%، 8، من مختلف الطوائف، واليهود 0، 3%، والزرادشتيون0، 1%، وباقي الديانات 0، 1%.[2]

والملاحظ فيما يخص الفسيفساء الطائفية والعرقية في إيران فإن الأقليات تتعرض للتمييز الطائفي والعنصرية من قبل القومية الفارسية الغالبة خاصة العرب في إقليم الأحواز، والبلوش في إقليم بلوشستان، وتعمل الحكومات الإيرانية المتعاقبة على سياسة تفريس الأقليات وتشييعها.

3) المحدد الاقتصادي:

يعتبر المحدد الاقتصادي من أهم العوامل الداعمة للمحددات الأخرى في السياسة الخارجية بما يوفره من إمكانيات وقدرات للدولة في سلوكها الخارجي.

أ- **المحروقات:** تشكل عائدات النفط والغاز موردا هاما للخزينة الإيرانية حيث بلغت حوالي 95 مليار دولار سنة 2011، والذي استغلته إيران في تطوير اقتصادها،

[1]-عائشة سمان، المرجع السابق، ص32.
[2]-المرجع نفسه، ص32.

والملاحظ أن الاحتياطي الإيراني المؤكد ينموباضطراد، حيث بلغت صادرات النفط الإيرانية عام 2012. 2، 537 مليون برميل يوميا.[1]

ب- **الطاقة النووية:** من خلال إدراك إيران لأهمية الطاقة النووية في المجال الاقتصادي عمدت إلى إحياء برنامجها النووي الذي انطلق في عهد الشاه، وذلك للتقليل من الاعتماد على المحروقات القابلة للنضوب ولتأسيس بنية طاقوية مستدامة وقد نجحت في تخصيب اليورانيوم، حيث امتلكت دورة الوقود النووي الكاملة سنة 2006، والتي ستساهم في تحديث المجال الطبي والزراعي والعسكري، وهو ما جر عليها موجات متتالية من العقوبات الاقتصادية والتهديدات الأمريكية.[2]

وتسعى إيران لتوليد الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية لربح 190 مليون برميل نفط سنويا ولتحقيق ذلك تسعى لبناء عشر محطات توليد كهرباء بالطاقة النووية.[3]

ج- **الصناعة خارج قطاع المحروقات:** تمتلك إيران صناعة محلية على مستوى جيد كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي فهي الأولى شرق أوسطيا في إنتاج الحديد والصلب حيث بلغ 10 مليون طن إضافة إلى السيارات والحافلات بنماذج مرخصة من شركات فرنسية وأسيوية بأكثر من مليون وحدة منتشرة في شركات إيران.[4]

4) المحدد العسكري:

تختلف القدرات العسكرية للدول من دولة لأخرى ويرتبط مفهوم القدرة بتوظيف القوات المسلحة كما ونوعا في خدمة أهداف سياستها الخارجية وبالنسبة لإيران بعد انتصار الثورة تم تسريح حوالي 60% من تعداد جيش الشاه وبحلول عام 1986 كان الجيش النظامي يتكون من 3050000 جندي وفي العام 2004 أصبح 3050000 جندي نظامي و 200000 مجند

[1]- شنين محمد مهدي، المرجع السابق، ص35.

[2]- **نبيل العتوم**، «الجغرافيا السياسة كإطار تحليلي لقياس قوة إيران»، مجلة النهضة، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2011، ص108.

[3]- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية**، (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية، 2010)، ص102.

[4]-شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص42.

خدما، وهذه الأعداد من دون احتساب قوات الحرس الثوري والباسيج (التعبئة الشعبية)[1]، وتتألف القوات المسلحة الإيرانية من:

أ- **الجيش النظامي:**

أ-**1**- **القوات البرية:** ويتكون من أربعة فيالق وأربعة فرق مدرعة وستتة فرق مشاة وحوالي 1600 دبابة قتالية أمريكية وبريطانية وسوفيتية و640 ناقلة جند مدرعة و2196 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع، كما أن إيران نجحت في تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة.[2]

أ-**2**- **القوات البحرية:** نظرا لأهمية إيران الجيواستراتيجية، ونظرا لأهمية الخليج الاقتصادية والأمنية سعت إيران لتطوير بعض أسلحتها البحرية مثل صواريخ نور البحرية التي يبلغ مداها 200 كلم، كما صنعت حاملة الصواريخ (سينا 1) عام 2003 وكذلك المدمرة "موج"، كما أعلن إيران عن تصنيع مدمرة بحرية وفرقاطة (بيكان) 2004، كما اقتنت غواصات من "كيلو" الروسية ودخلت الخدمة منذ 1983، وأخرى من نوع "جيب"، كما تمتلك إيران الخبرة في صيانة القطع البحرية تحت الماء[3]، وتستحوذ القوات البحرية على 10% من مشتريات إيران العسكرية خاصة من روسيا، لتدعيم قواتها البحرية بالخليج.[4]

أ-**3**- **القوات الجوية:** بسبب العقوبات الأمريكية على إيران تعاني هذه الأخيرة نقصا حادا في قطع غيار الطائرات والتسليح علما أن 20% من الطائرات المقاتلة أمريكية الصنع تعود إلى عهد الشاه، والباقي صناعة روسية، وفي سبتمبر 2007 أعلن إيران عن تصنيع مقاتلتين من طراز الصاعقة التي تعتبر الجيل المطور من المقاتلة "أزاراخس"[5]، ويلاحظ ضعف الترسانة الجوية من الطائرات لأن معظمها من الطرازات القديمة وأفضل الطائرات الإيرانية، هي

[1]- المرجع نفسه، ص43.
[2]- المرجع نفسه، ص45.
[3]- عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي**، (ط1؛ الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص72.
[4]- نبيل العتوم، المرجع السابق، ص171.
[5]- محمد صادق إسماعيل، **إيران من الشاه إلى نجاد**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص58.

*الباسيج: هو قوات التعبئة الشعبية، أنشئ بعد الثورة الإسلامية، ويستخدمه النظام الإيراني لقمع التمردات الداخلية.

**فيلق القدس: قوة من النخبة في الحرس الثوري تنفذ مهمات قتالية خارج حدود إيران.

التي هربت من العراق في حرب خليج الثانية وهي تنتمي للجيل الثالث، وقد استولت عليها إيران.

ب- الحرس الثوري: والذي يحظى منذ تأسيسه مع بداية الثورة بعناية خاصة ويتمتع بوزارة مستقلة ويظم في صفوفه قوات "الباسيج"* و"فيلق القدس"**، إضافة إلى وحدات برية وجوية وبحرية وأجهزة استخبارات خاصة، كما أنها تشرف على الصواريخ الإستراتيجية والبعيدة وطويلة المدى وتشرف كذلك على البرنامج النووي[1]، ويبلغ عدد قوات الحرس النووي حوالي 140 ألف جندي، وتسيطر على قواعد الصواريخ المنصوبة على الخليج وقبالة مضيق هرمز[2]، ويشرف الحرس الثووي على تطوير برنامج الصواريخ الإيرانية، كما يشرف على الأسلحة البيولوجية، وعلى تطوير البرنامج النووي الإيراني.

5) المحدد الإيديولوجي: هناك جملة الضوابط الإيديولوجية التي تحدد السياسة الخارجية الإيرانية، منها ما هو نابع من إفرازات ثورة الخميني ويتعلق بالبعد الديني، ومنها ما هو امتداد لما قبل الثورة والمتمثل في فكرة القومية الفارسية.[3]

أ_ البعدالديني:

أ-1- ولاية الفقيه: صاغ الخميني نظرية ولاية الفقيه المطلقة في كتابه "الحكومة الإسلامية" والذي كان في بدايته مجموعة محاضرات سنة 1969 ثم طبع لاحقا في كل من لبنان 1970 وإيران 1977، واعتبر الخميني أن ولاية الفقيه العادل هي ذاتها ولاية الأئمة، وأن وظيفتها واحدة رغم سمو منزلة الإمام المعصوم على الولي الفقيه[4]، وقد جاء في دستور 1979 ليعطي كل الصلاحيات للإمام (الولي الفقيه) ونظم العلاقة بينه وبينالأمة بوصفها صاحبة السيادة على نفسها زمن غيبة الإمام المهدي، وتبعا للدستور أصبحت سلطة الولي الفقيه أعلى

[1]- محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص64.
[2]- شنين محمد المهدي، المرجع الساق، ص48.
[3]- محمد صادق إسماعيل، المرجع الساق، ص70.
[4]- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص62.

من سلطات مختلف المؤسسات، وفي تحليل الخميني تبعا لنظرية ولاية الفقيه، من المهم التركيز على ثلاثة من مفاهيم أساسية أثرت على إدارة إيران لسياستها الخارجية.[1]

أ-2- الحكومة الإسلامية: وذلك من أجل تطبيق أحكام الإسلام في ظل غياب الإمام المهدي وتوحيد المسلمين وتحريرهم من الاستعمار وأتباعه.[2]

أ-3- فكرة الحياد: وذلك من محتوى إسلامي حسب الخميني عبر محددات شرعية هي عدم جواز الخضوع لغير الله والحفاظ على الهوية والترابط الوثيق بين الدين والسياسةو رفض فصلهما كأثر من أثار التبعية للخارج[3]، وقد عبر الخميني عن فكرة الحياد بـ: "لا شرقية ولا غربية".

وتقول "**شرين هنتر**" في كتابها "**إيران والعالم، الاستمرارية في العقد الثوري**" أن محور تفكير الخميني في السياسة الخارجية لا يقوم على النظرة الإسلامية التقليدية، المتأسسة على مفهومي "دار الحرب" و"دار السلام" وإنما على مفهومي المستكبرين والمستضعفين، ووفقا لهذه النظرية الجديدة لا يتوقف دور الدولة الإسلامية على حماية دار الإسلام وإنما يشمل أيضا على المساهمة في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة[4]، والملاحظ أن الأفكار التي جاء بها الخميني في نظرية ولاية الفقيه تمثل أساسا نظريا ومنطلقا فكريا لدعم الحركات والفصائل في دول الجوار، فيما يسمى بتصدير الثورة والشاهد على ذلك العراق، لبنان، البحرين، اليمن، سوريا.

ب- القومية الفارسية: يسيطر هذا النمط من التفكير على النخبة قبل الثورة منطلقة مما تعتبره المسؤولية التاريخية على اعتبار أنها دولة ممتدة من حضارة كبيرة وهي الأولى بالقيادة في المنطقة، فساهم العمق الحضاري والتجربة التاريخية في تعزيز طموحات إيران الإقليمية

[1]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص59.
[2]- المرجع نفسه، ص59.
[3]- **أمال زرنير**، «السياسة الخارجية الإيرانية ين تطبيق نظرية ولاية الفقيه وتطيق العامل الشيعي»، مجلة أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، العدد 94، جوان 2012، ص62.
[4]- عبد الله يوسف سهر، المرجع السابق، ص262.

والشعور بالتفوق الثقافي لدى أجيال متعاقبة من القادة الإيرانيين وأنهم بهذا التفوق قادرون على لعب دور كبير في المنطقة المحيطة.[1]

هذا المكون الإيديولوجي المتمثل في الوطنية الإيرانية يعلي من قيم الخصائص الذاتية ويرى مقومات الطابع القومي الأساس لفهم الظواهر والحكم عليها وعليه ترى في الإسلام أحد مكوناتها الشخصية وليس المكون الوحيد مما يجعلها لا ترى ضيرا في التعاطي مع الواقع الدولي دون قيود دينية.[2]

ثانيا: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية

1) المحددات الإقليمية:

أ- باكستان وأفغانستان: تعتبر باكستان الجار المضطرب على الحدود الشرقية وتتعامل إيران معها بحذر لوجود جماعات معادية لإيران والشيعة، وفي نفس الوقت تتعبرها حليفا عسكريا قويا، أما أفغانستان فبعد سقوط نظام طالبان المعادي فتح ذلك الأبواب للنفوذ الإيراني في المجالين السياسي والاقتصادي بها.[3]

ب- **الحدود الشمالية وبحر قزوين:** تمثل البيئة الإقليمية لبحر قزوين بما تمتلكه من ثروات وما فيها من تزاحم أدوار واستراتيجيات الكثير من الفرص والتحديات السياسية الإيرانية ومصالحها في المنطقة مع جيرانها الجدد (الجمهوريات المستقلة عن السوفيتي).[4]

ج- **تركيا:** تسعى إيران للحفاظ على علاقة مستقرة مع تركيا رغم علاقة الأخيرة بإسرائيل باعتبار أن تركيا هي الجسر الذي يربط إيران بالغرب وتتراجع العلاقة بين البلدين بين الصداقة

[1]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص62.
[2]- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص262.
[3]- عائشة سمان، المرجع السابق، ص36.
[4]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص62.

والعداء خاصة وأن تركيا تخشى من تطوير غيران لبرنامجها النووي، ورغم ذلك فإن البلدين يرتبطان بعلاقات تجارية وتعاون أمني.[1]

د- المحيط العربي: تتسم العلاقة بين إيران ومحيطها العربي بالتوتر في الغالب نظرا للتدخلات الإيرانية في شؤون هذه الدول حيث تنتهج إيران سياسة توسعية في المنطقة.

2) المحددات الدولية:

تساهم التحولات الكبرى في النظام الدولي على تحديد معالم السياسة الخارجية للنظام الإيراني خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، حيث أدى انهيار نظام الشاه الحليف للولايات المتحدة بعد نجاح الثورة الإيرانية إلى تصعيد التوتر بينهما ووصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية ودخولهما في صراعات مباشرة اتسمت بالطابع العدائي، إذ حاولت الإدارة الأمريكية فرض سياسات مختلفة ضد إيران[2]، تنوعت بين الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات الدولية والاتهام برعاية الإرهاب الدولي، أما روسيا فتعتبر حليفة إيران خاصة وأن الأخيرة تزودها بمختلف الأسلحة على الأقل في حدها الأدنى رغم العقوبات الأمريكية على إيران، كما تعتبر روسيا وإيران حليفتان في الدفاع عن نظام بشار الأسد في سوريا.

المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية الإيرانية

يعتبر النظام الإيراني فريدا من نوعه من خلال طبيعة مؤسساته الرسمية التي تتحكم في صنع القرار الخارجي والتي تتميز بالتداخل من جهة وخضوعها المطلق للولي الفقيه والمرشد من جهة ثانية.

[1]- المرجع نفسه، ص68.
[2]- المرجع نفسه، ص69.

أولا: المرشد الأعلى (الولي الفقيه)

يمثل المرشد الأعلى رأس الهرم في النظام الإيراني ويتمتع بوضع شديد التميز وفقا لما ينصُ عليه الدستور[1]، ووفقا لمادة 110 من الدستور المعدل لسنة 1989 فإن المرشد يتمتع بكل صلاحيات في تعيين السياسات العامة وإصدار الاستفتاء العام وقيادة القوات المسلحة وإعلان الحرب والسلم وتنصيب وعزل وقبول استقالة قادة الأجهزة والمؤسسات العليا في البلاد وإمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه كما له صلاحيات عزله، والعفو أو تخفيف العقوبات على المحكوم عليهم.[2]

ثانيا: مؤسسة الرئاسة

يأتي منصب الرئاسة في المرتبة بعد المرشد الأعلى وتحدد المادة 115 من الدستور الشروط التي يجب أن تتوفر في رئيس الجمهورية وهي "أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية، قديرا في مجال الإدارة والتدبير، ذا ماضي جيد تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمننا معتقدا بمبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد"[3]، والرئيس هو المسؤول عن تطبيق الدستور ومن ضمن اختصاصاته ما نصت عليه المادة 122 من الدستور " يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية وتصديقه بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول".[4]

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي

تنقسم السلطة التشريعية في إيران إلى قسمين:

[1]- **نيفين مسعد**، «السياسات الخارجية العربية اتجاه إيران»، مجلةالمستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد279، ماي 2002. ص78.

[2]- شنين محمد، المرجع السابق، ص ص88-89.

[3]- المرجع نفسه، ص94.

[4]- عائشة سمان، المرجع السابق، ص34.

مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي، وينص الدستور على أن نواب مجلس الشورى ينتخب بالاقتراع السري المباشر (المادة 62) لمدة أربعة سنوات، ويحدد بـ 270 عضوا، يضاف لهم عشرين عضوا كل 10 سنوات استجابة للتطورات الديمغرافية والسياسية[1] ومن صلاحياته حسب الدستور (المادة 71)"يمكن مجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في كافة القضايا في إطار الحدود المقررة له في الدستور "، (مادة 76)" يمكن للمجلس تولي التدقيق في جميع شؤون البلاد "، ووفقاللمادة (77)" فإن للمجلس حق المصادقة على المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية "[2]، أي أن مجلس الشورى قد يؤثر في توجيه سياسة الخارجية الإيرانية.

رابعا: الحرس الثوري

تنص (المادة 150) من الفصل التاسع من الدستور على تأكيد التمسك بالحرس الثوري وقواته لحماية الثورة ومكاسبها حيث جاء فيها" تبقى قوات الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى من انتصار الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكتسباتها..."[3].

وطبقا للدستور فإن مهام الحرس الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي تتمثل في: [4]

- حماية الثورة وأمنها.
- قمع كل القوى المناوئة لها.
- دعم حركات التحرر في العالم.
- حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة.
- الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء.

[1]- نيفين مسعد عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، (ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص109.
[2]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص ص98-99.
[3]- المرجع نفسه، ص100.
[4]- نيفن مسعد عبد المنعم، المرجع السابق، ص135.

- ضرب الانفصاليين.

كما يسيطر الحرس الثوري في فيلق القدس، الذراع الإيرانية في الخارج وعلى قوات الباسيج ويشرف على البرنامج النووي وبرنامج تطوير الصواريخ، بالإضافة إلا العديد من المؤسسات الاقتصادية والتصنيع، مما جعله قوة فاعلة في التحكم في السياسة الخارجية الإيرانية.[1]

خامسا: المؤسسات المعينة

وتتقاطع سلطة المؤسسات المعينة مع سلطات الثلاث من حيث الوظائف والتأثير، ويصعب تصنيفها ضمن أي سلطة، وتتمثل هذه المؤسسات في:

1) مجمع تشخيص مصلحة النظام: وهي هيئة استشارية أنشأت عام 1978 بناء على توجهات الخميني، وتضم 38 عضوا من مختلف التيارات منهم رؤساء السلطات الثلاث ويعين المرشد أعضاء هذا المجمع لمدة 5 سنوات ويجتمع المجلس بناءا على طلب المرشد لحل الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور.[2]

2) مجلس الأمن القومي: وهو عبارة عن تطوير لمجلس الدفاع الوطني في دستور 1976 ويتكون من رؤساء السلطات الثلاث ورئيس هيئة الأركان، ومسئول التخطيط والميزانية ومندوبين يعينهم المرشد، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن ورئيس الحرس الثوري، ويتولى رئاسة هذا المجلس رئيس الجمهورية[3]، ويعتبر المجلس بالغ التأثير في السياسة الخارجية بسبب تركيبته التي تمثل نقطة التقاء المؤسسات والقوى الفاعلة في صناعة القرار.[4]

[1]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص ص105-106.
[2]- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص161.
[3]- نيفين مسعد عبد المنعم، المرجع السابق، ص54.
[4]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص108.

3) مجلس صيانة الدستور: ويمثل القسم الثاني من السلطة التشريعية، أنشأ بعد التعديلات الدستورية 1989 مهمته فحص كافة القوانين التي يصدرها البرلمان 10 أيام من رفعها إليه، ليقر توافقها مع كل من الدستور والشريعة الإسلامية.[1]

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وأهم سماتها.

كباقي الوحدات الدولي في النظام الدولي تتبع إيران بعض السبل والآليات لتترجم قراراتها السياسية الخارجية، ونظرا لتركيبة النظام الإيراني المتميزة وشكل نظامها الديني جعل سياساتها الخارجية تتميز ببعض السمات والخصائص.

أولا: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية

1) الآلية الدبلوماسية: تعتمد إيران في إعطاء البعد الثوري والشيعي لدبلوماسيتها من خلال تبينها مجموعة من القضايا التي تلقي قبولا وتأثير الرأي العام، وهذا السلوك تجد له تأصيل في الدستور الإيراني إذ تنص المادة 152 "تقوم السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط والخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل الدول المتسلطة وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"، لذلك تسوق إيران نفسها على أنها حامية المستضعفين وقوى التحرر ضد قوى الاستكبار.[2]

2) فيلق القدس: ويعتبر الذراع العسكري لإيران في الخارج ويتبع الحرس الثوري وتم إنشاءه خلال الحرب مع العراق، مختص في العمل الخارجي وجمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف المحتملة خارج إيران، كما أنه مسئول عن تقديم الدعم والتدريب للمنظمات والفصائل المدعومة من إيران، مثل حزب الله والجهاد وحماس والقوى الشيعية في العراق

[1]- المرجع نفسه، ص109.
[2]- شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص114.

وأفغانستان، كما أنه يدير شبكة الاستخبارات المسئولة عن توريد التكنولوجيا الخاصة ببرنامج النووي، وله ميزانية سرية يتحكم فيها المرشد الأعلى ويمتلك قواعد داخل وخارج إيران.[1]

3) آلية الإعلام والدعاية: تمتلك إيران إمبراطورية إعلامية وتلفزيونية تتحدث بالعديد من اللغات (الفارسية، العربية، التركية، الأوردية، الكوردية، الإنكليزية، الساوحيلية...)، تبث من خلال 12 قمرا صناعيا موجهة إلى كافة أنحاء العالم، ويتم تنظيم أجهزة الإعلام الإيراني من قبل وكالة الجمهورية الإسلامية، التي غالبا ما تشارك بشكل مباشر في نشر المعلومات والدعاية والمضللة ويشرف عليها المشرف الأعلى، وهناك قسم "التظليل" وهو أحد أقسام الاستخبارات والأمن القومي، والذي ينسق اغلب عمليات التظليل، ويقوم بالإشراف على أغلبية الأخبار التي تنشر في الصحف والمواقع الالكترونية ويقوم هذا القسم بتوظيف الحرب النفسية من أجل التلاعب بوسائل الإعلام والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية.[2]

4) الآلية الدينية (الطائفية): إن الدستور الإيراني ينص على أن الأمة الإسلامية أمة واحدة، وعلى الحكومة الإيرانية العمل من أجل ذلك (المادة 11) من الدستور، ومن الطبيعي أن تسعى الدولة إلى الاستفادة من التقارب المذهبي بينها وبين غيرها من المجتمعات كأداة من أدوات إيران في سياسة الخارجية[3]، وقد وجدت إيران في التشيع وسيلة تخترق بها الدول العربية والإسلامية، وما تقوم به إيران في العراق واليمن ودول الخليج العربي وسوريا يظهر بوضوح مدى استغلال إيران لهذا المرتكز حيث أنها تستخدم الطائفة الشيعية خارج إيران وتحاول ربطها بها من خلال الخطاب الطائفي المبني على العاطفة وفق مبدأ نصرة المظلومين.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص52-53.

[2]- **فراس إلياس**، «_____»، 2018/11/08، [https://www.ashinglonstitute.orgsview.8_11_2018]، (2019/03/12).

[3]- وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص268.

[4]- معين عبد العزيز أبو شريعة، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثاره على نفوذها في منطقة العربية 2011-2017، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية _جامعة الأزهر غزة _2017، ص38.

ثانيا: خصائص وسمات السياسة الخارجية الإيرانية

إن من أبرز سمات وخصائص السلوك الخارجي الإيراني هو المرجعية الدينية والنزعة التوسعية المتمثلة في توزيع الثورة، وكذلك الطائفية والتعصب للمذهب الشيعي الإثناعشري.

1) **المرجعية الدينية:** وتتمثل في الأسس النظرية لفكرة "ولاية الفقيه" و"نظرية أم القرى".

أ- **نظرية الولي الفقيه:** نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "ابن المولى النّرافي" (1765-1825) مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقيه، وطورها الخميني سنة 1979، ونشر مبادئها في كتابه "الحكومة الإسلامية" وهي ولاية وحاكمية الولي الفقيه الجامع للشرائط في عصر غيبة الإمام الحجة المهدي المنتظر، حيث ينوب الولي الفقيه عن الإمام المهدي في قيادة الأمة وإقامة حكم الله على الأرض[1]، ووفقا لهذه النظرية يقول الإمام الخميني: " وقد فوض الله الحكومة الإسلامية من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول صل الله عليه وسلم، وأمير المؤمنين من الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعليم والولاة والعمال، وجبايات الخراج وتعمير البلاد".[2]

نستنتج مما سبق أن ولاية الفقيه لا تحكمها الحدود الداخلية لإيران بل تتعداها لباقي الدول الإسلامية، بعبارة أخرى هي رسالة عالمية مثل رسالة الإسلام التي جاء بها النبي محمد صل الله عليه وسلم، في نظر الخميني.

ب- **نظرية أم القرى:** وضعت إيران في ثمانينيات القرن الماضي مشروعا إستراتيجيا تمثل في نظرية أم القرى على يد "محمد جواد أردشير لاريجاني" وهو المشروع الذي يعطي لإيران في العالم الإسلامي هالة قدسية، ويعتبر مشروع أم القرى أن واجب الدفاع عن إيران يعلوا فوق كل مصلحة أخرى، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران

[1]- أحمد عناد، «_____»، 2017/09/21، [https://www.m.ohlewar.org/s.asp?aid=572893&020170921]، (2019/03/18).

[2]- انتصار مرنيز، دور البعد الثقافي في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه منطقة المشرق العربي بعد الحرب الباردة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة محمد بوضياف المسيلة_ 2017/2016، ص25.

الجيوسياسي، وذلك من أجل تحقيق التمدد الإقليمي وفرض الهيمنة وتأكد هذه الإستراتيجية على مجموعة من العناصر الإستراتيجية بالنسبة لإيران وأهمها: [1]

- المذهب الإثناعشر كأيديولوجية لقيادة الدولة وكأداة لربط العلاقات مع الطوائف الشيعية في العالم.
- العداء للسياسة الأمريكية كقوة إستكبار.
- تعزيز قوة إيران والتمدد الإقليمية.

وقد استعار "لاريجاني" اسم النظرية على الاسم الذي يطلق على مكة المكرمة، قال تعالى: { وَلِتُنذِرَ أُمَّ القُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا}. الأنعام: 92. وقد قيل "إن مكة سميت أم القرى لتقدمها أمام جميعها، وجمعها ما سواها"، ويعتبر لاريجاني أن النظرية قائمة على ولاية الفقيه، وقد تبنى المرشد علي خامنئي هذه النظرية وهم يعملون بتنفيذها[2]، ودائما ما تذكر في خطابات الساسة الإيرانيين.

2) التوسعية وفق مبدأ تصدير الثورة: ويقول الخميني 1980 مانصه "نحن في جمهورية إيران الإسلامية سوف نعمل بجهد من أجل تصدير ثورتنا كل الدول الاسمية، بل إلى كل دول العالم حيث يوجد مستكبرون يحكمون المستضعفين".[3]

وتعمل إيران لتصدير ثورتها من خلال رسم خطة أسمتها الخطة الخمسينية* في بداية الثمانينيات والتي قد نفذت منها ثلاث مراحل في إستراتيجيتها التوسعية، وأضاف خطة معدلة لمرحلتين المتبقيتين في عهد 2005 أسمتها الخطة العشرينية** أي من 2005 إلى 2025

---

[1]- معين عبد العزيز أو شريعة، المرجع السابق، ص39.

[2]- **محسن فتحي النادي**، «نظرية أم القرى...نظرية أتت ثمارها»، 2017/03/15، [https://www.islamonline.net/20595]، (2019/03/13).

[3]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص65.

*الخطة الخمسينية هي خطة وضعها الإيرانيون بعد الثورة لمدة خمسين سنة وتنقسم إلى خمس مراحل، تتمكن إيران من خلالها فرض سيطرتها على دول الخليج والمنطقة، أنظر كتاب: هادف الشمري، الخطة **الخمسينية وإسقاطاتها في مملكة البحرين**، (ط2؛ ب.د.ب: ب.د.د، 2008).

**خطة وضعها النظام الإيراني تتكون من مرحلتين لمدة عشرين سنة، لاستكمال وتعديل ما تبقى من المرحلتين الأخيرتين للخطة الخمسينية. أنظر: فؤاد عاطف العبادي، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج العربي (1991–2012)، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير غير منشورة)، كلية الآداب _جامعة الشرق الأوسط غزة_ 2012، ص56.

حيث وضعت فيها تصورات مستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة تهدف إلى تحويل إيران نواة مركزية تهيمن غلى الجزيرة العربية.

3) طائفية السلوك الخارجي الإيراني:

دستوريا يوصف دستور الإيراني على أنه نظام طافي وهذا مانصت عليه (المادة 13): " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الرسمي هو الجعفري الاثناعشري"، و(المادة 76) المتعلقة برئيس الجهورية: " أن يكون إيرانيا الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية ومؤمنا معتقدا بمبادئ الجمهورية الإسلامية والمذهب الرسمي للبلاد"، وهذا ما يؤكد طائفية النظام الإيراني وعدم احترامه لباقي الطوائف، وتكشف الممارسات العملية دور المحدد الطائفي في صنع سياستها الخارجية.[1]

وقد أصبح العامل الطائفي في السياسة الخارجية الإيرانية أكبر قوة بعد سقوط نظام صدام مرورا بأحداث الربيع العربي حيث أصبحت إيران لا تتوانى في الدعم الواضح لوكلائها من الطوائف الشيعية في العراق وسوريا واليمن.[2]

[1]- فؤاد عاطف العبادي، المرجع السابق، ص ص34-35.

[2]- **أفستانآستوار**، «المعظلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية»، 30/11/2016، [https://www ;carnegie_mee.orq.2016.11.30arpub.66397]، (2019/03/13).

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية

تعتبر العلاقة بين إيران والعراق من أقدم العلاقات الدولية في التاريخ غير أنها تميزت بالصراع في مختلف مراحلها، منذ عصور الإمبراطوريات الغابرة مرورا بالعصر الإسلامي ووصولا إلى العصر الحديث، وسنحاول التطرق والإحاطة بأهم المحطات التاريخية للعلاقات الثنائية بين الطرفين.

المطلب الأول: لمحة تاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية.

أولا: العهد الإسلامي (الدولة الأموية، الدولة العباسية)

يدعي كل من العراق وايران حقوقا تاريخية تعود لآلاف السنين فالعراق تدعي امتداد جذورها إلى الحضارات التي قامت في بلاد ما بين النهرين (البابلية، الآشورية، الكلدانية، الأَكَدية...) وإيران تدعي لنفسها امبراطورية تاريخية يرجع عمرها إلى 2500 سنة، والتي تطالب استنادا لهذه الرؤية بحقها التاريخي في العراق والمنطقة.[1]

وبعد أن فتح المسلمون إيران في عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أصبحت إيران والعراق وحدة قانونية واحدة في العصرين الأموي والعباسي، وبالرغم من ذلك ضمت الفترة العباسية بين ثناياها دويلات وجماعات متنافسة وكانت العناصر الفارسية والعربية تتصارع باستمرار في العهد العباسي[2]، واستمر هذا الوضع إلى غاية العصرين الصفوي والعثماني.

ثانيا: العهد الصفوي، العثماني

مع قيام الدولة الصفوية في بداية القرن السادس عشر انفجر الصراع بين الدولة العثمانية السنية والدولة الصفوية الشيعية حيث تارة تخضع بغداد للإيرانيين وتارة أخرى للعثمانيين بعد

[1]– فاضل رسول العراق وايران، **أسباب وأبعاد النزاع**، (ب.ط؛ ب.د.ب: معهد النمساوي، 1992)، ص6.

[2]– المرجع نفسه، ص ص7–8.

حروب طاحنة بين الدولتين وفي هذا الصدد سنتناول أهم الحروب والمعاهدات التي وقعت بين الجانبين.[1]

- معركة جالديران 1514 بين إسماعيل شاه الصفوي والسلطان العثماني سليم الأول وانتصرت الدولة العثمانية، وانتهت بدون معاهدة.
- الحرب العثمانية الصفوية (1532–1555) بين الصفوي طهماسب الأول والعثماني سليمان الأول، وانتصرت الدولة العثمانية، وتوقيع معاهدة "أمسايا" 1555.
- حرب (1578–1590) بين الصفوي عباس الأول والعثماني مراد الثالث، انتصرت الدولة العثمانية ووقعت معاهدة اسطنبول 1590.
- حرب (1618–1630) بين الصفوي عباس الأول والعثماني أحمد الأول، انتصرت الدولة الصفوية ووقعت معاهدة "نصوح باشا" 1612 ثم معاهدة "سراف" 1618.
- حرب (1623–1639) بين الصفوي عباس الأول ثم الشاه صفي، والعثماني مراد الرابع، انتصرت الدولة العثمانية، ووقعت معاهدة "قصر شيرين" 1639.
- حرب (1722–1727) بين الصفوي محمد شاه ثم هوتاكي، والعثماني أحمد الثالث، خسرت الدولة العثمانية عسكريا وانتصرت دبلوماسيا، ووقعت معاهدة "همدان" 1732.
- الحرب العثمانية الصفوية (1743–1746) الصفوي نادر شاه والعثماني محمود الأول، انتصرت دولة فارس، وقعت معاهدة "كردان" 1746.
- الحرب العثمانية الزندية (1775–1776) الصفوي كريم خان زند، والعثماني عبد الحميد الأول، احتلال الفرس للبصرة، ثم استعادها العثمانيون بعد ثلاث سنوات، ولم تترتب عن هذه الحرب أي معاهدة.

[1] – _____، «الحروب العثمانية الصفوية»، [https//ar.m.wikipedia.org./wiki]. (2019/03/14).

- الحرب العثمانية القاجارية (1821-1823) عهد فتح على شاه، والعثماني محمود الثاني، لا منتصر ولا منهزم في هذه الحرب، معاهدة "أرض روم الأولى" 1823.

من بين هذه المعاهدات تعتبر معاهدة "قصر شيرين" في سنة 1639 هي الأكثر أهمية، كما أنها مرجع للحدود الحالية بين كل من تركيا وإيران والعراق وإيران، حتى في المعاهدات اللاحقة.[1]

وتعتبر كل المعاهدات التي عقدت بين الطرفين قبل معاهدة "أرض روم" الأولى من أفضل المعاهدات التي تسمح بالتعاون السلمي بين الفرس والدولة العثمانية، ولكن الدولة الفارسية كانت دائما تثير المشاكل بسبب أهدافها التوسعية في العراق، ولم تؤدي معاهدات ذهاب "قصر شيرين" ولا المعاهدات التي تلتها إلى تحسين العلاقات بين الطرفين، بل كانت دائما في حالة مستمرة النزاع وكانت الدولة الفارسية دائما تقوم بنقض المعاهدات.[2]

معاهدة أرض روم الثانية 1847:

لم تكن معاهدة أرض روم الأولى شاملة وعميقة لحل المشاكل بين الطرفين فاستمرت النزاعات، وقام حاكم بغداد "علي رضا" باحتلال مدينة المحمرة (خرمشهر) الإيرانية وقام الإيرانيون باحتلال السيليمانية سنة 1840 وهددوا بغزو الكويت والبحرين[3]، وأمام هذا الوضع تدخلت روسيا وبريطانيا لتسوية النزاع حفاظا على مصالحهما في المنطقة، فكانت معاهدة "أرض روم الثانية" حيث تشكلت نخبة دولية عام 1848 من ممثلي الأطراف الأربعة لتحديد الحدود، لكن باندلاع حروب القرم بين العثمانيين والروس، والحرب بين بريطانيا وإيران في هذه

[1]- المرجع نفسه.

[2] - إسلام محمد عبد ربه المغير، الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب قسم التاريخ والآثار _جامعة غزة_ 2016، ص ص6-7. ا

[3]- فاضل رسول، المرجع السابق، ص 57.

الفترة، ظل الوضع راكدا إلى غاية 1911 عندما حدث خلاف بين الايرانيين والعثمانيين حول تنفيذ معاهدة أرض روم الثانية نتيجة لامتناع الدولة الفارسية عن تنفيذها.[1]

ونتيجة للظروف الدولية وتنافس كل من بريطانيا وروسيا على مناطق النفوذ في أراضي البلدين وتحديد الحدود، جاء بروتوكول طهران 1911، وبروتوكول الأستانة 1913، وبعد الحرب العالمية الأولى وانهزام الدولة العثمانية خضعت العراق للانتداب البريطاني، وورثت العراق طبقا لقواعد القانون الدولي كل المعاهدات العثمانية الخاصة بالعراق[2]، واستمر الخلاف بين البلدين حتى معاهدة ترسيم الحدود 1937.

ثالثا: عهد الشاه

قامت بريطانيا باقتراح ايران للاعتراف باستقلال العراق مقابل مساعدتها في الحصول على مساعيها، فاعترفت ايران بالعراق المستقل، ورغم ذلك بقي التوتر والخلاف يشوب العلاقات بين البلدين خاصة فيما يتعلق بمنطقة شط العرب، لذلك في سنة 1934 شعر الشاه رضا بهلوي بأن بريطانيا لا تستطيع الوفاء بعهودها فطالب بإعادة تثبيت الحدود العراقية مستغلا ضعف الحكومة الفتية، فطالب العراق بالتنازل 3 كيلومترات من طول شط العرب، ورفض العراق هذا الطلب استنادا للالتزام بحدود 1914 مما جعل ايران تستمر في اعتداءاتها، فقدمت العراق شكوى لعصبة الأمم في 29 نوفمبر 1934 فأصدرت الأخيرة قرارا بموجب قيام مفاوضات بين البلدين[3] انبثقت عنها معاهدة 1937.

معاهدة 1937:

نصت هذه المعاهدة على أن يوافق الطرفان على اعتبار بروتوكول الأستانة 1913 ومحاضر جلسات لجنة ترسيم الحدود لعام 1914 وثائق ملزمة، وبموجب المعاهدة وافقت

[1]– إسلام محمد عبد ربه المغير، المرجع السابق، ص ص11–12.

[2]– جابر الراوي، **إلغاء الاتفاقية العراقية ـ الايرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي**، (العراق؛ وزارة الثقافة والإعلام: ب.س.ن)، ص52.

[3]– عبد الكريم العلومي، **ايران والعراق صراع حدود أم وجود**، (ط1؛ مصر: الدار الثقافية، 2007)، ص73.

العراق على أن يمر خط الحدود بطول 7,75 كلم من شط العرب أمام عبّادان مع السماح للسفن البحرية للبلدين بالدخول والخروج عبر مصبّ شط العرب إلى موانئهما، وكذلك تعيين لجان مختصة لتثبيت المقاييس الجغرافية وتدوين النتائج.[1]

وبعد قيام الجمهورية العراقية 1958 شهدت العلاقات الايرانية العراقية توترات شديدة بلغت ذروتها سنة 1959 وتبادل الشاه رضا بهلوي والرئيس عبد الكريم قاسم الاتهامات والتهديدات، ونظرا لأطماع ايران في مزيد من المكاسب طرحت ايران مشروع اتفاقية بديلة لمعاهدة 1937 ولكنها لم تنجح فقامت بإلغاء المعاهدة من جانب واحد.[2]

وزادت حدة الخلافات بين البلدين فقامت إيران بإثارة الأكراد على الحكومة العراقية، وفي المقابل كانت العراق تثير عرب الأحواز "خوزستان" على الحكومة الإيرانية فأدت الخلافات بينهما لقيام حرب استنزاف بينهم على طول الحدود، بدأت منذ الغاء اتفاقية 1937، وتطور الوضع إلى أن انفجرت الاشتباكات بين الدولتين في فيفري 1974، وبفضل الوساطات العربية تم توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975، حلت من خلالها مشكلة شط العرب ومشكلة دعم الشاه لأكراد العراق.[3]

اتفاقية الجزائر 1975:

بادر الرئيس الراحل هواري بومدين في 1975 بالاتصال بالعراق وايران مقترحا التفاوض المباشر بينهما في الجزائر حول القضايا المختلف عليها، فاستجاب الطرفان وتكللت المفاوضات بعقد اتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 حيث وقعها على الجانب العراقي الرئيس

[1]– اسلام محمد عبد ربه، المرجع السابق، ص18.

[2]– اسلام محمد عبد ربه، المرجع السابق، ص ص20–22.

[3]– ليال أسعد نحلة، دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية إيران نموذجا، (مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية _الجامعة اللبنانية_ 2017، ص98.

الراحل صدام الذي كان نائبا لرئيس مجلس الثورة، وشاه ايران محمد رضا بهلوي وتوصلوا في تسوية نهائية لمسألة الحدود وكذلك مسألة دعم الأكراد الانفصاليين.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية من 1979-2003

لم تنفذ اتفاقية الجزائر من الجانب الايراني نظرا للظروف المحيطة بإيران واندلاع الثورة الخمينية التي أسقطت نظام الشاه، وقد أدلى أبو الحسن بني صدر رئيس جمهورية ايران بتصريح لوكالة الصحافة الفرنسية في 19-9-1980 قال فيه "على الصعيد السياسي لم تقم ايران بتنفيذ اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975، وأن نظام الشاه نفسه لم يطبقها"،[2] ما أدى إلى نشوب حرب طاحنة بين العراق وإيران دامت ثماني سنوات.

أولا: حرب الخليج الأولى (1980-1988)

يعتبر الغزو الكبير الذي قام به الجيش العراقي في 22 سبتمبر 1980 بداية الحرب حيث ربط العراق الانتصارات السريعة بقائمة من الأهداف السياسية بدءا بالإطاحة بالنظام الايراني وتقيم ايران بسبب مشكلة القوميات وانتهاءا بإبرام معاهدة بالشروط العراقية، ولكن هذه الانتصارات السريعة واجهها غزو مضاد من قبل إيران حول مسار الحرب كالآتي: [3]

- مرحلة الغزو وحرب المواقع والتفوق العراقي: سبتمبر 1980 – مارس 1981.
- مرحلة التقهقر والغزو المضاد: مارس 1981 – مارس 1984.
- حرب المواقع الثابتة والاستئناف: مارس 1984 – 1988.
- مرحلة اعادة الكرة وتحرير الأراضي العراقية: جويلية 1988.

[1]- _____، «اتفاقية الجزائر 1975» [https: //m.mareefa.org/]، (2019/03/15).

[2]- نفس المرجع.

[3]- فاضل رسول، المرجع السابق، ص 67.

وبعد تحرير الجيش العراقي لشبه جزيرة الفاو وباقي الاراضي العراقية: أعلن صدام حسين في 17 جويلية 1988، قائلا "نحد نمد أيدينا للسلام ونطالب حكام ايران أن يتعلموا من هزيمتهم، كما نطالبهم بأن يروا بأنهم لا يستطيعون اجبار العراق على الخضوع لمشيئتهم"، ,امام هذا الوضع أعلنت ايران في اليوم الموالي استعدادها لقبول وقف إطلاق النار حيث أعلن الخميني أنه يأمر القوات الايرانية بوقف اطلاق النار، قائلا أنه يتجرع كأس السم.[1]

لقد انتهت الحرب بين العراق وايران دون أن يستطيع اي طرف تحقيق النصر على الطرف الآخر ذلك يعني أن الحرب العراقية الايرانية كان عبارة عن حرب استنزاف بين البلدين خلفت أكثر من مليون قتيل بين الطرفين وخسائر مادية واجتماعية وعمقت الجراح بين البلدين.

ثانيا: موقف إيران من حرب الخليج

بعد الغزو العراقي للكويت والتدخل الدولي في عملية تحريرها في عملية عاصفة الصحراء 1991، تبنت ايران استراتيجية تعظيم المكاسب خلال هذه الأزمة في تعاملها مع مختلف أطرافها، فرحبت بالتراجع العراقي تجاهها، وأعادت علاقاتها ببغداد وزودتها ما تيسر من المواد الغذائية والطبية، من دون الإخلال بالتزاماتها بالحصار الدولي، ذلك بالرغم من معارضتها احتلال الكويت واصدارها على الانسحاب العراقي، وتفهمها لوجود القوات الأجنبية في المنطقة شريطة انسحابها فور تحرير الكويت، ولدى نشوب الحرب أعلنت ايران الحياد لكنها حافظت على قدر معين من التعاون مع العراق، ويدخل هذا في إطار قبولها لجوء أعداد من الطائرات الحربية العراقية الهاربة من جحيم قصف قوات التحالف الدولي، والسعي لإيجاد حل سلمي، ويتيح مخرجا للعراق، مما جعل طهران مركزا لحركة دبلوماسية ناشطة بل كانت أول بلد يزوره مسؤول عراقي بعد نشوب الحرب، ويعود حاملا مقترحات لوقف القتال.[2]

---

[1]– نفس المرجع، ص 68.

[2]–_____، « المواقف وردود الفعل الدولية والاقليمية والعربية خلال مرحلة "عاصفة الصحراء" »، [www.moqatel.com/orershar/behoth.iraqkwit/27/secti.doc–evt.htm]، (2019/03/15).

وقد أكدت ايران حيادها في الحرب من خلال المواقف التالية: [1]

1) أكد مجلس الأمن القومي الايراني وهو أكبر هيئة لصنع السياسة الايرانية في 19 يناير حياد ايران في حرب الخليج.

2) أعلن محمد بشارتي النائب الأول لوزير الخارجية في 20 يناير 1991 أن حياد بلاده يمنحها الفرصة لبذل جهودها في انهاء الحرب المدمرة في الخليج.

3) أكد وزير الخارجية الايراني على أكبر ولايتي في 20 يناير 1991 حياد بلاده لكنه أدان في الوقت نفسه هجمات الحلفاء على المواقع المدنية، كما عارض مشاركة تركيا في ضرب العراق.

4) أعلن محمد جواد لاريجاني المستشار السياسي في الخارجية الايرانية حياد بلاده، وأن السبيل الوحيد لإقرار السلام هو التخلي عن سياسة التوسع والاغتصاب التي تنتهجها الأطراف في المنطقة، يقصد العراق.

ولقد اختارت ايران الحياد الايجابي استجابة لمصالحها الوطنية وأمنها القومي، وبعد هذه الحرب اقترنت العلاقات الإيرانية بأنماط من التعاون ساعدت عليها أن العراق عد 1990 لم يعد يشكل تهديدا جادا لإيران، فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا جدا ومع ذلك استمرت العلاقة متأزمة بسبب مخرجات التجربة التاريخية والتضاد الحاد في مصالح الطرفين، لهذا لم يحل تعاونهما دون تزامنه مع تبني كل منهما سياسة إدارة الصراع بالوكالة من خلال احتفاظ كل طرف بقوى معادية للطرف الآخر.[2]

وفي سنة 2000 قام وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي بزيارة للعراق والتي تمت في خطوة ذات دلالات كثيرة فقد جاء كسر الوزير الايراني للحضر الجوي المفروض على العراق حاملا ثلاث رسائل، الأولى هي أن ايران على استعداد حقيقي للتعاون مع العراق، والثانية

[1]– المرجع نفسه.

[2]– شنين محمد المهدي، المرجع الساق، ص131.

اظهار التحدي للإدارة الأمريكية والتي يعنيها الحصار أكثر من غيرها، والثالثة مفادها أن ايران تسعى جديا لخلق بيئة اقليمية جديدة في الخليج أساسها التعاون.[1]

المطلب الثالث: العلاقات الايرانية العراقية بعد 2003

لاشك أن الاحتلال الأمريكي للعراق وقبله أفغانستان قد شكل عامل قلق لإيران رغم أن سقوط طالبان ونظام صدام أزاح تهديدا لأمنها القومي لكن استبدل بقوات أطلسية وقوات أمريكية شكل وجها آخر للتهديد بالنسبة لإيران.[2]

أولا: موقف ايران من احتلال العراق (الازدواجية في التعامل)

منذ نهاية الحرب مع العراق 1988 وإيران تعيش هاجس التهديد لأمنها القومي، لذلك لم ترغب الدخول في حرب جديدة خصوصا مع الولايات المتحدة فاتخذت موقف الحياد الايجابي، اتجاه غزو العراق، وهو نفس الاستراتيجية التي عملت بها عند احتلال أفغانستان، وتمثلت هذه الاستراتيجية فيما يلي: [3]

1) لا قتال ضد القوات الأمريكية ولا عرقلة لعملياتها.
2) لا مشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق.
3) لا قتال ضد النظام العراقي.

ورغم تبني إيران للحياد الفعال إلا أنها قدمت العون والمساهمة في احتلال العراق، حيث تطور الموقف الايراني مع تطور العمليات العسكرية، فمع تقدم القوات الأمريكية منعت ايران هرب حوالي 250 من عناصر جماعة أنصار الاسلام عبر حدودها وأجبرتهم على الاستسلام

[1]– فؤاد عاطف العبادي، المرجع السابق، ص 52.
[2]– ليال أسعد نحلة، المرجع السابق، ص 109.
[3]– المرجع الساق، ص 111.

للقوات الأمريكية الكردية، كما أنها خلال الهجوم على معسكر أنصار الاسلام استخدمت القوات الأمريكية المجال الجوي الإيراني وغضت إيران الطرف على ذلك.[1]

وقامت ايران كذلك بتوفير المعلومات الكافية عن المنافذ التي يمكن أن يقوم العراق من خلالها بمهاجمة القوات الأمريكية وفتحت مجالها الجوي لطائرات التحالف في حال ما إذا تعرضت للهجوم من قبل العراق، كما أغلقت حدودها لمنع تسلل القوات العسكرية للالتفاف بحريا على القوات الأمريكية، واعتبرت الولايات المتحدة هذا الانجاز الايراني انجازا استراتيجيا لإحكام قبضتها على العراق، كما سمحت للمعارضة الموجودة على أراضيها بلقاء الأمريكيين من أجل بحث خطط الحرب وشكل الدولة ما بعد نظام صدام.[2]

ثانيا: مكاسب ايران من احتلال العراق

كانت ايران أكبر المستفيدين من غزو العراق حيث أنها تخلصت من عدوها اللدود صدام حسين الذي كلف ايران حربا استمرت ثماني سنوات خسرت خلالها ايران ملايير الدولارات وتسببت في تراجعها الاقتصادي ناهيك عن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تعاني منها إلى اليوم، وقد اهمت الولايات المتحدة بغرس الطائفية الذي اعتمدته منذ اليوم الأول لها في العراق، خاصة بعد صعود القوى الشيعية في العراق على حساب السنة، وهو ما صب في صالح ايران التي ترتبط بعلاقة وثيقة مع شيعة العراق، وعلى الرغم من الوجود الأمريكي والذي أصبح يمارس ضغوطا على ايران والقواعد العسكرية المنتشرة في الخليج إلا أن هذا التصور لم يكن غائبا عن ايران وهي تراه وجها ايجابيا بهذه الصورة، فالوجود العسكري الأمريكي في المنطقة يعطي ايران ميزة ايجابية في مجال اندلاع المواجهة مع القوات الأمريكية باعتبارها أشبه بالرّهائن كما قال رفسنجاني في اجابته الشهيرة عن سؤال عما تفعله ايران وهي محاصرة

[1]– **أشرف محمد كشك**، « ايران وتحديات عراق ما بعد صدام »[http: //acpss.org.eq/ahram/2009/1/1/ezrv/22Htm]، (2019/03/22).

[2]– شنين محمد، المرجع السابق، ص134.

بالجيوش الأمريكية فرد قائلا: "لا ندري من يحاصر من" خاصة وهي تراهن على حلفائها الجدد في العراق.[1]

[1]– **عبد العزيز شحاتة المنصور**، « أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة صراع الرؤى والمشروعات»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، ص605.

الخلاصة والاستنتاجات:

– يشترك معنى النفوذ مع العديد من المصطلحات ومنها: التغلغل والاختراق، إلا أن النفوذ يقصد به أيضا السلطة، والقوة بمعنييها الصلبة والناعمة.

– لا يوجد تعريف جامع لظاهرة الاستقرار السياسي أو عدمه، ولكن لها مؤشرات نحكم على الظاهرة من خلالها، كحالة الثبات المؤسساتي للدولة، وقدرة الدولة على التعامل بنجاح مع الأزمات، وغياب أو ندرة أعمال العنف السياسي.

– تعتبر العراق وايران دولتان جارتان شرق أوسطيتان، غنيتان بالموارد الطبيعية وتتميزان بتركيبة سكانية فسيفسائية طائفيا وعرقيا.

– تحكم السياسة الخارجية الايرانية عدة محددات يتمثل أهمها في المحدد القيمي المتمثل في المحددين الديني والقومي الفارسي، هذا إضافة لباقي المحددات الجغرافية، والاقتصادية والعسكرية.

– تتمثل أدوات صنع السياسة الخارجية الايرانية في المؤسسات التالية وهي المرشد الأعلى، مؤسسة الرئاسة، مجلس الشورى، والحرس الثوري، اضافة إلى المؤسسات المعينة مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام، مجلس الأمن القومي، ومجلس صيانة الدستور، وهذه المؤسسات تتميز بالتداخل من جهة وخضوعها المطلق لسلطة المرشد أو الولي الفقيه من جهة أخرى.

– تنفذ ايران سياستها الخارجية عبر عدة آليات منها الدبلوماسية التي تعطيها بعدا ثوريا كالامتناع عن الخضوع والتسلط والدفاع عن المستضعفين وكذلك فيلق القدس الذي يعتبر يد ايران العسكرية في الخارج، وآلية الاعلام والدعاية والآلية الطائفية حيث تجد في التشيع وسيلة لاختراق دول الجوار.

– وتتميز السياسة الخارجية الايرانية بعدت سمات كالمرجعية الدينية المتمثلة في ولاية الفقيه، ونظرية أم القرى، والتوسعية وفق مبدأ تصدير الثورة، وكذا طائفية سلوكها الخارجي.

– تميزت العلاقات الإيرانية العراقية عبر التاريخ بالصراع ومرت بالعديد من المحطات، كانت آخرها بعد احتلال العراق، حيث تحول هذا الأخير من بلد عدو إلى بلد صديق.

الفصل الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية للنفوذ الإيراني في العراق

تمهيد

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الايراني

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

المطلب الثاني: الدور الإيراني في احتلال العراق

المطلب الثالث: الدور الإيراني في دستور 2005

المبحث الثاني: العوامل الداعمة للنفوذ الإيراني في العراق

المطلب الأول: الأحزاب والشخصيات الموالية لإيران

المطلب الثاني: البيئة العراقية القابلة للنفوذ الإيراني

المبحث الثالث: مظاهر النفوذ الإيراني في العراق

المطلب الأول: المظاهر السياسية والأمنية

المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية

المطلب الثالث: المظاهر الاجتماعية والدينية

الخلاصة والاستنتاجات

تمهيد:

تنتهج ايران في سلوكها الخارجي سياسة توسعية معلنة، إلاّ أن النظام العراقي السابق كان يمثل حاجزا يعوقها في تحقيق أهدافها التوسعية، لكن الاحتلال الأمريكي للعراق خلصها من هذا العائق حتى تنطلق في تحقيق أهدافها التوسعية بالعراق ومنه إلى باقي دول المنطقة، وذلك بمساعدة الشخصيات والأحزاب السياسية الموالية لها، حتى أصبح نفوذ ايران في العراق ظاهرا على الأرض ولا يمكن انكار وجوده.

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الايراني.

أعطى الاحتلال الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من نتائج ميزة استراتيجية لإيران في بسط نفوذها على العراق الذي كان يمثل جدار الصد في وجه الأطماع الايرانية في المنطقة، لذلك كان لإيران دور في احتلال العراق، وترتيبات ما بعد سقوط نظام البعث.

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 مرتكزا قويا لإدارة بوش الابن للتحرك لضرب الدول المارقة وفي مقدمتها أفغانستان ثم العراق[1]، وبالتالي أعطت هذه الأحداث الذريعة لإعلان أكذوبة حيازة العراق على أسلحة الدمار الشامل وبذريعة أن بغداد لها صلة بتنظيم القاعدة لتبرير شن الحرب عليها وتدميرها[2]، ورغم أن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة أثبتت خلو العراق من اسلحة الدمار الشامل إلا أن الإدارة الأمريكية مضت في عملها على احتلال العراق وفقا للمراحل التالية:

أولا: التقارير الاستخباراتية المفبركة

من أجل ايجاد ذرائع لاحتلال العراق ثم انشاء مكتب الخطط الخاصة OSP حيث كان هذا المكتب يستقي معلوماته من أحمد الجلبي، وعراقيين منشقين، كما أن هذا المكتب يقوم بإعادة صياغة المعلومات الاستخبارية وتطويعها لتتلاءم مع صانعي القرار الأمريكي[3] في

---

[1]– مليكة قادري، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق،(مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة الحاج لخضر باتنة_ 2009/2008، ص135.

[2]– **هيئة العلماء المسلمين العراقية**،« تدمير البنى التحتية في العراق جرائم ضد الإنسانية»،[https://www. m.iroq-amsi.net/view-pnp?id]، (2019/04/27).

[3]– جون كولي، **التحالف ضد بابل الولايات المتحدة واسرائيل والعراق**، تر: ناصر عفيفي،(ط1؛ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص ص310، 311.

سعيهم بأي طريقة من أجل إدانة العراق في تهمتي امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وكذا علاقته بالقاعدة.

ثانيا: بداية الغزو وسقوط بغداد

بدأت الحملة العسكرية على العراق يوم 20 مارس 2003 بحملة جوية استهدفت أحد المباني الحكومية في بغداد يعتقد أن صدام حسين متواجد فيه غير أن الضربة لم تفلح في القضاء على الرئيس العراقي، ثم توالت الهجمات الجوية والبحرية المركزة على الدفاعات الجوية التي كانت منهكة أصلا منذ حرب الخليج الثانية، وفي 21 مارس 2003 بدا الهجوم البري بمشاركة أمريكية، بريطانية وأسترالية التي نجحت في السيطرة على ميناء أم قصر بعد أيام من المقاومة المستبسلة من العراقيين، وفي 5 أفريل قامت القوات الأمريكية بالسيطرة على مطار بغداد بعد مواجهة متناثرة ومستميتة من القوات العراقية، وفي 9 أفريل سقطت بغداد في مشهد درامي وسط ذهول العالم وهو يرى قوات الاحتلال تسقط تمثال صدام في ساحة الفردوس بوسط بغداد واختفاء الجيش العراقي والحرس الجمهوري، وكانت الصدمة مروعة عندما تناقلت الفضائيات عمليات السلب والنهب التي أعقبت سقوط بغداد.[1]

ثالثا: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق

1- مشهد ما بعد سقوط بغداد:

بعد دخول القوات المحتلة إلى العراق بدأ النهب والسلب على نطاق واسع في بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومدن عراقية أخرى، وقد أكدت الأحداث على تعمد الإدارة الأمريكية والبنتاغون على تشجيع عمليات النهب، حيث جاء وقتها في جريدة الواشنطن بوست، "لم يقتصر دور الجيش ألأمريكي على مجرد الوقوف جانبا حيال عمليات السلب

[1]- جون كولي، المرجع السابق، ص318.

والنهب في العراق، وإنما امتد إلى تسهيلها والتشجيع عليها"، وشملت هذه العمليات الوزارات الحكومية والمواقع الرئاسية والمؤسسات الخدمية العامة من مستشفيات ومدارس والمخازن العامة للمواد الغذائية والأدوية والمعدات وقطع غيار تشغيل محطات توليد الطاقة، وهذا ما سبب في حدوث فوضى عارمة.[1]

2- الخسائر البشرية والثقافية:

كانت الخسائر البشرية والثقافية لعملية الاحتلال وتدمير الدولة العراقية على قدر كبير من الضخامة، حيث قتل أكثر من مليون مدني عراقي، وضربت البنية التحتية واغتيال أكثر من 400 أكاديمي وأستاذ جامعي، وإجبار أكثر من 4 مليون عراقي على الهجرة داخليا وخارجيا وكان ذلك مصحوبا بسلسلة من الهجمات على الأرشيف الوطني والآثار التي تعكس الهوية التاريخية للشعب العراقي.[2]

ولعل الخسارة الأكبر على المستوى الثقافي كانت عمليات نهب وإحراق المتحف الوطني العراقي أكبر كنز أثري الذي يظم قطعا تعود إلى 7000 سنة، والذي يحوي 28 صالة كبيرة، وإحراق أرشيفه حتى يكون من المستحيل إحصاء القطع المنهوبة، كل هذا حدث تحت أنظار الجنود الأمريكيين حسب شهود عيان الذين أكدوا أن القوات الأمريكية قد سمحت بسرقة المتحف، بل وشجعت على نهب المستشفيات والجامعات والمكتبات، ومباني الخدمة الاجتماعية الحكومية واستثنت قوات الاحتلال وزارة النفط التي قامت بحمايتها.[3]

[1]-هيئة علماء المسلمين، المرجع السابق.

[2]- **رايموند ويليام بيكر**،« التطهير الثقافي والقضاء على الدولة العراقية»، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام ، القاهرة، عدد 179، يناير 2010، ص 25.

[3]- هيئة العلماء المسلمين، المرجع السابق.

3- حل مؤسسات الدولة واجتثاث البعث:

عند وصول الحاكم المدني برايمر إلى بغداد مطلع ماي 2003 قام بحل 11 من مؤسسات الدولة الرئيسية بما في ذلك البرلمان الوطني، وجميع الوحدات العسكرية والصناعات العسكرية الرئيسية، وبمباركة من البنتاغون أصدر أول قراراته الهادفة لاجتثاث البعث، والتي انطوت على استبعاد جميع البعثيين من مناصبهم وليس فقط العناصر القيادية، حيث كان قراره هذا يعني أن الأغلبية من القوة العاملة يتم تسريحها بدون تعويض مالي، حيث أنه في عراق صدام كان الحصول على الوظيفة مرتبط بالعضوية في البعث بغض النظر عن الالتزام الإيديولوجي، بل في الغالب تكون العضوية من أجل كسب العيش، وبهذا القرار يكون برايمر قد جرد القطاعات الصناعية المختلفة من يد عاملة ذات خبرة ومهارة وحرمان أصحاب المعاشات من مصادر دخلهم، وقد دفع هذا القرار وما يتعلق به من قرارات لاحقة إلى توجيه ضربة قاسمة للطبقة الوسطى التي كانت مصدر تماسك المجتمع ككل، ودفعت هذه القرارات بنحو 15.000 باحث وعالم ومدرس وأستاذ جامعي إلى البطالة، وتسببت الأوامر بحل الجيش إلى تسريح نحو 500 ألف شخص أصبحوا بلا وظائف.[1]

4- تفكك الدولة والمجتمع:

إن الاحتلال لم يسفر عن محو الدولة الوطنية وحسب، بل عن انهيار العقد الاجتماعي القديم الذي قام عليه العراق، فالمسألة لا تتوقف عند حدود انهيار الدولة كنظام للعلاقات الداخلية، ولا في تحطيم أجهزتها الرقابية وأنماط وأدوات سيطرتها، وإنما تجاوز ذلك إلى حدوث تخلخل بنيوي في أسس التعايش التاريخي بين الطوائف والمذاهب والإثنيات.[2]

[1]- رايموند ويليام، المرجع السابق، ص28.

[2]- **فاضل الربيعي**،نتائج وتداعيات الاحتلال على العراق، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 333، السنة 27، مايو 2004، ص111.

المطلب الثاني: الدور الإيراني في احتلال العراق

وجه العديد من الأطراف أصابع الاتهام إلى الدور الإيراني في عملية احتلال العراق بشهادة رجال السياسة العراقيين والإيرانيين على حد السواء، وحتى باعتراف الأمريكيين أنفسهم على الدّور الإيراني في غزو العراق، وذلك بما سنوضحه من وقائع.

أولا: الخيانة بتنسيق إيراني

يقول الدكتور "عاصم شنشل" في هذا الصدد وهو عضو المكتب السياسي للرئيس السابق صدام حسين أن احتلال بغداد تم بعد وقوع خيانة داخل الجيش العراقي نفسه، بتنسيق إيراني مشيرا أن النظام السابق كان يعلم أن الغزو الأمريكي قادم لا محالة وكان مستعدا لذلك إلا أن الخيانة كانت وراء تساؤل الجميع كيف للجيش العراقي أن يسقط في ليلة وضحاها؟، وأضاف شنشل* أنه كانت هناك نية لاحتلال العراق بعد أن تم الاتفاق بين الأمريكان وعدة أطراف ومن بينها ايران.[1]

كما أوضح الدكتور قاسم سلام عضو القيادة القومية لحزب البعث في صحيفة عمانية أواخر أفريل 2003 أن كبار الضباط في البصرة قبل معركة المطار قد عمدوا إلى تصرفات تهدف إلى التخلص من الفدائيين والمتطوعين العرب، وأعطوا تعليمات تفيد بانتصار القوات الغازية، وانتهاء المعارك، ويستطرد قاسم سلام أنه تم انزال عدد محدود من الدبابات في أنحاء بغداد، وإنزال أفراد من المعارضة العراقية بواسطة المروحيات الأمريكية، وقد جيء بهم من خارج العراق ليقوموا بإلقاء الورود على المحتلين ونهب المؤسسات العامة في 8 أفريل 2003 بهدف خلخلة استقرار الجبهة الداخلية.[2]

---

[1]– أيمن رمضان، مجلة اليوم السابع، مقال: https.www.youm7.com/1978، الاطلاع 10 مارس 1919.

* حوار مع إيمان الحصري ببرنامج 90 دقيقة المذاع على قناة المحور، المدر مجلة اليوم السابع، نفس المرجع.

[2]– لغز سقوط بغداد اعترافات وفضائح، دنيا الوطن .alwatan.voice.com.2009.4.9 تاريخ الاطلاع 10-03-2019.

ثانيا: الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق

اتسم موقف إيران بالازدواجية حيث أعلنت الحياد في الظاهر وقامت بمساعدة الأمريكيين على أرض الواقع وذلك من خلال:[1]

1) مع تقدم القوات الأمريكية بالعراق منعت إيران هروب حوالي 250 من عناصر جماعة أنصار الإسلام عبر حدودها وأجبرتهم على الاستسلام للقوات الأمريكية الكردية.

2) سمحت إيران أثناء الهجوم على معسكر أنصار الإسلام باستخدام مجالها الجوي من قبل الطائرات الأمريكية.

3) وفرت إيران المعلومات الكافية عن المنافذ التي يمكن أن يقوم العراقيون من خلالها بمهاجمة القوات الأمريكية.

4) فتح المجال الجوي لطائرات التحالف في حال تعرضها للمضادات الأرضية العراقية.

5) إغلاق الحدود البرية لمنع تسلل القوات العراقية والالتفاف بحريا على القوات الأمريكية.

6) كما سمحت إيران للمعارضة العراقية الموجودة على أراضيها بلقاء الأمريكيين لمناقشة تطورات الحرب، وشكل الدولة بعد إسقاط حكم صدام.

وقد اعتبرت الولايات المتحدة هذا الانجاز الإيراني انجازا استراتيجيا في إسقاط دولة العراق وإحكام القبضة عليها.

[1]– شنين محمد المهدي، ص 133.

ثالثا: احتلال العراق مصلحة مشتركة بين الإيرانيين والأمريكان

يعتبر احتلال العراق وإسقاط نظامه نقطة التقاء للأهداف الإستراتيجية الأمريكية الإيرانية رغم إعلان الأخيرة للحياد، إلا أن الدور الإيراني المتعاون ضد العراق جاء واضحا جدا منذ الساعات الأولى للاحتلال ولعلّ الكمّ الهائل من التشكيلات السياسية التي ترعرعت في إيران وساهمت مع الأمريكان في تدمير الدولة العراقية دليل قاطع على ذلك، بالإضافة إلى توافق الرؤى الأمريكية والإيرانية بضرورة تفتيت الدولة العربية في العراق[1] وهو ما تبين في تصريحات الإيرانيين بعد الحرب عن الدور الإيراني فيها، وفي هذا الإطار يقول محمد علي أبطحي نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي أن إيران قدمت الكثير من العون للأمريكان في حربهم ضد أفغانستان والعراق ومؤكدا أنه لولا التعاون الإيراني لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة.[2]

رابعا: مكاسب إيران من إسقاط النظام العراقي

كانت إيران المستفيد الأول من الاحتلال الأمريكي للعراق إذ قضى على عدوها اللدود صدام الذي كلفها حربا لا تزال تعاني من تبعاتها، ولقد ساهمت الولايات المتحدة بغرس الطائفية التي ساهمت في صعود القوى الشيعية الموالية لإيران على حسب السنة، وهو ما كان تعبير آخر في مصلحة إيران التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع شيعة العراق، مما سهل فيما بعد عملية التغلغل في مفاصل الدولة العراقية بعد 2003[3] انطلاقا من مجلس الحكم الذي أقر حق إيران في تعويضات حرب الثماني سنوات[4] وصولا إلى حكم الجعفري الذي

---

[1]– أحمد إبراهيم محمود وأحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2007–2008 ثنائية التفتيت والاختراق**، المرجع السابق، ص 160.

[2]– شنين محمد المهدي، المرجع السابق، ص 133.

[3]–معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص107.

[4]–**خير الدين حسيب** ،«حوار حول الملف العربي»، صحيفة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 27، عدد 303، بيروت، 2006، ص28.

وطد التغلغل الإيراني في العراق ثم حكومة المالكي[1] الأولى والثانية وانتهاء ثم حكومة العبّادي، وأخيرا حكومة عادل عبد المهدي 2018.

المطلب الثالث: الدور الإيراني في دستور 2005

إن عملية صياغة الدستور العراقي لعام 2005 كرست "تطييف" وأثننة المجتمع العراقي وفقا للمحاصصات والتقسيمات والصفقات، وأخذت هذه العملية قسطا وافرا من نقاشات وجدالات وسجالات وتهديدات واختلافات حول العدد وطريقة التمثيل ومبدأ التوافق الذي اعتمد كآلية لعمل اللجنة الجديدة الموسعة لكتابة الدستور[2] الذي جاء في ظرف الاحتلال الأمريكي والنفوذ الإيراني على مجلس الحكم الانتقالي الذي يسيطر عليه الشيعة الموالون لإيران.

أولا: ولاء لجنة كتابة الدستور لإيران

إن اللجنة المشكلة من طرف مجلس الحكم المؤقت والمشكل بذاته من الحاكم المدني بول برايمر يغلب عليها اتجاه يريد تفسير معادلة الدولة العراقية التي مضى عليها 80 عاما على تأسيسها بمساعدة المحتل أو من دونه، خاصة القوى السياسية الموالية لإيران والمتمثلة بشكل خاص في المجلس الشيعي الأعلى وحزب الدعوة والشيعي أحمد الجلبي، لترجيح الحلول لتغيير شكل وهوية الدولة وطبيعة نظامها السياسي وصلاحيات سلطاتها[3]، حيث كان دستور 2005 تعبيرا عن إرادة أحزاب وقوى سياسية فكانت لجنة صياغته غير متوازنة وغير متكافئة غلب عليها عند تشكيلها التمثيل العرقي والطائفي الحزبي وغياب الخبراء

[1]– أحمد إبراهيم محمود وأحمد سيد نجار، **حال الأمة العربية 2007–2008 ثنائية التفتيت والانزلاق**، المرجع السابق، ص106.

[2]–**عبد الحسين شعبان**،« رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 300، بيروت، تشرين الأول، 2005، ص 96.

[3]–عبد الحسين شعبان، المرجع السابق، ص 97.

القانونيين[1]، حيث تضمنت هذه اللجنة 28 عضوا من قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية، 15 عضو من التحالف الكردستاني، 8 أعضاء من الاشورين والمسيحيين والازديين ، وتمت إضافة 11 عضوا من السنة في كتابة مسودة الدستور بهدف تمرير دستور عراقي دائم.[2]

ثانيا: ظروف وملابسات صياغة الدستور العراقي 2005

جاءت كتابة الدستور العراقي في ظروف الاحتلال الأمريكي وتدمير الدولة العراقية واستيلاء الشيعة للحكم، كما كانت فترة صياغة الدستور فترة قياسية جدا، حددها الاحتلال الأمريكي بمدة شهرين.

وفي هذا الصدد تقول الدكتورة أزهار الشيخلي وزيرة الدولة لشؤون المرأة السابقة أن الإدارة الأمريكية هي من دفع لكتابة الدستور بهذه السرعة والذي فصل على الوضع السياسي الذي كان موجودا في حينه ورددت قائلة: "مشروع قانون بسيط وهو مناهضة العنف الأسري لم يرى النور بعد طرحه على مجلس النواب منذ 3 سنوات، بينما دستور بأكمله ينظم دولة يصاغ في مدة شهرين؟".[3]

ثالثا: مباركة إيران للدستور العراقي الدائم 2005

عملت الولايات المتحدة على فرض النفوذ الشيعي بالعراق لتحقيق الفتنة بين طوائف الشعب بدعوى الديمقراطية كتعويض عن فترة حكم صدام واستبداده بالشيعة عن حد وصفهم،

[1]– وسام حسين العيثاوي، المرجع السابق، ص 96.

[2]– أزهار الشيحلي برنامج جدران هشة، "كتابة دستور العراق بقرار سياسي"، 46–2018، قناة الاتجاه الفضائية https://wmaletegori.tv.iq . الاطلاع 13 –03–2019.

[3]– المرجع نفسه.

حيث عملت الإدارة الأمريكية على وضع دستور طائفي للبلاد باركته إيران، لأنه يخدم مشروعها الطائفي والتوسعي، والذي تضمن ما يلي:[1]

1- تقسيم الكيان العراقي على حدود طوائفه: سنية، شيعية، كردية.

2- تشكيل برلمان محكوم من خلال كتل طائفية كردية، شيعية، سنية لتتحول الدولة إلى كعكة مقسمة بين العصابات.

3- وضع قانون انتخابي طائفي على أساس التقسيم المذهبي للمحافظات وإجراء انتخابات على أساسه.

رابعا: إبعاد العراق عن هويته العربية

وذلك فيما يخص المواد المتعلقة بهوية الدولة والمواد المتعلقة بالجنسية والتجنيس وكل ذلك يصب في مصلحة المشروع الإيراني في العراق.

1) فيما يتعلق بهوية الدولة.[2]

المادة 1:"جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة نظام الحكم فيها جمهوري برلماني ديمقراطي اتحادي"، هذه المادة لم توضح هوية العراق بل اكتفت ببيان نوع الحكم.

المادة 3: "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية"، هذه المادة لم تنص على عروبة العراق رغم أن العرب يشكلون 80 % من الشعب العراقي و المفروض أن يقال "العراق جزء من الأمة العربية".

[1]- **حاتم صابر**،« أمريكا وضعت دستورا طائفيا للعراق بمباركة أمريكية إيرانية» ، مصر العربية، 2014/11/18،[masralarabya https://www.18] ، (2019/03/13).

[2]- **جبار جمعة اللاّمي**،« دراسة حول مسودة الدستور العراقي الجديد»، الحوار المتمدن [https://www.m.ahewar.org>s.asp.zo.20.09.2005]، (2019/10/20).

2) فيما يتعلق بالجنسية:

المادة 18: "العراق هو كل من ولد لأب أو أم عراقية"، بينت هذه المادة من هو العراقي، وتطرقت كذلك إلى إجازة ازدواج الجنسية ونصت كذلك على حق استعادة الجنسية لمن أسقطت عنه، والمفروض أن الجنسية في كل الدساتير تنسب للأب وليس للأم[1]، فهذه المادة أعطت الحق لذوي الأصول الإيرانية وحتى اليهود الذين جردوا من جنسياتهم العراقية في عهد صدام في استرجاع جنسياتهم وفيهم من الشيعة حتى من حارب مع إيران ضد العراق في حرب الثماني سنوات، وقد استفادت إيران من ذلك في إعادة تجنيسهم لخدمة مصالحها في العراق، ونذكر كمثال على ذلك هادي العامري وزير الداخلية الحالي.

[1]– المرجع نفسه.

المبحث الثاني: العوامل الداعمة للنفوذ الإيراني في العراق

هناك عدة عوامل شجعت إيران على التغلغل في مفاصل الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وتأتي في مقدمتها الأحزاب السياسية والشخصيات المعارضة للنظام السابق ذات التوجه المذهبي التي كانت تحتضنها إيران، بالإضافة إلى البيئة الدينية والثقافية لشيعة العراق، المتوافقة مع التوجه الإيديولوجي الإيراني، حيث تعتبر هذه البيئة أرضا خصبة لدعم نفوذ إيران داخل العراق.

المطلب الأول: الأحزاب والشخصيات الموالية لإيران

تمتلك إيران نفوذا كبيرا داخل القوى الشيعية في العراق سهل عليها اختراق العديد من المفاصل السياسية والأمنية والثقافية، وقد استفادت طهران من السنوات التي احتضنت فيها الشيعة الهاربين من النظام العراقي السابق وأصبحوا فيما بعد القادة السياسيين للعراق الجديد، ونكر منهم ما يلي:

أولا: المجلس الإسلامي الأعلى

يقود هذا الحزب عمار الحكيم الحليف الأكثر صلة وقربا من طهران، وقد تأسس هذا الحزب في بداية الثمانينات تحت قيادة محمد باقر الحكيم، تحت لواء "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" وقد احتضنت إيران قيادته ونشاطاته وساعدته في بناء فيلق بدر الذراع العسكري له، والذي تشير بعض التحليلات والقراءات إلى أنه الجيش العاشر في الحرس الثوري الإيراني، كما يعد المجلس مقربا من المرجع السستاني بالرغم من أن الأخير لا يقول بولاية الفقيه التي يذهب إليها المجلس.[1]

[1]– فوائد عاطف العبادي، المرجع السابق، ص127.

ويعتبر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ائتلافا لعدد من القوى المعارضة العراقية التي كانت مقيمة في إيران، عملت إيران على تشكيلة من خلال اجتماع "تنظيم الدعوة الإسلامية" بقيادة عز الدين سليم، و "حزب الدعوة الإسلامية" بقيادة محمود الهاشمي الشاهرودي، و "منظمة العمل الإسلامي" وحركة المجاهدين العراقيين وغيرها من فضائل المعارضة العراقية، وتزعم المجلس آية الله محمد باقر الحكيم حتى اغتياله في النجف، وخلفه شقيقه عبد العزيز الحكيم.[1]

شارك المجلس بمكوناته في الحرب الإيرانية العراقية إلى جانب إيران، وقاد المرحلة الانتقالية بعد سقوط بغداد 2003، ويعرف بتأييده لفكرة ولاية الفقيه، أي بعبارة أخرى، ولاؤه لمرشد الثورة الإيرانية الخميني ومن بعده، خامنئي باعتبار أن المرشد هو ولي الأمر ونائب إمام الزمان المهدي، وولاؤه من ولاء الرسول صلى الله عليه وسلم.

بعد اغتيال زعيم المجلس محمد باقر الحكيم واستلام شقيقه عبد العزيز الحكيم زعامة المجل أصبح الأخير لا يمثل ما كان يمثله ائتلاف القوى المعارضة، حيث تحول الجناح العسكري للمجلس "فيلق 9 بدر" إلى منظمة بدر بزعامة هادي العامري، وزاد في ذلك أن ابن عبد العزيز الحكيم عمار الحكيم أقام منظمة ثالثة تسمى مؤسسة شهيد المحراب، كما عمل المجلس على انشاء كيانات كثيرة لا تعرف أسباب عدم اجتماعاتها في فصيل واحد مثل حركة حزب الله، وحركة ثأر الله وحركة سيد الشهداء وغيرها.[2]

ومن أهم الشخصيات في هذا المجلس نذكر ما يلي:[3]

1- محمد باقر الحكيم من أسس الحزب من 1982 إلى 2003
2- عمار الحكيم قائد الحزب وزعيم الائتلاف العراقي الموحد سابق.

[1]- _____، «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، [https://www.m.marvefon.org]، (2019/03/20).
[2]- المرجع نفسه.
[3]- المرجع نفسه.

3- عادل عبد المهدي نائب الرئيس العراقي سابقا.

4- هادي الأميري رئيس لواء بدر وعضو البرلمان العراقي.

5- عمار الحكيم الأمين العام لمنظمة شهيد المحراب.

6- باقر جير الزبيدي وزير مالية العراق.

7- رياض غريب وزير البلديات والأشغال العامة.

وجدير بالذكر أن المجلس والأسماء السابقة الذكر قد ساهمت بشكل كبير في الحرب الطائفية العراقية من خلال ذراعها العسكرية "لواء بدر" فيلق بدر سابقا، كما أن المجلس قد ساهم من خلال ولائه الكبير لإيران، في تغلغل هذه الأخيرة في جميع مفاصل الدولة العراقية منذ العام 2003.

ثانيا: حزب الدعوة الإسلامية.

أسس نواة حزب الدعوة الأولى محمد باقر الصدر في سنة 1987 فخلق حالة توازن فكري مع الشيوعية والعلمانية والقومية العربية وبرز إلى السطح في سبعينيات القرن الماضي، وقام الحزب في 1981 بإنشاء معسكر الصدر في الأحواز بإيران وهو نواة لعمل عسكري يهدف إلى إسقاط نظام صدام حسين.[1]

قام الحزب بالعديد من العمليات الإرهابية في الثمانينات ضد العراق، ودول الخليج اعترف ببعضها صراحة على لسان هادي العامري أيام الحرب العراقية الإيرانية كالوقوف التام إلى جانب إيران في الحرب، والعديد من التفجيرات والاغتيالات في العراق وخارجه،[2] كما فجر الانتفاضة الشيعية في الجنوب 1991 والتي قمعها النظام العراقي.

[1]- _____،«حزب الدعوة الإسلامية»، [https://www.ar.mwikipedia.org.wikil] ، (2019/03/20).

[2]- المرجع نفسه.

ويعتبر حزب الدعوة أحد الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية في العراق وقد تحالف مع المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في الانتخابات التي تلت الإطاحة بنظام صدام حسين 2005.

وهو بمثابة أكبر الأحزاب الشيعية وقياداته هم من أمسكوا بمواقع رئاسة الحكومة منذ انتخابات 2005 إلى غاية 2018 سواء إبراهيم الجعفري ثم المالكي ثم حيدر العبادي، وهم الوسيلة لتحقيق المد الإيراني الرامي لابتلاع العراق والمنطقة، وهم اليد الإيرانية في العراق التي تنفذ ما يملى عليها من إيران[1]، وقد ساهم هذا الحزب في تأجيج الفتنة الطائفية في العراق.

ثالثا: التيار الصدري

ويقود هذا التيار مقتدى الصدر الذي قدم موقفا رافضا للاحتلال الأمريكي للعراق في بداية الأمر، وإن لم يشتبك معه عسكريا إلا مرات محدودة، من خلال جيش المهدي جناحه العسكري.[2]

ويعود تأسيس التيار الصدري إلى اللحظات الأولى من الاحتلال وقد حظي بتأييد واسع داخل الطبقات الفقيرة والمحرومة من الشيعة، واستفاد زعيمه مقتدى الصدر من المكانة الرمزية والروحية لعائلته التي تظم المفكر المعروف محمد باقر الصدر، ووالده محمد صادق الصدر، وقد كانت علاقة التيار الصدري مع القوى الشيعية الأخرى المتحالفة مع إيران مضطربة في بداية الأمر إلا أن زعيمه مقتدى سرعان ما تحول موقفه وبدأ يقترب من الائتلاف الشيعي ويوثق علاقته مع حزب الله في لبنان مما قارب بين التيار وإيران، وقد

[1]– فؤاد عاطف العبادي، المرجع السابق، ص28.

[2]– ولي نصر، **صحوة الشيعة الصراعات داخل الإسلام وكيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط**،(بيروت؛ دار الكتاب العربي، 2007)، ص188.

سافر الصدر نفسه إلى "قم" للإقامة هناك واستئناف مسيرته العلمية.[1] إلا أنه عاد ليعارض النفوذ الإيراني في العراق في الآونة الأخيرة.

وقد شارك التيار الصدري بجناحه العسكري "جيش المهدي" في جرائم القتل الطائفي وارتكب جرائم ضد الفلسطينيين المقيمين بالعراق كما يتهم بالإشراف على إعدام الرئيس السابق صدام حسين.

المطلب الثاني: البيئة العراقية القابلة للنفوذ الإيراني.

لعبت إيران دور الفاعل الرئيسي في تفاعلات الساحة العراقية منذ العام 2003، وعلى مختلف الأصعدة إذ تمارس دورا مؤثرا في العراق، هذا الدور الذي سعت للحفاظ عليه باستمرار لإدراكها الأهمية الإستراتيجية للعراق باعتباره البوابة الشرقية على العالم العربي[2] لإنفاذ مشروعها ألتوسيعي في المنطقة... هذا الدور المتعدد الأبعاد سياسيا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا لم تكن لتصل إليه إيران بهذا الشكل لولا البيئة العراقية التي تعد أرضا خصبة للتغلغل الإيراني.

أولا: البيئة السياسية والأمنية

إن الظروف السياسية والأمنية التي مر بها العراق منذ احتلاله من قبل الولايات المتحدة إلى اليوم وما مرت به العراق من فوضى أمنية وعدم استقرار إلى أن ظهر تنظيم الدولة سنة 2014 شكل بيئة خصبة وأعطى لإيران دفعا قويا لتثبيت نفوذها عبر مرحلتين:

[1]– المرجع نفسه، ص189.

[2]– انتصار مرنيز، المرجع السابق، ص59.

1- المرحلة الأولى: (الفراغ السياسي بعد الاحتلال):

حيث أتيحت الفرصة الأولى لإيران لمد نفوذها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد 9 أفريل 2003[1]، ولقد كان للولايات المتحدة دورا فاعلا في التواجد الإيراني بالعراق، حيث أن إيران دخلت وبكل قوة وبالتنسيق مع الاحتلال وتوطد نفوذها بعد الانسحاب الأمريكي عام 2011.[2]

2- المرحلة الثانية: (فرصة الحرب على داعش)

وقد جاءت الفرصة الثانية في ظل الأزمة الأمنية التي شهدها العراق مطلع العام 2014، وتفجرت في 10 جوان من العام ذاته بعد استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على عدد من المحافظات العراقية،[3] فأخذ الدور الإيراني في هذه المرحلة شكلا أمنيا حاسما في الحرب ضد داعش بشكل مباشر عن طريق بيع الأسلحة والمعدات للعراق وتقديم المعلومات الاستخباراتية وتعيين قاسم سليماني قائد فيلق القدس الإيراني مستشارا عسكريا للحكومة العراقية، وقامت إيران بالدفع لتشكيل الحشد الشعبي الشيعي لمحاربة داعش بإشراف من إيران، فتحولت الأخيرة من دولة راعية للإرهاب –"في نظر الكثيرين"– إلى دولة محاربة للإرهاب.

ثانيا: البيئة الطائفية في بنية الدولة العراقية:

أتاح البناء الطائفي للدولة العراقية الفرصة لإيران الطامعة في السيطرة على العراق واعتبار ذلك بيئة ملائمة للتدخل مباشرة في تشكيل حكومات موالية لتنفيذ الأجندات الصادرة

[1]– المرجع نفسه، ص60.

[2]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص107.

[3]– انتصار مرنيز، المرجع السابق، ص06.

من إيران، وهذا بدوره مكن إيران من الهيمنة على القرار السياسي بما يضمن بقاء القوى الوطنية العراقية المناهضة لسياسات إيران خارج دائرة صنع القرار.[1]

ثالثا: البيئة الاجتماعية والثقافية العراقية

يشكل الشيعة الإثناعشرية نسبة ما يقارب (50.48%)[2] من سكان العراق، أغلبهم من العرب ويتركز معظمهم في الجنوب وبغداد وقد ارتبط اسم العراق ارتباطا وثيقا بالاسم الشيعي حيث أن غالبية الأحداث المكونة للتاريخ الشيعي وأدبياته قد حدثت فوق أرض العراق، كما أنه على هذه الأرض دفن أغلب أئمة الشيعة الاثناعشرية، وفي مقدمتهم سيدنا علي وابنه الحسين رضي الله عنهما مما جعل الشيعة من مختلف بقاع العام يتوافدون للحج والزيارة إلى العراق في مختلف الأزمنة والعصور وفي مقدمتهم الجار الإيراني بحكم الحدود المباشرة، مما جعل شيعة العراق يحتكون بالثقافة الفارسية ويرتبطون بعلاقات وثيقة مع الجار الإيراني وذلك لوحدة المذهب مما أنشأ علاقات اجتماعية وثقافية متشابكة.

وتعتبر البيئة الاجتماعية والثقافية مساعدا للنفوذ الإيراني حيث استغلتها إيران لبسط نفوذها في العراق وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه بين عامي 2008، 2009 سعت إيران إلى إنعاش السياحة الدينية بشكل ملحوظ كمصدر مهم للتواصل بين الدولتين، حيث قام أكثر من مليون إيراني بزيارة النجف وكربلاء وفي المقابل قام أكثر من مليون عراقي أيضا بزيارة العتبات المقدسة في "قم" الإيرانية، وفي العامين المذكورين تم الاتفاق على بناء 17 مدرسة إيرانية في مدن الجنوب وبغداد، مع العلم أن تكلفة المدرسة الواحدة 1,3 مليون دولار، وفي هذا الصدد قامت إيران في الاستثمار في مجال إعادة تشكيل الوعي التاريخي والقومي والثقافي للشعب العراقي.[3]

---

[1]–معين عبد العزيز أو شريعة، المرجع السابق، ص108.

[2]–____،« ويكي –شيعة العراق–، شيعة_العراق»، [https://ar.m.wikipedia.org/wiki/]، (2019/03/14).

[3]– **أحمد إبراهيم محمود وأحمد السيد نجار وآخرون**،«حال الأمة العربية 2008–2009 أمة في خطر»، المرجع السابق، ص64.

من الملاحظ أن ما قامت به إيران ليس من أجل سواد عيون العراقيين، وإنما لتوسع النفوذ الإيراني الاثناعشري الشيعيي المتطرف والسيطرة على صناعة القرار في العراق وعلى مقاديره.

المبحث الثالث: مظاهر النفوذ الإيراني في العراق

بات لا يخفى على أحد أن النفوذ الإيراني في العراق وعلى جميع المستويات قد بلغ مداه وذروته، بشكل أدى إلى ابتلاع الدولة العراقية بطريقة غير مباشرة ويتجلى ذلك من خلال المظاهر الواضحة للدور الإيراني في العراق على جميع الأصعدة.

المطلب الأول: المظاهر السياسية والأمنية

لقد ساعد البناء الطائفي للعراق في إتاحة الفرصة لإيران الطامعة في السيطرة عليه بالتدخل في تشكيل الحكومات الموالية لها والتي تقوم على تنفيذ أجندتها وهذا ما مكن لإيران السيطرة على القرار السياسي العراقي[1] من خلال ما تملكه من علاقات وروابط بالحكومات العراقية والحركات والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، الأمر الذي يسهل لها التأثير في الأحداث والتطورات الجارية والسياسات المتخذة في العراق[2] منذ بداية العملية السياسية بعد 2003 التي سيطر عليها حزب الدعوة والمجلس الأعلى إلى آخر انتخابات 2018، حيث كانت رئاسة الوزراء بقيادة حزب الدعوة الموالي لإيران بالجعفري ثم المالكي ثم العبادي ثم عادل عبد المهدي .

وتعمل إيران على زعزعة الأوضاع السياسية بشكل مستمر مما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، لأنه بقدر ضعف هذه الحكومات تكون حاجتها لإيران وبقدر حاجتها لإيران ستحقق الأخيرة مصالحها في العراق، وهذا ما حدث في الواقع السياسي العراقي، عبر تقديم إيران لاستشاراتها للسياسيين و صناع قرار العراقيين حول العديد من القضايا والمشكلات، وهو ما يظهر جليا في التطورات الداخلية وموقف العراق من القضايا الخارجية، وليس آخرها

[1]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص106.

[2]– _____،« التغلغل الإيراني في العراق..... الدوافع والأشكال وأدوات التأثير مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية»، [https://www.rawabetcenter.comforvcgives]، (2019/03/21).

تبعية الموقف العراقي لإيران في الأزمة السورية، وعاصفة الحزم، وأحداث استهداف البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران،[1] ومن يلاحظ مؤخرا عدم التزام حكومة العبادي بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة ترامب على إيران، يستنتج مدى التحكم الإيراني بالقرار السياسي العراقي.

وتمارس إيران نفوذها السياسي والأمني من خلال سفاراتها في بغداد وقنصلياتها في كل من البصرة وأربيل وكربلاء والسليمانية حيث أن السفيرين (حسن كاظمي وحسن دينفر) قد خدما في الحرس الثوري في نخبة فيلق القدس، إذ أن تعيين هذين الشخصين يعكس دور الأجهزة الأمنية في صياغة وتنفيذ السياسة في العراق، وقد لعب قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني دورا هاما في المفاوضات من أجل تشكيل الحكومة العراقية سنة 2005 وهو الذي توسط لوقف إطلاق النار بين المجلس الأعلى وجيش المهدي عام 2007، وكذلك توسط بين الحكومة العراقية وجيش المهدي عام 2008.[2]

وقد كان لفيلق القدس والمليشيات المنخرطة في العملية السياسية تحت ما يسمى الحكومة، وفيلق بدر التابع للمجلس الإسلامي الأعلى الدور البارز في المشعر الأمني العراقي، حيث كان دور فيلق القدس تدريب وتأهيل المليشيات الشيعية على الأعمال العسكرية مثل حزب الله العراقي وجماعات موالية للصدر وجيش المهدي بهدف تأجيج الحرب الطائفية وخلق فوضى منظمة تهدف لإغراق قوات الاحتلال في المستنقع العراقي من جهة وعدم تمكين الاستقرار الأمني بالعراق من جهة أخرى والذي يعتبر هدفا أمريكيا لإعلان النصر في العراق، وهو ما يعني بالتالي مقايضة إيرانية بمساعدة الأمريكان مقابل مطالب

[1]– المرجع السابق.

[2]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص116.

إيران المحلية والإقليمية،[1] لذلك سعت إيران بكل ما أتيح لها من وسائل إلى تأجيج الحرب الطائفية بدعمها للمليشيات الشيعية بالمال والسلاح والمعلومات الاستخباراتية.

وفي هذا الصدد صرح اللواء "قاسم عطا" الناطق باسم خطة فرض القانون ببغداد في 2007 ثم الكشف عن وجود أسلحة إيرانية ثقيلة وصواريخ في كل من بغداد والمحافظات الجنوبية وهو ما يعد أحد أشكال الدور الأمني الذي تمارسه إيران مدعومة بنشاط الحرس الثوري من جهة، وقوات بدر المدمجة بالقوات العراقية من جهة أخرى، وفي هذا السياق يذكر اللواء قاسم ضلوع إيران في تشكيل فصيل مسلح هدفه تصفية عناصر الصحوة تحت مسمى "فتية الجنة".[2]

وقد تورطت شبكة الاستخبارات الإيرانية في العراق بعمليات تصفية واغتيال الكادر العسكري العراقي العالي التقنية، ومئات الضباط خاصة المنتسبين لصالح الجو والقوة الصاروخية والعلماء وخبراء التصنيع العسكري.[3]

ويقدر مسئول ملف العلاقات الخارجية بمنظمة مجاهدي خلق* بأن لإيران أكثر من 32000 عنصر استخباراتي في داخل العراق حيث يشرفون على فتح مكاتب المخابرات الإيرانية، استقطبت أكثر من 70 ألف شاب من الجنوب، يدفع لكل من ينظم إليهم راتبا شهريا قدره (1000) دولار مع مقدم 2000 دولار، كما أنها تدفع رواتب 11740 عضوا في مليشيا منظمة بدر التي يقودها هادي العامري[4] والتابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، هذه المليشيا التي مارست الرعب والتقتيل على الهوية بدعم إيران ثم دمج العديد من مقاتليها في القوات العراقية من الجيش والشرطة في العام 2009.

---

[1]- **علي حسن باكير**، «النفوذ الإيراني في العراق طبيعته ودوره وأهدافه»، 2 أوت 2008، [https://:.www.alrased.net.naim.aric]، (2019/03/27).

[2]- أحمد إبراهيم محمود وأحمد سيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر**، المرجع، ص65.

[3]- علي حسن باكير، المرجع السابق.

[4]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص100.

وفي عام 2012 انشقت منظمة بدر عن المجلس الإسلامي الأعلى وبعد سقوط الموصل بيد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" تزعمت المنظمة وقائدها هادي العامري فيما يسمى بالحشد الشعبي، بإشراف مباشر من قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني الحملة العسكرية ضد تنظيم "داعش" مما عزز إلى حد كبير صورة المنظمة السياسية على الصعيد الداخلي، ومنذ العام 2015 أصبح هادي العامري أحد حلفاء إيران[1] إلى أن أصبح في 2017 وزير الداخلية، أي من مجرم طائفي إلى وزير للداخلية !؟.

المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية

تمثّلت المظاهر الاقتصادية للنفوذ الإيراني في العراق من خلال التغلغل الكبير في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وقطاعات الاستثمار والسياحة الدينية والقطاعات التجارية وتسهيل التأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين وإغراق الأسواق العراقية بالمنتجات والسلع الإيرانية الاستهلاكية والرخيصة.[2]

وكانت مظاهر النفوذ الاقتصادية واضحة بعد سنة 2003 خاصة في المناطق الجنوبية، ولا سيما في البصرة التي تعد المكان الوحيد في العالم الذي يتم فيه تداول العملة الإيرانية "التومان" خارج حدود إيران، وأشارت بعض المصادر غير الرسمية إلى أن إيران تحولت في تلك الفترة إلى الشريك التجاري الأول للعراق من خلال صادراتها التي تعدت قيمتها 1,8 مليار دولار في العام 2006.[3]

[1]– علي حسين باكير، المرجع السابق.

* منظمة مجاهدي خلق أو سازمان مجاهدي خلق إيران" تشكلت في عهد الشاه في بداية الستينات نهجها خليط بين المفاهيم الاسلامية والاشتراكية العلمية من أكبر الأحزاب بالسياسة المعارضة خارج إيران ولها جناح عسكري في معسكر أشرف سابقا بالعراق. وقد استقبلهم صدام حسين بعد طردهم من فرنسا لاستعمالهم كورقة ضغط، مقابل احتفاظ إيران بالمعارضة العراقية، انظر: **عبد الله يوسف سهر**،« السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار»، مجلة السياسة الدولية، عدد138، أكتوبر 1999، مركز الأهرام، ص19.

[2]– التغلغل الإيراني في العراق، المرجع السابق،

[3]– علي حسن باكير، المرجع السابق.

وقد واصلت إيران نسج شبكة من العلاقات مع الدولة والمجتمع العراقيين بشكل أكبر خلال العام 2009، ومن مؤشرات ذلك التخطيط لرفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى 5 مليارات دولار، كما أن مجموع صادرات إيران يزيد عن 2 مليار دولار كما أن هناك 110 وثيقة اقتصادية وقعت بين البلدين بحسب تصريح سفير إيران في بغداد "حسن كاظمي" والرقم دال بما يكفي، وهذا عدا عن افتتاح ثلاث بنوك إيرانية في العراق وهي "مللي وسبه، وصادرات" والاتفاق على إنشاء ثلاث مناطق تجارية حرة جديدة والعمل على زيادة حجم الطاقة الإيرانية المصدرة إلى العراق من 400 ميكا واط إلى 1000 ميكا واط، مع ملاحظة أن هناك ربط كهربائي بين الدولتين في أربع مناطق حدودية وعددها مرشح للزيادة[1] وقد استغلت إيران حاجة العراق إلى الطاقة، وبموافقة حكومتي الجعفري ومن بعده المالكي فبدأت بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية بأسعار أعلى من المعدلات العالمية وبمواصفات أسوأ وذلك لقاء استحواذها على النفط العراقي الخام وإعادة تكريره وإعادته إلى العراق، ووقعت حكومة المالكي عقودا نفطية كبيرة مع إيران لبناء مصافي لتكرير النفط، والتزمت حكومة المالكي الصمت إزاء دخول إيران خمسة كيلو متر في العمق العراقي بالقرب من حقل "مجنون" ووافقت على استثمار الحقل تحت ذريعة تعويضات الحرب التي شنها صدام حسين ضد إيران.[2]

أما فيما يتعلق بالجانب التجاري فإن التجارة بين إيران والعراق تعتبر أحادية الاتجاه إلى حد ما، وذلك لأن العراق يعتمد على البضائع الإيرانية إلى حد كبير وحسب التقديرات فإن التجارة بين البلدين منذ العام 2003 قد تمت بمعدل 30% وانها وصلت عام 2009

[1]– أحمد ابراهيمي محمود وأحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2008–2009 أمة في خطر**، المرجع السابق، ص64.

[2]– أحمد ابراهيمي محمود وأحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 227–2008 ثنائية التفتيش والاختراق**، المرجع السابق، ص161.

إلى 4 مليار دولار،[1] كما أغرقت البضائع الإيرانية السوق العراقي بدءا من السيارات مرورا بالمواد الغذائية ومواد البناء، وقد وقع البلدان العديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية كما عينت إيران لجنة خاصة مكلفة بدراسة سبل مواصلة تطوير الروابط الاقتصادية مع العراق وخصصت دفع مساعدات مالية شريطة ألا يتم دفع هذه المساعدات إلى الحكومة العراقية مباشرة بل يتم استخدامها في إقامة مشروعات البنية التحتية في الجنوب خاصة النجف وكربلاء.[2]

وبهذا تمكنت إيران من أن تكون الشريك الرئيسي في العراق وأكبر المستثمرين فيه اذ وصلت قيمة استثماراتها إلى ما يقارب 12 مليار دولار ويوجد أربع مصارف مشتركة بين الدولتين لتعزيز التدفقات المالية وتتولى الشركات الإيرانية بناء 4 ملايين وحدة سكينة في العراق وهذا فضلا عن تغلغل إيران في كردستان العراق، وذلك بتوسيع علاقاتها مع الأكراد وإبرامها عشرات الاتفاقيات في مجال الاتصالات وأعمال الإنشاء بالإقليم، كما وقعت منطقة كيشي التجارية الحرة في إيران مذكرة تفاهم مع كردستان العراق لتوسيع التبادلات الثنائية مع إنشاء خط جوي لنقل السلع بين المنطقة الحرة وكردستان العراقية.[3]

المطلب الثالث: المظاهر الاجتماعية والدينية

على الصعيد الاجتماعي تستغل إيران ما يسمى بالسياحة الدينية من أجل محاولة العبث بالتركيبة الديمغرافية والقومية حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أنه حوالي 3 آلاف زائر إيراني يدخلون العراق يوميا، مما يعني حوالي مليون و800 ألفا سنويا، يستقر

[1]–**محمد أحمد ثابت**،« أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة العراق –سوريا– لبنان»، المركز العربي الديموغرافي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 16–6–2017، [https://www.democratica.de.p=47176]، (2019/04/13).

[2]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص114.

[3]– المرجع نفسه، ص115.

منهم جزء كبير بطريقة غير شرعية في العراق هذا غير الذين يدخلون بطريقة غير شرعية بأعداد كبيرة أيضا، وقد نتج عن ذلك ما يلي:[1]

أولا: لم تعد اللغة الفارسية مستغربة في العراق، مما دفع بالعراقيين إلى ضرورة تعلم الفارسية من أجل التفاهم مع الكم الهائل من الوافدين الإيرانيين.

ثانيا: إن الوافدين الإيرانيين الذين يستقر عدد كبير منهم بالعراق سيؤدي إلى تغيير الهوية الوطنية على المدى البعيد ويتضح ذلك من خلال الاقتراح الذي تم طرحه من قبل الموالين لإيران عندما كان يتم صياغة الدستور الدائم سنة 2005 باعتبار القومية الفارسية قومية عراقية رابعة.

ثالثا: خلقت السياحة الدينية عادات لم تكن موجودة من قبل في المجتمع الشيعي العراقي، كانتشار تجارة المخدرات والحشيش ومعظم المتداولين فيها من الإيرانيين، كما أدت إلى انتشار زواج المتعة الذي لم يكن محبذا في مناطق الشيعة العربية داخل العراق، وما يترتب عنه من نتائج اجتماعية وخيمة خاصة على استقرار الأسر.

وتأكيدا على ما سبق تفيد التقارير أنه في عهد حكومة الجعفري قد تعهدت هذه الأخيرة بإقرار خطة لتوطين ما يقارب 2 مليون شيعي إيراني يدخل في ضمنهم الإيرانيون وأبنائهم من الزواج المختلط بعراقيات.

أما المظاهر الثقافية للنفوذ الإيراني في العراق فتتجلى في المكتبات والمراكز الثقافية المنتشرة والممولة إيرانيا والتي لا تكاد تخلو منها مدينة أو قرية عراقية، هذه المراكز والمكتبات فوجدتها إيران لأهداف إستراتيجية وسياسية محددة، وقد وصل الأمر أن قامت

[1]– التغلغل الإيراني في العراق، المرجع السابق.

وزارة التربية العراقية بإصدار من وزيرها أن تمنح عقود طباعة الكتب المدرسية للمطابع الإيرانية.[1]

أما فيما يخص المظاهر الدينية فقد اعتمدا إيران على الأداة الدينية المذهبية سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو المراجع الدينية أو على المستوى الشعبي من خلال استخدام مصادر القوة الناعمة وأدواتها التي تعد إستراتيجية نشر التشيع وتصدير فكر الثورة ركنا أساسيا منها، وساعد في ذلك نسبة الشيعة الذين يمثلون ما بين 50 و 60% من مجموع سكان العراق –حسب إحصائياتهم– الذين أحكموا السيطرة على مراكز السلطة ورغم وجود أقلية شيعية عروبية رافضة للنفوذ الإيراني.

وقد قامت إيران بالعديد من النشاطات ذات الطابع الديني من أجل خدمة أهداف سياستها الخارجية في العراق والتي تظهر من خلال ما يلي:[2]

أولا: أصبحت العراق الوجهة الرئيسية للسياح الإيرانيين المتدينين، حيث يزور شهريا 40000 إيراني المواقع المقدسة في النجف وكربلاء وسامراء، والكاظمية، حيث تفيد التقارير بأن إيران تستثمر عشرات الملايين من الدولارات سنويا من أجل إعمار وتحسين المرافق للسياح والحجاج الشيعة.

ثانيا: أرسلت إيران أكثر من ألفين من علماء وطلاب العلم إلى المدن المقدسة مثل النجف وكربلاء. علما بأن عددا كبيرا منهم ينتمون إلى المخابرات الإيرانية وبعضهم نشطاء أرسلوا إلى الأضرحة الشيعية للتأثير على الناخبين قبل الانتخابات.

[1]– **عبد الجليل رضوي أحمد**،« الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنظمة العربية 2003–2015 دراسة حالة العراق»، لبنان، المركز الديمغرافي العربي، 20–12–2016، [http://www.democnayicac.de/?p=41389]، (2019/04/15).

[2]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص114.

ثالثا: وظفت إيران الدين لتصدير الإسلام الثوري الذي ينص على ضرورة أن يسود فكر الثورة الإسلامية في المجتمع الشيعي مستغلة المناسبات الدينية خاصة الاحتفالات السنوية بذكرى عاشوراء –أحد أهم المناسبات الدينية التي تستغلها إيران ومن يواليها من العراقيين للتهييج العاطفي ورفع الشعارات الطائفية مثل "يالثارات الحسين"– وتشير الإحصائيات أنه في هذه المناسبة يبلغ عدد حجاج الشيعة ما بين 3 و4 ملايين زائر أغلبهم من إيران.

رابعا: استغلت إيران البعد الديني الشيعي وأنشأت جيشا ظاهريا مستنسخا عن حزب الله لبنان، ويشمل لواء اليوم الموعود وأهل الحق وحزب الله العراق وغيرها من المليشيات الكثيرة بخدمة مصالحها في العراق.

ويمكن تلخيص المظاهر الدينية للنفوذ الإيراني في العراق من خلال سيطرتها على شريحة واسعة من العراقيين تحت مسمى التشيع وذلك من خلال إثارة القضايا الطائفية، والترويج لفكرة المظلومية* ولإيران تأثير كبير على رجال الدين في الحوزات العلمية الدينية، كما أن لها دور ديني فاعل في تحريك القضايا السياسية عن طريق الفتاوى التي يصدرها رجال الدين المرتبطون بها، وسيكون دور إيران أكثر قوة إذا تحقق مسعاها في تولي " محمود هاشمي شاهرودي" الإيراني المولود في العراق وأحد كبار المسئولين في النظام الإيراني خلافة المرجع الستساني في العراق.[1]

---

[1]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص116.

* المظلومية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها مذهب الشيعة الاثنا عشرية وهي فكرة خطيرة من خلال مفهومها عند الشيعة، حيث أن معناها وقوع الظلم والإيذاء النفسي والجسدي والاجتماعي من شرار الناس على أفاضل الناس، بدءا من وقوع الظلم المزعوم على آل بيت النبوة من طرف أعدائهم الصحابة –كما يزعمون– ومرورا بوقوع الظلم تاريخيا على الشيعة منذ مئات السنين، واستمرار وقوع الظلم –المزعوم– على الشيعة حتى اللحظة، ويرجون أن هذا الظلم –المزعوم– لا يرفع عنهم إلا عند خروج المهدي الذي يرجع لهم حقهم ويسحق أعدائهم وبما أن المظلوم لابد له من ظالم فتكون المعادلة باختصار تسديد كالتالي:

– المظلومون هم الشيعة !

– الظلمة هم أهل السنة والجماعة !!!

المصدر: أنظر: _____،المظلومية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها دين الشيعة، [https://elaph.wordpvess.com.20/03/2013]، (2019/04/25).

الخلاصة والاستنتاجات:

قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق في 9 أبريل 2003 بناء على حجج ملفقة تتعلق بدعم النظام العراقي للإرهاب، وبوجود أسلحة الدمار الشامل التي تبين فيما بعد أن هذه التهم لم تكن صحيحة، وقد كان لإيران دور فاعل في احتلال العراق باعتراف الإيرانيين أنفسهم.

وقد أدى هذا الاحتلال إلى تدمير الدولة العراقية بعد حل مؤسساتها وتدمير بنيتها التحتية ما حقق الكثير من المكاسب لإيران التي دفعت بأتباعها من الشخصيات والأحزاب السياسية إلى حكم العراق ووضع دستور جديد يخدم مصلحة إيران بالدرجة الأولى على حساب وحدة العراق واستقراره.

إن من أبرز العوامل التي دعمت النفوذ الإيراني في العراق هي الشخصيات والأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب الدعوة، والمجلس الأعلى الشيعي ضف إلى ذلك البيئة العراقية الشيعية القابلة للنفوذ خاصة في الجنوب.

وقد أتيح لإيران فرصتين لتوطيد نفوذها، حيث كانت الأولى بعد احتلال العراق وحدوث الفراغ السياسي، والثانية بعد ظهور تنظيم داعش، حيث استغلت إيران هاتين الفرصتين بكل ما أتيح لها من قوة لابتلاع العراق.

وتعدّدت مظاهر النفوذ الإيراني في العراق وتمثلت في المظاهر السياسية من خلال الأحزاب الموالية لإيران التي استلمت السلطة فالعراق، والسياسيين العراقيين الشيعة الذين لديهم ولاء لإيران على حساب العراق.

أمّا المظاهر الأمنية فتمثلت في انتشار المليشيات الشيعية ذات التوجه الإيراني.

وتمثلت المظاهر الاقتصادية في تدفق السلع الإيرانية الاستهلاكية الرخيصة التي أغرقت السوق العراقية، ضف إلى ذلك عقد الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والمالية... وبالتالي تشكلت علاقة اقتصادية بين إيران والعراق في اتجاه واحد.

أمّا المظاهر الاجتماعية والدينية فتمثلت في تدفق الزوار الإيرانيين على العتبات المقدسة الشيعية في العراق بعشرات الآلاف، وانتشار اللغة الفارسية خاصة في جنوب العراق، كما توطن الكثير من الزوار مما يهدد التركيبة الديمغرافية العراقية لصالح إيران.

الفصل الثالث: التداعيات السياسية والأمنية للنفوذ الإيراني في العراق تمهيد

المبحث الأول: التداعيات السياسية والأمنية للنفوذ الإيراني في العراق

المطلب الأول: واقع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية في ظل النفوذ الإيراني

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية المفروضة على العراق ونتائجه

المطلب الثالث: مسار العملية السياسية في العراق (2003-2018) في ظل النفوذ الإيراني

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق 2003-2018

المطلب الأول: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي (2003-2011)

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال 2011-2018)

المبحث الثالث: مستقبل النفوذ الإيراني في العراق

المطلب الأول: سيناريو استمرار النفوذ الإيراني في العراق

المطلب الثاني: سيناريو انحسار النفوذ الإيراني في العراق

الخلاصة والاستنتاجات

تمهيد:

أدى النفوذ الإيراني في مفاصل الدولة العراقية ما بعد صدام وحزب البعث إلى نتائج وخيمة على الاستقرار السياسي والمني من خلال تغذية الاستقطاب الطائفي على النشاط الحزبي والسياسي من جهة وعلى الجانب الأمني من جهة أخرى، وذلك لإدراك إيران أنه ليس من مصلحتها وجود عراق قوي ومستقر سياسيا وأمنيان، ولذلك عملت إيران ما بوسعها من اجل إضعافه من خلال زعزعة الاستقرار فيه وخلخلته على جميع الأصعدة والمستويات حتى يبقى العراق ضعيفا وتابعا لإيران خاصة من خلال النفوذ الشيعي.

المبحث الأول: التداعيات السياسية للنفوذ الإيراني في العراق.

تتمثل التداعيات السياسية من خلال واقع الأحزاب السياسية في ظل النفوذ الإيراني بالعراق وما فرضته قوات الاحتلال الأمريكي من فرضها للديمقراطية التوافقية ونتائجها على مسار العملية السياسية منذ العام 2003 إلى العام 2018.

المطلب الأول: واقع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية في ظل النفوذ الإيراني.

أدى الوضع الجديد للعراق ما بعد 2003 إلى تغيير جذري في تضاريس الخارطة السياسية للمجتمع العراقي بعدما أصدر الحاكم المدني بول بريمر ما يعرف بالقانون رقم (69) الخاص بتشكيل الأحزاب والجمعيات السياسية عقب الانتخابات البرلمانية في 2005 حيث تشكل نحو 268 حزبا سياسيا، و50 تجمعا ومنظمة نسوية،[1] وتتحدث السجلات الرسمية أن عدد الأحزاب العراقية وصل في شهر مايو 2017 حسب المفوضية العليا للانتخابات العراقية إلى 330 حزبا سياسيا، وتشمل الأحزاب ذات التوجهات الدينية والمذهبية والقومية واليسارية والليبرالية.[2]

ويوضح الجدول التالي أهم الأحزاب الفاعلة في الساحة السياسية العراقية.

[1]– **عبد الله يوسف سهر**، « دوافع وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق السياسة الدولية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، ص37.

[2]– **زهير عطوف**، «التجربة الحزبية في العراق بعد 2003، الواقع والتحديات»، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018، . [https://www.idrakyinet]، (2019/03/23)، ص60.

جدول يوضح أهم الأحزاب والتيارات السياسية الفاعلة في العراق بعد 2003.[1]

الحزب أو التيار السياسي	القيادة	التوجه الفكري	الموقف من العملية السياسية	الولاء والارتباط الخارجي	الجناح العسكري والعمل المسلح
المجلس الإسلامي الأعلى	عبد العزيز الحكيم	ديني شيعي يؤمن بولاية الفقيه	شارك في مجلس الحكم الانتقالي وإلى اليوم	ولاء للطائفة الشيعية مرتبط بإيران	فيلق بدر ثم منظمة بدر بقيادة هادي العامري ساهم في الحرب الطائفية ساهم في الحرب على داعش
حزب الدعوة	إبراهيم الجغفري نوري المالكي العبادي	ديني شيعي يؤمن بولاية الفقيه	شارك في مجلس الحكم وقاد رئاسة الوزراء 2018/2006	ولاء للطائفة الشيعية مرتبط بإيران	قوات الشهيد الصدر الأول ألوية الدفاع الوطني ساهم في الحرب الطائفية وحرب داعش
التيار الصدري	مقتدى الصدر	ديني شيعي عروبي لا يؤمن بولاية الفقيه	عارض الاحتلال الأمريكي وانخرط في العملية السياسية	ولاء للطائفة الشيعية مرتبط بإيران	جيش المهدي قاوم بشكل نسبي الاحتلال وتورط في الحرب الطائفية
حزب المؤتمر العراقي	أحمد الجلبي	علماني شيعي	كان دوره بارزا في إقناع و.م.أ بغزو العراق	مرتبط بالولايات المتحدة وإيران	ليس له جناح مسلح

[1]- جدول من اجتهاد الطالب اعتمادا على:

- **لقاء مكي**، «خارطة القوى السياسية في العراق »[https://www.aljazeera.net].

- **عبيدة عامر**، «الفصائل والأحزاب الكردية في المنطقة »، [Hhtps://www.m.garabiz.com.].

الحزب الإسلامي	محسن عبد الحميد	حزب ديني سني يمثل الإخوان المسلمين في العراق	مشارك في مجلس الحكم والحكومة المؤقتة ثم انسحب 2004	الولاء للطائفة السنية له علاقات مع تركيا والعالم العربي	حماس العراق وجيش الفتح الإسلامي وبعض الفصائل الأخرى شارك في المقاومة ضد الاحتلال
هيئة العلماء المسلمين	حارث الضاري ثم مثنى حارث الضاري	مؤسسة دينية توجه إخواني	تعاطت مع الشأن السياسي وعارضت الوجود الأمريكي والنفوذ الإيراني	الولاء للطائفة السنية	ليس لها جناح مسلح لكنها دعمت المقاومة وتعارض المليشيات الشيعية
حركة الوفاق الوطني	إياد علاوي	علماني (شيعي- سني)	رأس الحكومة المؤقتة	وطني له علاقات مع إيران والو.م.أ	ليس له جناح مسلح
الإتحاد الوطني الكردستاني	جلال الطالباني	علماني قومي	شارك في العملية السياسية	له علاقات مع الو.م.أ إسرائيل وإيران	البيشمركة
الحزب الديمقراطي الكردستاني	مسعود بارزاني	علماني قومي	شارك في العملية السياسية	له علاقات مع الو.م.أ وإيران	

من خلال المعطيات الواردة في الجدول يمكن تحديد خصائص ومميزات الأحزاب السياسية في العراق ونذكر منها:

أولا: الطابع الطائفي (ديني أو قومي)

لا تشكل الأحزاب العلمانية سوى 10 % من مجموع الأحزاب العراقية،[1] حيث يغلب على الأحزاب العراقية في العموم الطبيعة المذهبية والعرقية مثل الأحزاب الكردية والشيعية والسنية. التي تشكل الخارطة السياسية العراقية والتي تتناثر من أطرافها بقية الأحزاب ذات الحجم الصغير والمتوسط.[2]

[1]- زهير عطوف، المرجع السابق، ص12.

[2]- **عبد الله يوسف سهر**، المرجع السابق.

حيث يمكن تقسيم الأحزاب السياسية العراقية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

1) **التيار الشيعي:** ويتمثل في الأحزاب الشيعية الكبيرة المعروفة ومن فلكها من الأحزاب والتيارات الشيعية الصغيرة.

2) **التيار السني:** وينقسم إلى تيارين علماني وديني، يتقاسمان نفس الأسس القومية والحضارية العربية. ويعتبران أن العراق جزء من الأمة العربية أو الوحدة الإسلامية.[1]

3) **التيار الكردي:** ويغلب عليه الانقسام والتشرذم، وهناك تيارات كردية ذات رؤى توسعية ضمن كردستان الكبرى وهناك من تفضل العمل ضمن حدود الدولة العراقية. ومجمل الاتجاه السياسي الكردي رافض للآخر الفكرية القومية العربية التقليدية والشيعية، مع وجود خط فكري واسع يعمل على نسج أر فكرية متناغمة مع الارتباط العراقي بدون رؤية عراقية شاملة إلا فيما يخص تنظيم العلاقة مع المركز.[2]

ثانيا: الولاء الضيق والارتباط الخارجي

من مميزات الأحزاب السياسية العراقية هو ولاء الجماعات الثقافية إلى حدود تأطيرها الحزبي ولجماعاتي دون الولاء للدولة أو يكون الولاء متخطيا لحدود الدولة –في مقدمة ذلك إيران– لتشمل أطر إقليمية أو دولية مما يؤدي إلى انقسام سياسي وتشكل أزمة تكامل وطني مزمنة يعيشها العراق منذ 2003 بسبب الأطر الفكرية المتناقظة،[3] لأن معظم هذه الأحزاب تأسست من قبل معارضين للنظام البعثي قضوا مدة طويلة في المهجر، وتربطهم جذور ضعيفة بالوطن. حيث اعتمد قادة هذه الأحزاب على الولاء العراقي والطائفي والقبلي. لا على أساس الهوية الوطنية العراقية.[4]

[1]– **عبد الرحمان كريم درويش**، «تأثير إشكالية التكامل الوطني على الإصلاح السياسي في العراق»، المرجع السابق، ص242.

[2]– عبد الرحمان كريم درويش، **الفكر السياسي للأحزاب السياسية في كردستان**، (ط1؛ العراق: كركوك، 2011)، ص ص 285–302.

[3]– عبد الرحمان كريم درويش، « تأثير إشكالية التكامل الوطني على الإصلاح السياسي في العراق»، المرجع السابق، ص 143.

[4]– زهير عطوف، المرجع السابق، ص ص10–14.

وبالتالي ارتبطت معظم الأحزاب العراقية بأجندة خارجية تابعة لدول الجوار ارتباطا تاريخيا وتمويليا، يقيد حركتها ويتحكم في قراراتها،[1] حيث ساهم الموقع الجغرافي للعراق بالقرب من إيران في تسهيل عملية الاختراق ويعتبر أكبر حزبين وهما المجلس الأعلى وحزب الدعوة أكبر مثال على ذلك بغض النظر من الأحزاب الصغيرة الأخرى.

ثالثا: الأجنحة المسلحة

تفيد الإحصائيات بأن 30 % من الأحزاب العراقية لها أجنحة مسلحة ومليشيات نافذة[2] خاصة الشيعية منها، ويأتي في مقدمتها فيلق بدر التابع لمجلس الإسلامي الأعلى، وجيش المهدي الصدري، والحشد الشعبي الذي يضم الأغلبية الساحقة من المليشيات والتشكيلات الشيعية المسلحة والذي انخرط في العمل السياسي بعد انتصاره في الحرب على داعش.

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية المفروضة على العراق ونتائجها.

تعتبر الديمقراطية التوافقية* شكلا من أشكال الديمقراطية المطبقة في الدول غير المتجانسة شعبيا من خلال الحكم بالتوافق بين مكونات الشعب المتمايزة دينيا ولغويا، وبسبب هذا الاختلاف تعاني صعوبة في صون وحدتها الوطنية لاسيما عندما تكون عند جماعة من الجماعات هواجس دائمة من احتمال طمس هويتها من قبل الأغلبية.[3]

---

[1]– المرجع نفسه، ص11.

[2]– المرجع نفسه، ص8.

* استخدم مصطلح الديمقراطية التوافقية لأول مرة في عالم السياسة الأمريكي من أصل هولندي "أريند ليبهارت" في مقالة جاء فيها بأن هناك نوع من النظم الديمقراطية التي أغفلها قابريال أكوند هي الديمقراطية المستقرة في المجتمع شديد التنوع ويرى ليبهارت أن هولندا تمثل النموذج الأول لإمكانية نجاح هذا النوع من الديموقراطية على الرغم من وجود انقسامات اجتماعية وثقافية عميقة. ووسع هذا النموذج ليشمل بلجيكا وسويسرا والنمسا. ويرى ليبهارت أن التوافقيسة هي الوحيدة الكفيلة باستقرار المجتمعات المنقسمة طائفيا وعرقيا. المصدر أنظر: **حارث حسن**، « التجربة التوافقية في العراق بين النظرية والتطبيق والنتائج»، سياسات عربية، العدد 23، نوفمبر 2010، ص40.

وأنظر أيضا: **ياسين سعد محمد البكري**، «إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية»، كلية علوم سياسية، جامعة النهرين، ص 59–60.

[3]– **هناء صوفي عبد الحي**، «الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية) »، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، 2006، ص132.

وتعتبر الديمقراطية التوافقية نظاما يسعى إلى استيعاب تأثير الانقسامات الثقافية والاجتماعية غير منهجية حل النزاعات بأساليب مختلفة عن منطق حكم الأغلبية،[1] حيث يعتبر حكم الأغلبية مرفوضا لأنه ليس الأنموذج الأفضل لتحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي في المجتمعات المنقسمة وغير المتجانسة. بل يعبر عن هيمنة الأكثرية وسحقها للأقلية.[2]

ويتميز هذا النوع من الديمقراطية بخصائص متعلقة بها، نتج عنها إشكالات عديدة، وعند تطبيقها في العراق أدت إلى نتائج حكمت عليها بالفشل الذريع.

[1]– **حسن كريم وآخرون**، « إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة، لبنان– العراق»، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت، 2007، ص17.

[2]– أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة 2007–2008 العربية ثنائية التفتيت والاختراق**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 102.

أولا: خصائص الديمقراطية التوافقية[1]

1) تتميز بحكومة ائتلاف واسع.
2) تتميز بنسبة التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية.
3) تتميز بالفيتو المتبادل كوسيلة لجماعة الأقلية ضد قرار الأكثرية.
4) تتميز بإدارة ذاتية في بعض الشؤون، حيث تمنع المكونات الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة.

لكن السؤال المطروح من خلال هذه الخصائص: هل تقدم التوافقية حلا للمجتمعات المتعددة والمنقسمة اتجاه الاندماج والسلم الأهلي ؟ أم أنّها تزيد من احتمالات الانقسام والصراع، خاصة في النموذج العراقي ؟

ثانيا: إشكاليات الديمقراطية التوافقية[2]

1) إشكالية الأغلبية المجتمعية والأغلبية السياسية.
2) إشكالية الهوية الوطنية والمواطنة.
3) إشكالية بناء الدولة المخصصة وتعطيل القرار.
4) إشكالية الجبر والاختيار بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي.

وقد أدت كل هذه الإشكاليات المتعلقة بالديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق بإرادة أمريكية ودعم إيراني إلى نتائج سلبية على الاستقرار السياسي منذ تأسيس مجلس الحكم مرورا بحكومات المالكي ثم العبادي ثم عادل عبد المهدي.

ثالثا: نتائج الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق

مثلت التجربة الديمقراطية التوافقية الإثنية في العراق مختبرا جيدا لسلبيات هذا الشكل من أشكال الديمقراطية خاصة وأنها فرضت من الخارج على أساس مذهبي ولغوي حيث

[1]- **ياسين سعد محمد البكري**، «إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية»، مجلة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ص60-61.

[2]- المرجع نفسه، ص62.

أصبح الشكل السياسي وعدم الاستقرار أحد أبرز مطاعن هذا النوع من الديمقراطية في العراق[1] وتتمثل أبرز نتائجها فيما يلي:

1) المحاصصة الطائفية:

انعكس التنوع الطائفي في العراق على الحياة السياسية وعن المؤسسات الدستورية العراقية فرغم نص الدستور العراقي على هذا التنوع صراحة فإن العرف السياسي في العراق منذ 2006 يقضي بأن يكون الرئيس كرديا، ورئيس الوزراء شيعيا، ورئيس مجلس النواب سنيا،[2] وهكذا تنازليا في مناصب الرئاسات الثلاث بصرف النظر عن الاستحقاق الانتخابي،[3] حيث تلجأ الأحزاب السياسية في حالة عدم الفوز بالأغلبية في الانتخابات إلى تشكيل حكومة ائتلاف يتم بموجبها تقاسم المناصب الوزارية بين الأحزاب المؤتلفة كل حسب الأصوات التي حصدها في الانتخابات.[4]

وهذا ما يدل على أن الديمقراطية التوافقية التي فرضت على العراق بعد 2003 لم تقم على أساس الأغلبية السياسية وإنما قامت على أساس الأغلبية المجتمعية العمودي التي تقسم المجتمع على أساس العلاقات الأولية والانتماءات الطائفية والإثنية، ويعتبر ذلك عامل تفتيت للهوية الوطنية العراقية حيث أصبح المكون السياسي تعبيرا عن المكون الاجتماعي وأدى ذلك إلى:[5]

أ- تسيس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالح الجهة السياسية والجهوية التي ينتمي إليها.

ب- إضعاف جهاز الدولة نتيجة لتسيسه، إذ أن انشغال المسئول الذي يتسلم منصبا قياديا بتحقيق أهداف وطموحات جماعته وتميع الأعوان من حوله وتسليمهم المسؤوليات.

---

[1] أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق**، المرجع السابق، ص102.

[2] زهير عطوف، المرجع السابق، ص13.

[3] ياسين سعد محمد البكري، المرجع السابق، ص64.

[4] وسام حسن العبناوي، المرجع السابق، ص135.

[5] المرجع نفسه، ص ص136-137.

بغض النظر عن مبدأ الاختصاص والكفاءة سيؤدي بالنتيجة إلى ضعف الأداء الحكومي وهذا ما حصل في العراق منذ 2003 إلى حكومة عادل عبد المهدي الحالية.

وفي هذا الصدد نأخذ مثال ما جرى في مجلس النواب 2008 حين تم تعطيل ثلاث تشريعات كانت تنتظر الإقرار بسبب الخلاف بين الكتل السياسية الرئيسية. وهي إقرار الموازنة الذي عطلته كتلة التحالف الكردي بسبب الخلاف على نسبة الإقليم عن الموازنة، وقانون العفو العام المؤيد عن التحالف السني (جبهة التوافق) والمعطل من التحالف الشيعي (الاختلاف العراقي الموحد) وقانون مجلس المحافظات الذي عطله التحالف السني. ولم يتم إقرارها إلا بعد الاتفاق على تمريرها بأسلوب الصفقة الواحدة (تنازلات متبادلة).[1] كما قايضت جبهة التوافق السنية قبل ذلك في سنة 2007 الموافقة على الاتفاق الأمني مقابل تمرير وثيقة الإصلاح السياسي وقد مررها المجلس بقرار تشريعي، وسجلت الوثيقة عددا من القضايا من أهمها إعادة بناء القوات المسلحة على أسس مهنية ووطنية واستيعاب مجالس الصحوات والكف عن ملاحقة عناصرها.[2] كذلك نذكر عدم تسمية الوزارات الأمنية بعد انتخابات 2010 بعد مرور سنتين[3] والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكررة. وعليه فإن استمرار هيمنة نظام المحاصصة الطائفية على العملية السياسية في العراق سيهدد أي بناء محتمل للدولة العراقية من خلال ما يترتب على هذا النظام من فساد إداري وسياسي ومالي يرسخ الفوضوية واستمرار تفتيت الدولة العراقية.

2) الفساد السياسي:

يعتبر الفساد السياسي في العراق من الظواهر الخطيرة التي رافقت العملية السياسية منذ الاحتلال الأمريكي إلى غاية اليوم والتي كمن خطورتها في تعطيل بناء الدولة والتنمية

[1]– وسام حسن العيناوي، المرجع السابق، ص138.

[2]– **إيمان أحمد وحيد**، «استقرار العراق..علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة»، السياسة الدولية، العدد 179، يناير 2010 ص116.

[3]– وسام حسن العيناوي، المرجع السابق، ص 138.

الشاملة والذي يؤدي إلى عجز الدولة عن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والمجتمعي.

ولقد جاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2007 أنه من بين 179 دولة رتبتها المنظمة تنازليا، جاء ترتيب العراق في المرتبة 178 ويثير هذا الترتيب وضع علامة استفهام حول وضع العراق الذي احتلته الولايات المتحدة بهدف جعله نموذجا يحتذي به في الديمقراطية والازدهار الاقتصادي،[1] وكمثال بسيط عن هذه الظاهرة في العراق يجدر بالذكر أن الرئيس السابق للجنة مكافحة الفساد "راضي حمزة" كسف في نوفمبر 2008 أن لجنته جمعت أدلة عن 3000 حالة فساد بلغ 18.5 مليار دولار شملت صفقات كالتي تورط فيها وزير الدفاع الأسبق "حازم الشعلان" وعمليات إعادة الإعمار، واستخراج النفط، وبيع القطاع العام. وأدلى راضي حمزة في شهادته أمام لجنة استماع الكونغرس بعد هربه من العراق 2007 إثر تهديده بالقتل أن رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي يتستر على بعض أقربائه الذين تورطوا في الفساد.[2]

وحسب تقارير المنظمة الدولية للشفافية بأن الفساد في العراق يمضي بشكل متزايد وبشكل كبير. رغم وجود العديد من المؤسسات لمكافحة الظاهرة مما يعني أنه لا توجد نية حقيقية للسياسيين في معالجة الظاهرة حيث لم تحسم العديد من القضايا المتعلقة بالفساد وهناك تستر واضح على المسئولين الكبار المتورطون في عمليات الفساد.[3]

المطلب الثالث: مسار العملية السياسية في العراق (2003-2018) في ظل النفوذ الإيراني.

تركز إيران سياستها في الحفاظ على نفوذها بالعراق على أساس تشكيل حكومات مركزية يقودها الشيعة، مع الحرص على ألا تخرج هذه الحكومات عن سيطرتها، وبالتالي

[1]- أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق**، المرجع السابق، ص111.

[2]- المرجعة نفسه، ص112.

[3]- وسام حسن العيناوي، المرجع السابق، ص218.

فإن النفوذ الإيراني كان داخل الحكومة المركزية كما كان بين الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تتحدى السلطة المركزية. وبذلك أصبحت إيران متمرسة في الاستفادة من نظام العراق البرلماني الذي يحتاج إلى التحالفات لكي يحكم. وقد استفادت إيران من إقناع الشيعة في جميع المحطات الانتخابية بالترشح في لوائح موحدة للاستفادة من قوتهم الديمغرافية.[1]

وتجدر الإشارة أن الدستور العراقي الذي كان لحزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي الموالين لإيران دورا تقريريا في صياغته، قد صب في مصلحة إيران بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات والأحزاب السياسية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن لجنة العدالة والمحاسبة التي تقوم بتقييم المرشحين للانتخابات والتي يترأسها أشخاص مقربون من إيران قد صب في مصلحة إيران أيضا، خاصة وأن هذه اللجنة غالبا ما تقدم بإبعاد المرشحين السنة الذين لديهم ماضي بعثي. ضف إلى ذلك قيام إيران بدور تحكيمي سياسي بين الأحزاب الشيعية في جميع المحطات الانتخابية، من خلال "قاسم سليماني" فيما يخص تسمية رئاسة الوزراء، وباقي الوزارات[2] منذ انتخابات 2005 إلى انتخابات 2018.

ومنذ سقوط النظام العراقي السابق مر العراق بأربع محطات انتخابية برلمانية بدءا بانتخابات 2005. والتي أفرزت أربع حكومات كلها يسيطر عليها الشيعة بقيادة حزب الدعوة.

أولا: حكومة المالكي الأولى 2006

تشكلت هذه الحكومة بعد مخاض عسير في أعقاب الانتخابات التشريعية في كانون الأول ديسمبر 2005، فلم يتفق على رئيس وزرائها إلا بعد أربعة أشهر* في أبريل 2006 ولم يكتمل تشكيلها إلا بعد شهرين من التاريخ المذكور، وقد حملت في طياتها بذور ضعفها

[1]- **علي رضا نادر**، « الدور الذي تضطلع به إيران في العراق»، مؤسسة راند، 2015 ، [https://www.ranad.org.pe/151/arabictranslation.(irans.iniarq)]، (2019/04/01)، ص05.

[2]- المرجع نفسه، ص6.

* خلال نزاع 2006 حول تسمية رئيس الوزراء، تسلل قاسم سليماني إلى المنطقة الخضراء للتشاور مع القادة العراقيين وعقد صفقة جاءت بالمالكي إلى رئاسة الوزراء، أنظر: علي رضا نادر، مرجع سابق، ص 6.

من البداية، فعلاوة على وجود الاحتلال كإطار عام تنتفي فيه السيادة والقدرة على الاستقلالية في صنع القرار فإن الحكومة جاءت ائتلافا بين الكتل الثلاث الفائزة بالانتخابات، وهي قائمة الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني، وجبهة التوافق العراقية[1] هذا الائتلاف الذي تحكمه توازنات وتقاطعات معقدة، مما جعل هذه الحكومة تتميز بالهشاشة. ناهيك عن ضعف كفاءتها وقلة تجربتها بسبب التقاسم الوظيفي المذهبي والإثني. والولاء والمغانم السياسية على حساب الخبرة والكفاءة والأكثر من ذلك ما كان للمحاصصات من دور سلبي عل الوحدة الوطنية التي كانت ثمار الحكومة.[2]

وقد بدأ المالكي خطته السياسية بثلاث عناصر هي تحقيق المصالحة الوطنية ووضع خطة أمنية، وحل المليشيات خارج نطاق الدولة. لكن هذه الخطة باءت بالفشل حيث أن المقاومة والجماعات المسلحة كانت مستثناة من المصالحة وخاصة مع استمرار قانون اجتثاث البحث الذي حرم قوى كبيرة من حقوقها المدنية والسياسية، ناهيك على أن المصالحة في هذه الفترة تتطلب بشكل أولي مصالحة الحكومة مع نفسها فهي منقسمة وضعيفة وغير قادرة على اتخاذ القرارات لما يغلب عليها من التطبيق والمذهبية الإثنية وانعدام الجامع الموحد بين أطرافها.[3]

ثانيا: حكومة المالكي الثانية مارس 2010

يلاحظ قبل الانتخابات العراقية 2010 وجود تغير نوعي في تحالفات القوى السياسية الشيعية المدعومة من إيران بصفة خاصة بل وتغير في طبيعة علاقاتها مع بعضها. حيث شكل المجلس الأعلى الإسلامي الائتلافي العراقي الموحد في 24 أوت 2008 دون أن يضم حزب الدعوة الذي يرأسه لمالكي، واستقطب بعض المكونات الأساسية في الائتلاف الموحد الذي خاض انتخابات 2005 كالتيار الصدري، وحزب الفضيلة وتيار الإصلاح الوطني

[1]- أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق**، المرجع السابق، ص103.

[2]- أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج**، (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص133.

[3]- المرجع نفسه، ص134.

الذي يتزعمه إبراهيم الجعفري رئيس حزب الدعوة ورئيس الوزراء السابق، إلى جانب بعض ممثلي السنة، وفي المقابل اتجه المالكي للحوار مع بعض قادة عناصر الصحوة تمهيدا للانتخابات البرلمانية، وفي أكتوبر 2009 أعلن عن تشكيل ائتلاف دولة القانون الذي ضم 40 حزبا وحركة سياسية منها حزب الدعوة جناح المالكي، وحزب الدعوة تنظيم العراق، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وكتلة الانتفاضة الشعبانية، وحزب مستقلون وغيرهم.[1]

إنّ الملاحظ أيضا أن هذه التحالفات كغيرها من التحالفات التي عقدت في انتخابات 2005 هي تحالفات آنية لا تؤسس إلى شراكة حقيقية بين القوى السياسية العراقية على اختلاف توجهاتها، ويرجع ذلك إلى خلافات جوهرية بين تلك القوى وفشلها في التوصل إلى الحلول الوسط من خلال عملية المصالحة الوطنية التي أفرغت من مضمونها.[2]

وبعد إجراء الانتخابات في 3 مارس 2010 أعلنت المفوضية العليا للانتخابات فوز قائمة العراقية بقيادة إياد علاوي المدعوم من العرب السنة بـ: 91 مقعدا يليه ائتلاف دولة القانون بـ: 89 مقعدا، يليه الائتلاف الوطني العراقي بـ: 70 مقعدا، يليه القائمة الكردستانية بـ: 43 مقعدا. إلا أن المالكي أعلن أن هذه النتائج غير نهائية داعيا إلى إعادة الفرز يدويا وهو ما أخر عملية تشكيل الحكومة.[3]

ومن أجل تجسيد قائمة العراقية بقيادة علاوي قامت الكتلتين الشيعيتين الرئيسيتين بتشكيل تكتل برلماني موحد بأغلبية 163 مقعدا مما أتاح لهم فرصة تشكيل الحكومة الجديدة[4] وعلى رأسها المالكي لعهدة ثانية وهو ما يعكس طائفية العملية السياسية ورغم أن علاوي شيعي المذهب مؤيدوه من العرب السنة كان ذلك كفيلا بحرمانه من تشكيل الحكومة الجديدة بهذا التحالف.

---

[1]– إيمان أحمد رجب، المرجع الساق، ص179.

[2]– المرجع نفسه، ص123.

[3] _____، «قائمة علاوي تحتل الموقع الأول في الانتخابات العراقية»، [https://www.bbc.com/arabic/mddeealast/2010/03/100336_iraq_results] (03/04/ 2019).

[4]– المرجع نفسه.

ثالثا: حكومة حيدر العبادي 2014

شهد العراق نهاية أبريل نيسان عام 2014 انتخابات عامة هي الثالثة منذ الغزو الأمريكي للعراق وهي الأولى منذ انسحاب القوات الأمريكية سنة 2011،[1] وقد شهد السباق الانتخابي في 2014 عودة تكتلات وكيانات سياسية معروفة كما شهد ولادة أحزاب وأسماء جديدة، وقد خاضت ثلاث كتل شيعية رئيسية ومتنافسة هذه الانتخابات هي ائتلاف دولة القانون بزعامة حزب الدعوة الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي، وكتلة المواطن التي يتزعمها مرشحوا المجلس الأعلى الإسلامي وكتلة الأحرار التي تمثل التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر الذي أعلن سابقا عن اعتزاله للسياسة، إلا أنه دع أنصاره للمشاركة في هذه الانتخابات بكثافة، ولم يتوقف مقتدى أيضا عن مهاجمة المالكي منذ قراره الاعتزال، كما تعاني الائتلافات الشيعية في هذه الفترة انقسامات فيما بينها، فيما يتفق كل من كتلة الأحرار والمجلس الإسلامي على منع المالكي من الوصول إلى ولاية ثالثة.[2]

وبعد إجراء الانتخابات أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النتائج التي كانت بفوز ائتلاف دولة القانون بـ: 92 مقعدا، المواطن 29 مقعدا، الأحرار 28 مقعدا، متحدون 23 مقعدا، العراقية 22 مقعدا، الديمقراطي الكردستاني 19 مقعدا، الوطني الكردستاني 19 مقعدا، كتلة العربية 7 مقاعد ورغم فوز ائتلاف دولة القانون إلا أن زعيمه المالكي كان مرفوضا من طرف القوى السياسية والشيعية لولاية ثالثة مما اضطر بائتلاف دولة القانون لاختيار حيدر العبادي خلفا له.

وجاء تكليف العبادي بعد إرسال الأحزاب الشيعية الرئيسية في مجلس النواب العراقي خطابا للرئيس معصوم لترشيح نائب مجلس النواب حيدر العبادي لتشكيل الحكومة الجديدة

---

[1] ____، «انتخابات العراق 2014 »، 2014/04/12، [hhtps://www.aljazeraorg.net>newscovrage]، (23 /04/ 2019).

[2] – **نهاد أبو زيد**، «الانتخابات العراقية وتحديات العملية السياسية»، 2014/04/30، [https://www.bbc.com/arabic/midleeast/2014/14030_iraq_electian.]، (2019/04/03).

في ظل تمسك المالكي بالترشيح لولاية ثالثة. ما اضطر الولايات المتحدة لإعلان دعمها للعبادي، وتحذير المالكي من التسبب في إحداث أية متاعب.[1]

وبهذا جاءت حكومة العبادي بعد مخاض عسير دام أشهرا بعد الانتخابات وفي ظل ظروف أمنية خطيرة تمثلت في سيطرة داعش على أجزاء كبيرة من العراق متخذة من الموصل عاصمة لها، وهذا ما يمثل أكبر تحد لحكومة العبادي.

رابعا: حكومة عادل عبد المهدي 2018

شارك في هذه الانتخابات الأخيرة 2018 قيادات من الحشد الشعبي وكتلة سائرون الممثلة للتيار الصدري وباقي الأحزاب التي دخلت ضمن ائتلافات كعادتها وقد أعلنت المفوضية العليا للانتخابات العراقية عن فوز كتلة سائرون الصدرية وتأخر تعيين رئيس الوزراء الذي يعين بدوره أعضاء حكومته كما حدث في جميع محطات الانتخابات البرلمانية العراقية 2005.

وقد زار الجنرال الإيراني قاسم سليماني العراق والتقى في المنطقة الخضراء ببغداد زعماء القوى السياسية المولية لطهران بمن فيهم نوري المالكي وهادي العامر ووفقا لمعلومات وسائل الإعلام العراقية كان هدف اللقاء تشكيل حكومة ائتلافية تكون موالية لطهران.[2]

وقد كسر البرلمان العراقي الجمود السياسي الذي أعقب الانتخابات بانتخابه للكردي برهم صالح رئيسا للعراق والذي عين بدوره عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة جديدة بما فيهم الأطراف الشيعية بما فيهم كتلة سائرون، على أساس التوافق وليس على أساس الكتلة الأكبر، وبذلك يكون أول رئيس وزراء خارج حزب الدعوة منذ انتخابات 2005.[3]

---

[1] _____، «المالكي يتمسك بالسلطة رغم تكليف العبادي بتشكيل حكومة جديدة»، 2014.08.11 [hhtps://mfrance24.com]، (2019/04/04).

[2] **إغورسويوتين**، « ظهور مقاومة شيعية للنفوذ الإيراني في العراق» "جريدة فيزا فيسيمايا غازيتا" نقلا عن RT العربية hhtps:// arabic.rt.com 24.05.2018]، (2019/04/02).

[3] _____، « مسيرة سياسية وحزبية من هو عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء العراقي المكلف» سكاي نيوز عربية [hhtps://www.skynewsarabia.com/midele.east/1187574/ ?/]، (2019/04/05).

المبحث الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق 2003-2018.

قامت إيران بدور رئيسي في المشهد الأمني العراقي منذ الاحتلال 2003 بشكل غير مباشر من خلال المليشيات الشيعية المسلحة والموالية لها. أو بشكل مباشر من خلال فيلق القدس بقيادة قاسم سليماني ويتضح ذلك من خلال تناولنا للتداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني بالعراق منذ 2005 إلى غاية الحرب على داعش.

المطلب الأول: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي (2003-2011).

تمثل المشهد الأمني العراقي بعد الاحتلال الأمريكي في عمليات المقاومة التي غلب عليها الطابع السني في عمومها، باستثناء وجود مقاومة محدودة للتيار الصدري في بداية الاحتلال. كما شهدت هذه الفترة ظهور القاعدة في العراق وتشكيل مجالس الصحوة لمحاربتها. أما المحطة الأبرز في فترة الاحتلال فتمثل في الحرب الطائفية سنة 2006 الدامية بين الشيعة والسنة والتي خلفت نتائج كارثية على جميع المستويات والأصعدة ولا يزال العراقيون يعانون من آثارها إلى اليوم.

أولا: المقاومة العراقية للاحتلال

بدأت المقاومة العراقية مبكرا مع أواخر أفريل 2003 بظهور أول البيانات التي تتبنى بعض الأعمال المسلحة ضد القوات البريطانية والأمريكية، والملاحظ أنه ما كادت مدافع الأمريكيين تهدأ بعد احتلالها لبغداد حتى بدأت بنادق المقاومين تنطلق هنا وهناك. حيث علق الأستاذ فهمي هويدي في جريدة الشرق الأوسط "كما سقطت بغداد بمنتهى السهولة فإن المقاومة ظهرت بمنتهى السرعة..."[1]

[1] **حارث الضاري**، «المقاومة العراقية»، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 303، 2004، ص 80.

وهناك العديد من الدراسات التي أحصت الفصائل العراقية المقاومة والتي لا يقل عددها عن 20 تنظيما مقاوما سنة 2004/2003 اتفقت هذه الدراسات جميعا على تشخيص أهم التنظيمات المقاومة في: "جيش محمد" "المقاومة الإسلامية الوطنية" "أنصار الإسلام" "أنصار السنة" هذه التنظيمات في عمومها ذات طابع إسلامي، إضافة إلى التنظيمات ذات البعد الوطني استخدمت أسماء بعض تشكيلات الجيش العراقي السابق مثل "سرية حطين" و"فرقة المدينة المنورة"،[1] وقد ألحقت عمليات المقاومة العراقية خسائر فادحة في قوات الاحتلال الأمريكي خصوصا في المحافظات السنية مثل الأنبار وصلاح الدين والموصل وسامراء وكذلك العاصمة بغداد.

وقد واجهت المقاومة العراقية أكبر تحد من طرف المليشيات الشيعية المسلحة الموالية لإيران أثناء الحرب الطائفية. وكذلك تنظيم القاعدة ومجالس الصحوة، وهو ما أدى إلى تشتيت جهودها في ضرب القوات المحتلة.

وقد أدت الحرب الطائفية وما ترتب عنها إلى إعادة النظر في أولويات المقاومة، وانقسمت المقاومة إلى قسمين:[2]

1) **القسم الأول:** يدخل في إطار هذا التيار الجيش الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس العراق) والجبهة الإسلامية للمقومة العراقية (جامع) وهي فصائل انطوت إلى جانب فضائل أخرى في إطار المجلس السياسي للمقاومة العراقية الذي أعلن في جويلية 2008، ومن يرى هذا التيار ضرورة إعادة النظر في أولويات القتال حيث اعتبرت أن إيران والمليشيات المرتبطة بها في العراق أكثر خطورة من القوات الأمريكية، لأنها تهدد بتغيير واقع الديمغرافيا والجغرافيا السياسية في البلاد. ولاسيما في بغداد ويرون أن إيران من مصلحتها إشغال المقاومة في الصراع مع

[1] المرجع نفسه، ص84.

[2] أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر**، المرجع السابق، ص160.

الأمريكيين بينما هي تشغل الظروف والزمن لبناء مليشيات موالية لها تسيطر على الأرض وتتوسع دائرة نفوذها في العراق.

2) **القسم الثاني:** أبرز فصائل هذا التيار كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين المنطويتين في إطار جبهة الجهاد والتغيير ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الخطر الإيراني كبير، لكنهم يجادلون أن الاحتلال الأمريكي هو الذي سمح بهذا النفوذ والتغول، وبالتالي فالأولوية هي طرد المحتل.[1]

وليس هناك مجال للشك في أن العديد من أفراد جيش العراق السابق قد انظموا إلى الجماعات السنية المقاومة على اختلاف مسمياتها، لسببين رئيسين هما: مقاومة الاحتلال ومحاربة الحكومة العراقية الجديدة باعتبارها شيعية وموالية لإيران، وجاءت على ظهر الدبابة الأمريكية والعمل على وقف التمدد الشيعي.

والملاحظ أن المقاومة بداية 2008 كانت تواجه العديد من التحديات فإضافة إلى التحدي الأول وهو طرد الاحتلال الأمريكي فهناك تحديات أخرى تمثلت في المليشيات الشيعية الطائفية وفي مقدمتها فيلق بدر وجيش المهدي، وتنظيم القاعدة، ومجالس الصحوات، ورغم كل هذه التحديات إلا أن فصائل المقاومة في مواصلة كفاحها ضد القوات المحتلة ونذكر من بين هذه الفصائل في بداية 2008 جيش المجاهدين، جيش الراشدين، جيش رجال الطريقة النقشندية، كتائب ثورة العشرين، أنصار الإسلام؟، وغيرها من التنظيمات المقاومة.[2]

ثانيا: القاعدة في العراق وارتباطاتها بإيران

بدأت دلائل وجود تنظيم القاعدة في العراق مبكرا بعد الغزو الأمريكي فقد ذكرت وكالة رويترز استنادا إلى تصريح مصدر مسئول في الجيش الأمريكي، أن قوات الاحتلال اعتقلت

[1]– حارث الضاري، المرجع السابق، ص60.

[2]– معين عبد العزيز محمد أبو شريعة، المرجع السابق، ص 25.

307 إرهابيا بينهم 140 سوريا، 70 إيرانيا، وآخرون من اليمن والسعودية وفلسطين أواخر العام 2003.[1]

وقد صرح المسئول الأمني في محافظة السليمانية الحدودية مع إيران لجريدة السبيل في 02-10-2003 من أن القاعدة وجند الإسلام نجحوا في أواخر 2003 من إدخال ما بين 200 إلى 250 عنصرا من مقاتليهم إلى العراق عبر الحدود الشرقية.[2] وهذا ما يدل على دور إيران في نقل بعض من أفراد القاعدة عبر حدودها الغربية إلى داخل العراق.

وقد كانت عمليات تنظيم القاعدة في البداية موجهة ضد قوات الاحتلال الأمريكي قبل أن يتبنى هذا التنظيم خطابا طائفيا تقسيميا، وأجندة عابرة للمصالح الوطنية العراقية. ثم بعد ذلك بممارسة عمليات قتل واختطاف، وابتزاز مالي على أساس طائفي. واتسعت عمليات التنظيم لتشمل السنة أنفسهم، فضلا عن إنتاجه أساليب وحشية لإخضاع المجتمعات المحلية لفلسفته الدينية المتشددة، وهذا ما أدى بالتنظيم إلى خسارته لقاعدته الشعبية وبيئته الحاضنة عندما كان قتاله موجها للاحتلال.[3]

إضافة إلى ذلك نسب مقتل العديد من قيادات القاعدة على يد القوات الأمريكية، وأبرزهم أبو مصعب الزرقاوي الذي قضى بغارة جوية في 2006، وبصعود قيادات جديدة أكثر تطرفا، والتي أدت بتصرفاتها إلى استهداء المجتمعات المحلية السنية، بما فيها فصائل المقاومة التي قتل التنظيم الكثير من عناصرها القيادية لأسباب كثيرة منها: رفض عناصر المقومة الانضمام لهذا التنظيم ؟ وكل ذلك ساهم في تحطيم دور القاعدة على الأرض أو ما يعرف بدولة العراق الإسلامية.

---

[1]- **سلمان الجميلي**، « المقاومة العراقية وملاح تشكيل الهوية» مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 303، بيروت، ماي 2004، ص95.

[2]- المرجع نفسه، ص95.

[3]- أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2008-2009 أمة في خطر**، المرجع السابق، ص192.

ثالثا: تشكيل مجالس الصحوة

في أوسط العام 2007 كان يجري بناء تحالف عشائري في بغداد والمحافظات التي تقطنها غالبية سنية لمواجهة تنظيم القاعدة وطرده وتشكل ما يعرف "بالصحوات" التي بدأت بصحوة الأنبار ثم امتدت إلى نينوي وصلاح الدين وبغداد وديالي والتأميم، وهذه التشكيلات ليست مركزية بل تخضع لتوجيه الزعامات العشائرية والمحلية وحضيت بدعم أمريكي يتضمن رواتب شهرية للمقاتلين.[1]

وقامت القوات الأمريكية بتسليح مجالس الصحوات أو ما يسمى بمجالس الصحوة للإنقاذ والإسناد وذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحقيق نوع من التوازن الطائفي لصالح العرب السنة في الأجهزة الأمنية الجديدة.
- إحباط أي جهود لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين لتجنيد السنة وقد نفذت القوات الأمريكية ذلك ابتداء في محافظة الأنبار منذ سبتمبر 2006 بموجب اتفاق بينها وبين مجلس إنقاذ الأنبار مدته ثلاثة أشهر قابلة للتجديد يتقاضى بموجبه المتطوعون 300 دولار شهريا مقابل التعاون مع القوات الأمريكية في محاربة تنظيم القاعدة والجماعات الموالية لها في المحافظة، ثم توالى تشكيل هذه المجالس في المدن السنية والمدن المختلطة التي تتألف من الشيعة والسنة، بعدما تمت هزيمة القاعدة هناك، حيث بلغ عددها حتى مطلع 2008 130 مجلسا تتألف من 9200 متطوع، يشكل العرب السنة 80 % من إجمالي المتطوعين.[2]

والملاحظ أن هذه المجالس قد ساهمت بشكل كبير في تراجع تنظيم القاعدة أو الدولة الإسلامية في العراق، لكن بالمقابل شكلت عائقا في وجه فصائل المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي.

---

[1]- المرجع نفسه، ص153.

[2]- **إيمان أحمد رجب**، « استقرار العراق علاقة إشكالية بين الأمن والسياسة»، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، 2010، ص121.

* يقع في مدينة سامراء ذات الغالبية السنية وهو مرقد الإمام الشيعي الحادي عشر "العسكري" أبو المهدي المنتظر، ويعتقد الشيعة أن الإمام المهدي موجود هناك في سرداب المرقد، حيث دخل في الغيبة الكبرى إلى أن يحين له الوقت للخروج في آخر الزمان.

رابعا: الحرب الطائفية والدور الإيراني

أدى تفجير مرقد العسكريين* بسامراء 2006 إلى تفجير موجة عارمة من التطهير العرقي والعنف المذهبي والطائفي في العراق، كما أن إعدام الرئيس العراقي صدام حسين نهاية 2006 صبيحة عيد الأضحى، قد صب الزيت على النار، خاصة وأن ذلك كان بمحاكمة غير شرعية وبطريقة طائفية من خلال الهتاف لمقتدى الصدر أثناء تنفيذ عملية الإعدام، الذي أثار مشاعر غضب واستنكار عربي وعالمي واستفزاز لسنة العراق، مما زاد في مشاعر الاحتقان الطائفي والدخول في حرب طائفية طاحنة، ما دع يونس الابن إلى توجيه تحذيرات لحكومة المالكي لوح فيها بنفاذ صبره إن لم يستطع تطويق هذا العنف وحل المليشيات، وقد رافقت هذه الموجة حملات إجلاء وتهجير داخليين، شملت مئات الألوف من العراقيين خصوصا مع زيادة حملات القتل على الهوية وتمشيط المناطق وفرز السكان على أساس مذهبي حيث سجلت الأمم المتحدة أكبر نسبة هجرة للعراقيين إلى الخارج حيث بلغ عدد المهاجرين إلى سوريا وحدها 2 مليون عراقي وحسب إحصائيات الأمم المتحدة في 2006 ارتفع عدد القتلى يوميا إلى 120 قتيل، وسجلت البلاد أعلى موجة من الجثث المجهولة الهوية وارتفاع نسبة السيارات المفخخة والعمليات الانتحارية.[1]

ولم يشهد العراق سابقا لعمليات تهجير لطائفة على حساب أخرى إلا بعد الاحتلال الأمريكي وانفراد الشيعة الموالون لإيران بالحكم، حيث رافقت عمليات التهجير لأهل السنة مصادرة الممتلكات مقابل التهجير والحفاظ على حياة الأسر والأفراد، ولأول مرة في العراق أصبح يقال هذا حي شيعي، وذاك سني، وأشارت آخر الإحصائيات أمنية في 2007 إلى وجود أكثر من 4 ملايين مهجر عراقي داخل وخارج العراق كما قدرت إحصائيات دول جوار العراق إلى وجود أكثر من 6 ملايين مهجر غادروا العراق في صيف 2006.[2]

[1] أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج**، المرجع السابق، ص ص135-137.

[2] أحمد إبراهيم محمود أحمد السيد النجار وآخرون، **حال الأمة العربية 2006-2007 ثنائية التفتيت والاختراق**، المرجع السابق ص 157.

وتجدر الإشارة أن ممارسات المليشيات الشيعية لأعمال العنف ضد السنة في العراق ترجع بالأساس إلى دوافع عقائدية يؤمن بها الشيعة تجاه أهل السنة وهم يستحلون دمائهم وأموالهم لاعتقادهم بكفرهم ونصبهم العداء لآل البيت ولذلك يسمون السنة بالنواصب، وفي هذا الصدد بعد تفجير المرقدين 2006، صرح حازم الأعرجي القيادي في التيار الصدري الذي ينسب إلى جناح الاعتدال الشيعي قائلا "محمد الصدر قالها قبل سبع سنوات: الوهابي نجس، بل أنجس من الكلب، فخذ سلاحك وقاتل كل وهابي نجس، والفتوى موجودة" ويقصد بها فتوى المرجع صادق الشيرازي التي نصها "فالوهابي الإرهابي الكافر الناصبي الوحشي يجب قتله، وكل من يؤيده بنحو أو بآخر من رجل دين أو غير رجل دين يجب قتله" –فإذا كان هذا حال المعتدلين من الشيعة فماذا عسى من المتعصبين أن يفعلوا– ويقول أحمد القابنجي أحد رجال الدين الشيعة "روح اسأل من أي شيعي ... من أي رجل دين شيعي وقل له ما هو حكم الناصبي ؟ يقول: يجب قتله وسلب أمواله".[1]

وكل هذا الحقد على السنة (الوهابية كما يصفونهم) موجود في أمهات كتب الشيعة الإثناعشرية ونأخذ على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

يقول نعمة الله الجزائري في كتابه الأنوار النعمانية الجزء الثاني ص 306، دار الأعلمين بيروت "وأما الناصبي وأحواله فهو بها يتم بيان أمرين: الأول في بيان الناصبي الذي ورد في الأخبار أنه نجس، وأنه أستر من اليهودي والنصراني والمجوسي وأنه كافر نجس بإجماع الإمامية رضوان الله عليهم"[2]

وروى الشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي والملقب عند الشيعة بالصدوق وبرئيس المحدثين في كتابه علل الشرائع (ص 601) طبع النجف، عن داود بن فرقد قال: "قلنا لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في قتل الناصب ؟ قال: حلال الدم ولكني أتقي عليك فإن قدرت أن تقلب عليها حائطا أو تغرقه في ماء كي لا يشهد به عليك فافعل، قلت: فما ثرى

[1] حازم الأعرجي، «أقتلوا كل سني»، [www.75news.net]، وكالة حق نقلا عن قناة الأنوار 2 وقناة كرباء،

[2] عبد الله الموصلي، **حقيقة الشيعة حتى لا تنخدع**، (ط2؛ الإسكندرية: دار الإيمان، 2002)، ص64.

في ماله ؟ قال توه عليه ما قدرت"[1] أما فيما يخص الدور الإيراني في الحرب الطائفية في العراق فقد كانت تدعم المليشيات الشيعية وفي نفس الوقت تدعم تنظيم القاعدة كما أنها المتهم المباشر في تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء 2006 وإشعال الحرب الطائفية من خلال أذرعها في العراق المليشيات المسلحة الشيعية الموالية لها أو من خلال فيلق القدس التابع لحرسها الثوري.

وفي هذا الصدد يقول "جورج كيسي" الرئيس الأسبق لهيئة أركان الجيش الأمريكي والقائد السابق لقوات الاحتلال الأمريكي في العراق في اجتماع المعارضة الإيرانية في باريس 22 حزيران 2013 "أن إيران هي المسئولة عن قتل آلاف العراقيين وعن تفجير مرقد العسكريين في سامراء والمالكي يعلم بذلك".[2]

ويقول ياسر الحبيب أحد رجال الدين الشيعة: "يشهد الله أنه أحد كبار قيادة التيار الصدري في العراق زارني في مكتبي في لندن واجتمع معي وكان اثنين من الإخوة المؤمنين شاهدين على ذلك وصرح لي: قال نحن الصدريون مدعومون من إيران تمدنا المال والسلاح، ولكننا اكتشفنا بمدينة الصدر ذات مرة واحد، هذا الكلام كان تقريبا سنة 2005 أو 2006 على ما أتذكر اكتشفنا أن أحداهم بتفجير نفسه في مدينة الصدر ولما لزمناه وحققنا معه وتتبعنا المسار اكتشفنا أيضا أن التمويل والسلاح يأتي أيضا من إيران فيقول ذهبت أنا واجتمعت بين الرابط بيني وبين أحد الجهات المعروفة في إيران وقلت له لماذا أنتم تسلحون أعداءنا ويقتلون فينا، أهكذا تصنعون ؟ فيقول ضحك وبكل صراحة قال ما مضمونه أن الأمن الإيراني يقتضي ذلك".[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص59.

[2] ـــــــ «اعترافات قائد القوات الأمريكية في العراق "جورج كيسي" إيران هي من فجرت مرقد العسكريين في سامراء»، [https://www.ncr-iran.org/ar/terrorism_a_fundamentalism]، (2019/03/28).

[3] ـــــــ، « خطير ياسر الحبيب يكشف استخدام إيران للشيعة وداعش»، 2018/06/18، youtube نقلا عن قناة الرافدين.

وهدف إيران من ذلك كله هو استهداف الوحدة العراقية من خلال عمليات اعتقالات منظمة وممنهجة لكوادر النخبة العراقية من علماء وباحثين وأطباء وطيارين وضباط سابقين وتعميق الشرخ الطائفي بين مكونات الشعب العراقي: من أجل إحكام سيطرتها على العراق.

المطلب الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال (2011-2018)

تمثل المشهد الأمني في هذه الفترة بعد رحيل القوات الأمريكية واستمرار تهميش العرب السنة إلى اندلاع العديد من التظاهرات الشعبية ورفعها للعديد من المطالب. وظهور تنظيم الدولة الإسلامية بشكل مفاجئ وتمدده بسرعة حيث قامت إيران بالتخلي من أجل تشكيل الحشد الشعبي على غرار "الباسيج" الإيراني لمحاربة داعش واستغلال ذلك لترسيخ نفوذها بالعراق تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

أولا: مظاهرات فبراير 2011

شهدت العراق في 25 فبراير 2011 تظاهرات حاشدة في المحافظات السنية والشيعية على حد سواء متأثرة بالثورات العربية وامتدت من السليمانية إلى البصرة مرورا بالأنبار. حيث اشتملت على حزمة من المطالب التي تمثلت في أربع قضايا رئيسية تمثلت في قضية تنمية البنية التحتية ومحاربة الفساد وموضوع البطالة والتشغيل، ومسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون وهي مطالب جامعة لا تتعلق بطائفة دون أخرى، لكن جرى إجهاض هذا الحراك مبكرا عبر القمع المباشر.[1]

ثانيا: مظاهرات ديسمبر 2012

كانت هذه المظاهرات متعلقة بالمحافظات السنية لما عانته من التهميش في كل المجالات من قبل السلطة الشيعية الطائفية المرتبطة بإيران، وخاصة فيما يتعلق بقانون الإرهاب، حيث يقصد استخدام مصطلح الإرهاب على متهمي المناطق السنية حيث لا يجري

[1]- **يحي الكبيسي**، « العراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي تقييم حالة»، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، قطر، فبراير 2013، ص ص 19-24.

تجريم الأعمال الإرهابية من حيث طبيعتها وإنما من حيث القائمين بها، إذ أن الشيعة الذين يقومون بأعمال الإرهاب يطلق عليهم مصطلحات مثل "المليشيات" و"فرق الموت" و"الخراجين على القانون" وليس "الإرهابيون" ومع كل ما يترتب على ذلك من توصيف قانوني لا يطلق عليهم قانون الإرهاب، وهذا ما أدى بالطرف السني بإطلاق عبارة" المادة 4 سنة" على "المادة 4 إرهاب" المطبقة في حقهم، وطالبوا بإلغائها وكذلك فيما يخص لجنة المساءلة والعدالة التي يجمع الشيعة من خلالها على شيطنة البعثيين[1] وإقصائهم من جميع الحقوق المدنية والسياسية.

وقد كانت بداية المظاهرات كردة فعل على اعتقال أفراد حماية "رافع العيساوي" وزير المالية السني، ثم سرعان ما تحولت إلى حركة جماهيرية واستطاع الحراك هذه المرة الحفاظ على زخمة على مدى أكثر من 50 يوما من 21 ديسمبر 2012 إلى فبراير 2013،[2] حيث رفعت الأعلام العراقية ذات النجمات الثلاث ورفع شعار إسقاط النظام على غرار الثورات العربية وانتهى الحراك بتمرد واسع النطاق أطلق عليه الثورة العربية الكبرى إلى أن ظهرت داعش فجأة وانتشرت بشكل واسع على الأرض.

ثالثا: ظهور داعش

يمتد تاريخ تنظيم الدولة الإسلامية في الشام والعراق (داعش) إلى ما بعد احتلال العراق عام 2003، حيث قام أبو مصعب الزرقاوي بتأسيس ما عرف حينها بـ"تنظيم الجهاد والتوحيد" سبتمبر 2003، لكنه مر بمنعطفات عديدة إلى أن تم الإعلان عن دولة "العراق الإسلامية" العام 2006، وفي أفريل 2013 تم الإعلان عن إقامة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وانظم إليها أغلب المقاتلين الأجانب في النصرة وهو ما شكل افتراقا علنيا بين القاعدة والتنظيم الجديد، حيث طارد التنظيم الجديد جميع الكتائب والفصائل المعارضة

[1]- المرجع نفسه، ص ص19-23.

[2]- النفس نفسه، ص 23.

الأخرى وعلى رأسها النصرة وأحكم سيطرته على كل المناطق الممتدة من الحدود السورية والعراقية.[1]

وما ميز تنظيم الدولة أنه لا يعمل بعقلية التنظيمات الأخرى التي تخوض في المعارك والقتال فقط، بل تميز بالإدارة الكاملة للمناطق الواقعة تحت سيطرته ويتولى مختلف شؤون مناحي الحياة من تعليم، وقضاء وصحة وكهرباء حيث أقام دولة متكاملة الأركان، ومما زاد في شهرته العمليات الناجحة والفعالة ضد قوات الجيش العراقي والسوري حيث أنار ذلك جدلا واسعا في الأوساط الإقليمية والدولية.[2]

ومن أهم العوامل التي ساعدت في ظهور التنظيم وتمدده نذكر:[3]

1) استفادة التنظيم من مشاعر السخط لدى العرب السنة وإضفاء الطابع السلفي عن الهوية السنية بصورة متزايدة، وتقديم التنظيم لنفسه كحركة عابرة للحد والوطنية وتسعى لإقامة دولة إسلامية.

2) حالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة المشتركة بين السكان السنة وقوات الأمن العراقية التي تقوم بالممارسات الطائفية والقمع في مناطق السنة.

3) الممارسات الطائفية للحكومات المتعاقبة التي انتهجت الإقصاء والتهميش لسنة العراق مما أضفى الشرعية على التمرد السني وتغذيته ما أدى إلى تحول المناطق السنية إلى بيئة خصبة لتنظيم الدولة.

وقد بدأ المالكي حملة عسكرية ضد تنظيم الدولة في العراق والشام، جيش الطريقة النقشندية بعد مقتل اللواء في الجيش العراقي "محمد الكروي" في ديسمبر 2013، أطلق عليها حملة ثأر القائد محمد وسرعان ما تحولت الحملة إلى ساحات الاعتصام في الأنبار التي اعتبرها المالكي "أوكار الإرهاب" وفي 31 ديسمبر بدأت القوات الأمنية العراقية تفكيك

[1] معين عبد العزيز محمد أبو شريعة، المرجع السابق، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 25.

[3] حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق إرث من الإقصاء**، (ب.ط؛ ب.ذ.ب: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2014)، ص ص118-171.

مخيمات الاعتصام[1] حيث تناقلت وسائل الإعلام جميع المجازر الطائفية التي صاحبت هذه الجملة من طرف القوات الأمنية مِمَّ أثار السخط والاحتقان في الوسط السني ضد هذه القوات، ما ساعد داعش على الانتشار والتمدد، وفي المقابل عجزت القوات العراقية على مواجهة هذا التنظيم والقضاء عليه، فعمدت إلى تشكيل قوات الحشد الشعبي ذو الطليعة المذهبية الشيعية من المليشيات التابعة لإيران بمساعدة هذه الأخيرة من أجل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية.

رابعا: تشكيل الحشد الشعبي لمحاربة داعش

في أوائل جويلية 2014 في ظل الانتصارات المتلاحقة بتنظيم الدولة على القوات الأمنية العراقية واستمرار تمدده بالعراق، أصدر المرجع الديني الشيعي آية الله على البستاني فتوى تدعو كل من يستطيع حمل السلاح إلى التطوع في القوات الأمنية لقتال مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية، وتجيز التعبئة الشعبية لدرء خطر هذا التنظيم، وهو ما وصف بـ"الجهاد الكفائي".[2]

وفي نوفمبر 2014 أصدر البرلمان العراقي قانونا جديدا يقنن وضع قوات الحشد الشعبي التي تمثل الفصيل غير النظامي الأبرز في الحرب على داعش، وبموجب القانون الجديد، تعد فصائل وتشكيلات الحشد الشعبي كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات، باعتبارها قوات رديفة وساندة للقوات الأمنية العراقية، ولها الحق في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها، ما دام لا تشكل تهديدا للأمن الوطني العراقي.[3]

والملاحظ أن تشكيلة الحشد الشعبي أخذت بعدا طائفيا من خلال المليشيات الشيعية ذات الارتباط الإيراني، حتى أن هناك من العراقيين من أطلق عليه الحشد الشيعي" وقد

[1]– المرجع نفسه، ص 118.

[2]– **محمود أبو بكر**، « الحشد الشعبي في العراق–من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي»، 2017/02/23 [hhtps://www.bbc.com]، (2019/04/02).

[3]– المرجع نفسه.

ارتكب العديد من الجرائم والأعمال الانتقامية على المدنيين في المناطق التي حررها من داعش كما وثقته وسائل الإعلام والفضائيات.

1) تشكيلة الحشد الشعبي:

تظم قوات الحشد الشعبي عدة فصائل مسلحة في مقدمتها منظمة بدر وجيش المهدي والفصائل المرتبطة به، كما ظم سياسيين بارزين من بينهم هادي العامري وهو وزير سابق وعضو برلمان العراق. ويشغل منصب الأمين العام للمنظمة بدر (فيلق القدس سابقا) وأبو مهدي المهندس، ويشغل منصب نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي بالإضافة إلى فالح فياض الذي يشغل منصب رئيس هيئة الحشد ومستشار الأمن الوطني وقد بلغ عدد قوات الحشد حوالي 130 ألف مقاتل يشكلون 45 فصيلا كما ضم عدد قليلا من السنة والمسيحيين.[1]

2) أهم المعارك التي شارك فيها الحشد الشعبي:

لعبت فصائل الحشد دورا رئيسيا في معارك حماية مدن سامراء وبغداد وكربلاء وفي فك الحصار عن بلدة "آمرلي" واستعادة منطقة جرف الصخر وطرد داعش منها ومن مساحات واسعة من محافظة ديالي وكان الحشد حاضرا في أغلب المعارك ضد تنظيم الدولة مثل معارك "ديالي" لاستعادة العديد من البلدات في جويلية 2014، وتمكن أيضا بإسناد من بعض وحدات الجيش العراقي من فك حصار ناحية آمرلي ذات الأغلبية التركمانية في 21 أوت 2014 ومن أبرز معارك أيضا معركة جرف الصخر. تقع 50 كلم جنوب بغداد والذي تمكن فيه من استعادة الناحية مع وحدات من الجيش العراقي يدعم من قوات التحالف الدولي في 24 أكتوبر 2014، وفي مارس 2015 بدأت الحكومة العراقية عملية عسكرية لاستعادة مدينة تكريت من داعش ونجحت في ذلك وسط اتهامات بارتكاب انتهاكات طائفية وأعمال سلب ونهب للممتلكات حسب شهود الأهالي بالمدينة، وقد انتشرت قوات الحشد لأيام بالمدينة حتى أمر رئيس الوزراء حيدر العبادي بانسحابها إلى أطراف تكريت، وقد تكرر نفس

[1]– المرجع نفسه.

السيناريو في الفلوجة بعدها. وفي عملية استعادة الرمادي نجح مقاتلوا الحشد في تطويق المدينة من ثلاث جبهات قبل اقتحامها والسيطرة عليها في 27 ديسمبر 205.[1]

ولكن تعتبر معركة الموصل المعركة الفاصلة التي خاضها الحشد ضد تنظيم الدولة بمشاركة الجيش العراقي وطيران التحالف الدولي لما تمثله المدينة من رمزية باعتبارها معقل زعيمها أبو بكر البغدادي الذي كان يدير الدولة الإسلامية من الموصل ويؤم المصلين كل جمعة في النوري التاريخي.

وقد بدأت استعادة الموصل من تنظيم الدولة في 18 أكتوبر 2016 وقد أعلن رئيس الوزراء العراقي "النصر الكبير" في الموصل يوم الأحد 9 جويلية 2017.[2] بعد معارك طاحنة دامت طويلا، خلفت خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين والمتحاربين على حد السواء، وتدمير البنية التحتية للمدينة.

3) الدور الإيراني في الحرب على داعش:

مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة حينما أخذ شكلا أمنيا حاسما في الحرب ضد داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية، وتعيين قاسم سليماني قائد فيلق القدس مستشارا عسكريا للحكومة العراقية، وقد برز بوضوح وجود لعناصر الأجهزة الأمنية والاستخبارية الإيرانية في العراق، وبدأ انتشارها الميداني بحجة حماية الأماكن والمراقد الدينية ومساعدة الأجهزة الأمنية العراقية لمواجهة تنظيم الدولة.[3]

---

[1]– محمود أبو بكر، المرجع السابق.

[2] ____، «العراق المحطات الرئيسية في معركة استعادة الموصل»، [hhtps://www.france24.com]، (2019/04/15).

[3] _____، «التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والأشكال وأدوات التأثير»، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية [hhtps://rawabetcenter.com]، (2019/02/27).

4) أبعاد التدخل الإيراني في العراق لحرب داعش:

تتمثل أهم الأبعاد للتدخل الإيراني في محاربة داعش فيما يلي:[1]

أ- البعد العقائدي والمذهبي: والذي اتخذته إيران ذريعة لتدخلها إلى جانب الحكومة العراقية الموالية لها في حربها ضد تنظيم الدولة بحجة حماية الأماكن الشيعية المقدمة وهو ما أوجبته فتاوي المرجعيات الشيعية المتعلقة بالجهاد الكفائي.

ب- توظيف الحرب على الإرهاب الذي فسح المجال لإحداث مجازر بأهل السنة بغطاء دولي لم يسبق له مثيل.

ج- تلميع صورتها دوليا من دولة متهمة بدعم الإرهاب إلى دولة محاربة للإرهاب وفرصة لترسيخ نفوذها بالعراق.

د- التحدي الأمني للحكومة العراقية الذي مثله تنظيم الدولة وعجزها عن القضاء على داعش توحدها، ما تطلب حاجتها لدعم إيران.

[1] **عبد العزيز الظاهر**، « النفوذ الإيراني في العراق»، مجلة البيان، العدد 364، 23/08/2017، [https://www.elbayon.com] (21/02/2019).

المبحث الثالث: مستقبل النفوذ الإيراني في العراق.

إن واقع العراق يوضح أن كلما ضعف هذا البلد تعرض للتدخل من قبل الدول المجاورة وفي مقدمتهم إيران التي تحظى بنفوذ سياسي وأمني ومذهبي واستخباراتي ومالي، بحكم التقارب العقدي والمذهبي.[1] وقد مرت العلاقات العراقية الإيرانية بمراحل وتطورات تختلف من مرحلة إلى أخرى، فبعد أن كانت العراق تمثل العدو لإيران في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي، حيث كان نظام صدام حسين بمثابة العائق الوحيد أمام مشروع تصدير الثورة للإيراني، لكن بعد الاحتلال 2003 وبتوافق أمريكي إيراني سيطرت هذه الأخيرة على جميع مناحي الحياة (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية)،[2] وأدى ذلك إلى الفشل الذريع للعملية السياسية في العراق من خلال عمالة الحكومات العراقية المتعاقبة لإيران وعجزها عن إدارة الدولة العراقية الجديدة بالشكل الذي يخدم وحدة البلاد ومصالح الشعب العراقي، حيث تفيد التطورات الأخيرة لما بعد داعش وانتخابات 2018 إلى ظهور أصوات من داخل الشيعة أنفسهم ينادون برفع يد إيران عن التدخل في العراق وإعادة النظر في أسس العلاقات بين البلدين وكيفية استمرارها، وعليه سنحاول استشراف مستقبل هذه العلاقات من خلال احتمالين هما إما استمرار النفوذ الإيراني بالعراق أو انحساره.

المطلب الأول: سيناريو استمرار النفوذ الإيراني في العراق

تعتبر إيران فاعلا رئيسيا في الساحة العراقية على مختلف الأصعدة فهي تمارس الدور المؤثر في العراق، وتعمل بكل قوة على استمرار هذا الدور وتعزيزه لإدراكها أهمية العراق الإستراتيجية كونه بوابة الدخول للمنطقة العربية والتي من خلالها يتحقق لها التواصل مع حلفائها في المنطقة، حيث أنه ومنذ عام 2003 وجدت إيران الفرصة السانحة لمد نفوذها بالعراق، ثم في عام 2014 وحين تفجرت الأزمة الأمنية عند سيطرة داعش على عدد من

[1]- أحمد إبراهيم محمود وأحمد السيد النجار وآخرون، **حالة الأمة العربية 226-2007 أزمات الداخل**، المرجع السابق، ص196.

[2]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص140.

المحافظات العراقية نجحت إيران في بسط كامل نفوذها الأمني، إذ كان لها دورا محوريا في مواجهة هذا التنظيم من خلال وجود الضباط والخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر على الساحة العراقية، وكذلك عن طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية، وتقديم المعلومات الاستخباراتية للقوات العراقية.[1]

وتشير العديد من الدلائل إلى أن النفوذ الإيراني بالعراق قد أخذ بالتمكين على كل الأصعدة والمستويات نذكر منها:

أولا: على المستوى السياسي

بحكم علاقة إيران القوية مع بعض القوى السياسية والشخصيات العراقية نجحت إيران في فرض هيمنتها على القرار السياسي في العراق،" وهو ما يتضح جليا في العلاقات المتميزة التي تجمع السياسيين العراقيين بإيران ما جعل القرار العراقي بأيدي الإيرانيين سواء في ما يتعلق بالأسماء المختارة لتولي الحقائب الوزارية، أو المحلية أو فيما يخص الامتيازات التي يحصل عليها المقربون من النظام الإيراني.[2]

ثانيا: مستوى السياسة الخارجية

يلاحظ سيطرة إيران على التوجهات العراقية فيما يخص القضايا الإقليمية، وهو ما يتضح في الدعم المطلق للنظام السوري بشار الأسد، وكذلك دعم الحوثيين في اليمن حيث كانت العراق أول دولة عربية تعترف بالمجلس السياسي الحوثي الصالحي الذي تم الإعلان عنه عقب المحادثات التي جرت في الكويت.[3]

---

[1]– **عماد عنان**، « "هل تنجح السعودية في كسب نفوذ جديد داخل العراق على حساب إيران"»، 2016/8/30 [hhtps://www.noonpost.org]، (2019/04/05).

[2]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص 141.

[3]– المرجع نفسه.

ثالثا: على المستوى الأمني

لقد سيطرت إيران على المشهد الأمني منذ البداية بعد الاحتلال مباشرة عبر أذرعها الطائفية المتمثلة في المليشيات الموالية لها، كما أنها وجدت في الحرب على داعش فرصة ثمينة لتوطيد نفوذها الأمني، فدفعت بتشكيل الحشد الشعبي الذي يعتبر قادته من الموالين لإيران ولفكرة ولاية الفقيه خصوصا وأنه بعد الانتصار على داعش أصبحت قوات الحشد ضمن الأجهزة الأمنية رسميا، كما أن العديد من قادته دخلوا المعترك السياسي في انتخابات 2018 الأخيرة مما يكرس ويوطد النفوذ الإيراني في العراق ويطيل استمراريته.

رابعا: على المستوى الاقتصادي

تلعب إيران دورا محوريا في الاقتصاد العراقي حيث سعت للتغلغل في مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية وقطاعات الاستثمار والسياحة الدينية والقطاعات التجارية، فضلا عن تسهيل منح التأشيرات للتجار والمستثمرين الإيرانيين وإغراق الأسواق العراقية بالمنتجات الإيرانية، حتى تمكنت من أن تكون الشريك التجاري الأول في العراق، كما وسعت علاقاتها الاقتصادية مع كردستان العراق وأنشأت معها منطقة التجارة الحرة التي أنعشت التجارة عبر الحدود.[1]

خامسا: على المستوى الديني المذهبي

استطاعت إيران منذ سقوط النظام العراقي من نشر الفكر الشيعي داخل العراق تنفيذا لمبدأ تصدير الثورة، حيث استغلت إيران الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية في الترويج للمذهب الشيعي بصورة كبيرة في الوقت الذي حاربت وناهضت بشدة الطوائف السنية، مما زاد من تمكن أفراد الشيعة ذوي التوجهات الإيرانية وسيطرتهم على المزارات الدينية بشكل غير مسبوق.

[1] معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص 141.

سادسا: على المستوى الإعلامي

تمتلك إيران منظومة إعلامية هائلة داخل العراق، مما يسمح لها بالتأثير الدعائي والإعلامي على الشارع العراقي فضلا عما تتيحُهُ هذه المنظومة من دعم للموالين لها في مختلف المجالات إضافة لما أنتجته إيران من تنوع وتعدد الأحزاب السياسية والمليشيات والفصائل في العراق، كما شددت العديد من القيادات والشخصيات فيها على الانشقاق وتشكيل جماعات عسكرية جديدة خاصة بهم، مما يسمح لها بالتواجد في أكثر من مكان وبأكثر من وسيلة.[1]

ويمكن القول أن هناك مجموعة من الرسائل التي تستطيع إيران عن طريقها التأثير على الأحداث والتطورات في العرق سواء السياسية أو الاقتصادية، أو العقائدية، حيث تهتم إيران وبشكل كبير بالبعد الديني المذهبي بصورة حكمت سياسيتها وعلاقاتها مع الأحزاب السياسية والحركات السياسية والمسلحة، لاسيما التي تؤمن بولاية الفقيه حيث تعمل على التأثير في نتائج الانتخابات المختلفة من خلال دعم مرشحيها المفضلين، وتقديم المشورة والدعم المالي لهم،[2] وتستعمل إيران في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بالدعاية الانتخابية آلتها الإعلامية الضخمة بالإضافة إلى الآلة الإعلامية العراقية الموالية لها والممولة من قبلها.

المطلب الثاني: سيناريو انحسار النفوذ الإيراني في العراق.

إن إيران ترمي بكل ثقلها من أجل استمرار هيمنتها على العراق لأنها تدرك أن هذا الأخير هو منصة انطلاقها لباقي دول المنطقة في تنفيذ مشروعها التوسعي لكن هناك العديد من الملامح والتطورات التي ظهرت مؤخرا والتي من الممكن أن تؤدي إلى تراجع النفوذ الإيراني، حيث أنه هناك العديد من العوامل التي ستؤدي إلى ذلك.

[1] المرجع نفسه، ص 142.

[2] المرجع نفسه، ص143.

أولا: الملامح والتطورات

كما أن العراقيين سيبقون عربا بغض النظر سنة كانوا أم شيعة، ومما يثير حفيظتهم أن الشباب الإيراني يرفع شعار "إيران أولا إذ أن هؤلاء الشباب يدعون النخبة الحاكمة في إيران إلى تركيز جهودهم إلى الداخل الإيراني وتركيز جهودهم إلى الداخل الإيراني ومعالجة الأوضاع والأزمات الداخلية بدلا من صرفها في الخارج".[1]

إن قيام بعض المرجعيات الشيعية العراقية بالعمل على استعادة المكانة الدينية لمدينة النجف وذلك لموقعه الديني المتقدم عن مدينة قم الإيرانية وفي المقابل لن يرضي هذا العمل المرجعيات الدينية الإيرانية، وبالتالي سينعكس ذلك على علاقات إيران بالخارج، لأن إيران تتخذ من المذهب الشيعي قاعدة للانطلاق في سياستها الخارجية حيث سينعكس ذلك سلبا على جوارها الإقليمي وبشكل خاص في العراق الذي يضم نسبة لا بأس بها من السكان الشيعة.[2]

كما أن اندلاع المظاهرات في جنوب العراق ذو الأغلبية الشيعية والتي طالبوا فيها بعدم التدخل الإيراني في العراق رافعين شعارات: "إيران برة برة وبغداد حرة حرة" والذي ردده أنصار التيار الصدري عند اقتحامهم أسوار المنطقة الخضراء، ولقد أصبح هذا الشعار شعارا يطلق كثير من الشبان في محافظات جنوب العراق، بوجه الشخصيات والأحزاب المقربة من إيران كما انتفض طلاب جامعة القادسية جنوب العراق في وجه زعيم مليشيا عصائب أهل الحق "قيس الخزعلي" رافضين التدخل الإيراني في شؤون العراق مرددين الهتاف نفسه.[3]

وهذا ما يؤكد أن الشيعة العراقيين أصبحت لديهم رغبة ملحة بفك الارتباط مع إيران وأعوانها في العراق باعتبار أن التدخل الإيراني لم يجلب سوى الويلات والفساد والتدمير للعراق وشعبها.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 143.

[2]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص 144.

[3] _____، « جنوب العراق ينتفض ضد النفوذ الإيراني»، الجزيرة نت، 2017/4/14 [hhtps://www.aljazeera.net]، (2019/04/15).

ثانيا: العوامل المؤدية إلى إنحصار النفوذ الإيراني بالعراق

إن من أهم العوامل المساعدة على محاصرة النفوذ الإيراني في العراق وحصره فيما يمكن للدول العربية القيام به في التقارب مع العراق ومنافسة النفوذ الإيراني هناك أو من خلال ما قد يحصل في إقليم كردستان في حال انفصاله عن العراق، أو من خلال تغير الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها تجاه إيران، كل هذه العوامل قد تؤدي إلى التقليل أو إنهاء النفوذ الإيراني في العراق وليس شرطا أن تكون مجتمعة إذ يكفي عاملا واحدا من هذه العوامل لإنهاء الوجود الإيراني بالعراق.

1) تشكيل حلف عربي بقيادة السعودية:

لقد أدركت دول الخليج وفي مقدمتها السعودية بعد قطيعة طويلة مع العراق أن سيطرة إيران على هذا البلد بكل تهديدا حقيقيا للملكة ودول الخليج وأنه قد آن الأوان لإقامة علاقات بناءة مع العراق وإعادته إلى حاضنته العربية وسحب البساط من تحت إيران،[1] كما أن العراق يدرك بأن من مصلحته تسوية الخلافات مع السعودية وبناء علاقات مميزة بما يخدم مصالح البلدية انطلاقا من الأخوة في الدين واللغة والدم، كما يتطلع العراق أيضا إلى فتح آفاق جديدة للتعاون في شتى المجالات مع جواره الخليجي، ومحيطه العربي، حيث جاءت الخطوة السعودية بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق لتلقي بظلالها الإيجابية على الأجواء السياسية السعودية العراقية، التي رأت في هذه الخطوة فرصة لتعزيز العلاقة بين البلدين وكانت زيارة وزير الخارجية السعودي للعراق قد لقيت ترحيبا كبيرا وقبولا من المسؤولين العراقيين إلا أن هناك أطراف عراقية وغير عراقية لم يرق لها هذا التقارب والتي قد تعمل على عرقلته لصالح إيران.[2]

[1]– معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص 144.

[2]– عماد عنان، المرجع السابق.

وقد استقبلت القوى السنية في العراق هذه الخطوة السعودية بالترحاب الشديد إذ رأت فيها إعادة التوازن المفقود داخل العراق، إذ وصف إتحاد القوى السني الذي يرأسه أسامة النجيفي نائب رئيس الجمهورية حينها هذه الخطوة بالمباركة التي ستطور علاقات البلدين.[1]

ويعتبر استقبال السعودية لزعامات عراقية شيعية محاولة منها لاختراق نفوذ إيران والحد من هيمنتها على بغداد في إستراتجية سعودية لإعادة العراق إلى عمدته ومحيطه العربي، وقال خبير عراقي:" إن مصافحة وزير الخارجية السعودي عادل الجبير نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في اسطنبول وفي الوقت الذي فيه الزعيم الشيعي العراقي العراقي مقتدى الصدر يزور السعودية تحمل رسالة من الرياض لطهران مفادها أننا قادرون على النزول إلى ملعبكم الخلفي (العراق) ومواجهتكم فيه وأيضا على استعداد أن نمد لكم أيدينا شريطة أن تكفوا عن تدخلاتكم في المنطقة".[2]

ويشير الخبراء إلى أن مقتدى الصدر يدعو إلى محاربة الفساد بشدة وهذا ما يجنب الجماهير العراقية وقد برهن على موقفه هذا بمنعه جميع النواب السابقين الممثلين لكتلة المشاركة في الانتخابات الأخيرة 2018 كما يؤكد الخبراء أيضا على أن القوى الوحيدة حاليا التي تزيد من النفوذ الإيراني في العراق هي هادي العامري وأنصاره من منظمة بدر.[3]

ويقول الباحث العراقي حيدر سعيد: "أن العراق شهد في العامين الأخيرين تحول جادا نحو الدول العربية، نابعا جزئيا من ضغوط أمريكية، ومن حاجته إلى الدعم المادين إضافة إلى توجه عربي يفيد بضرورة التقرب من العراق كيلا يسمح أي فراغ عربي لإيران بالإنفراد

[1] المرجع نفسه.

[2] _____، «رسائل سعودية إلى إيران عبر العراق ماذا تريد؟»، عواجل برس، 2017/8/5، [hhtps://awajelpress.com]، (2019/04/27).

[3] إكور سوبوتين، «ظهور مقاومة شيعية للنفوذ الإيراني في العراق»، "جريدة فيزا فيسيامايا كازيتا" نقلا عن قناة RT العربية [hhtps:// aradc.rt.com]، (2019/04/27).

به لوحدها، لكنه يضيف بأن هناك مشكلة وهي أن:"العرب يريدون من جانبهم عراق خصما لإيران وليس بلدا متوازنا بالمنطقة".[1]

كما يمكن للسستاني الذي يدافع عن دولة عراقية تعددية أن يقطع شوطا طويلا نحو احتواء وكلاء طهران، غير أنه لا يستطيع فعل الكثير وحده، حيث يشير الباحث حيدر سعيد أن رهان مواجهة النفوذ الإيراني للعراق يستند أولا وأخرا إلى النخب السياسية الشيعية في العراق مع وضع الفئات غير الدينية الأخرى المناهضة لإيران في عين الاعتبار.[2]

وإن مواجهة النفوذ الإيراني في العراق لا يتوقف على شيعة العراق المناهضين لإيران أو سنة العراق لوحدهم، بل يتعدى إلى تضافر الجهود مع محيطهم العري ولعل أبر السبل للمواجهة تتمثل في:[3]

أ- التنسيق مع سنة العراق ومحيطهم من الدولة العربية والإسلامية وإعادة العراق إلى محيطه العربي.

ب- إقناع المجتمع الدولي بحل الميليشيات الشيعية وفي مقدمتها الحشد الشعبي، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية.

ج- استغلال موقف التيار الصدري والمرجع السيستاني المناهضين للسياسات الإيرانية في العراق ولفكرة الولي الفقيه.

د- ضرورة توحيد الموقف للسياسيين السنة بالتنسيق ينهم وبين باقي النخب في الخارج واستغلال المحافل الدولية لتعرية الحكومات الشيعية المتعاقبة وتبين جرائمهم الطائفية.

و- استغلال الإعلام في توعية شيعية العراق بمخاطر النفوذ الإيراني على شعب العراقي ودولة العراق.

---

[1] _____، «كيف يواجه العراق النفوذ المتزايد على أراضيهم»، تقرير نشرته مجلةthe Atlantic الأمريكية نقلا عن قناة الحرة، [https://www.alhurra.com/airaq02.224.2018]، (2019/02/28).

[2]- المرجع نفسه.

[3]- **صافيناز محمد أحمد**، « هل بات استقلال كردستان واقعا»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/07/10، [https://www.acpss_ahram.orq/eqnews/16344/aspk]، (2019/04/27)، ص146.

2) في حالة إقدام إقليم كردستان العراق على انفصال:

لقد سبق وأن عقدت الأحزاب الكردية في إقليم كردستان العراقي في 7جويلية 2017 اجتماعا من أجل بحث سبل الاستفتاء للانفصال عن العراق، وقد أجري الاستفتاء بتاريخ 25 سبتمبر 2017 في المحافظات الكردية، وحتى في المناطق المتنازل عنها.[1] وترى قيادة الإقليم أن التطورات التي تشهدها المنطقة تمثل فرصة تاريخية للانفصال وإقامة دولة كردية مستقلة لأنهم يرون أنه قد توفرت عدة معطيات تشجعهم عن الانفصال، ومن أهمها طبيعة العلاقة بين الإقليم والحكومة المتوترة باستمرار فيما يخص مشاكل إنتاج النفط، وميزانية الإقليم، ورواتب الموظفين وميزانية الإقليم.[2]

ورغم إن إيران و الحكومة العراقية وتركيا أجهضوا هذا المشروع إلا أن هاجس الانفصال يبقى يأرق إيران للأسباب التالية:[3]

أ- إن هذا الموضوع يمكن أن يحرك بعض الانفصاليين الأكراد داخل إيران مما سيثير مشاكل قد تهدد استقرارها خاصة وأن إيران يوجد بها العديد من القوميات.

ب- تخوف إيران من النفوذ السعودي والإسرائيلي في كردستان العراق مما سوف يؤثر سلبا على نفوذها في العراق.

ج- إن استقلال إقليم كردستان العراق سيؤثر على أكراد إيران وسوريا وتركيا مما يجعلهم يطالبون أيضا بتقرير مصيرهم ويهدد هذه الدول بالانقسام.

3) التغيير في السياسة الأمريكية:

على الرغم من أن تعاون الولايات المتحدة مع إيران في القضية العراقية أثناء عهدي الرئيسين السابقين (جورج وش الابن وباراك أوباما) لبعض الدبلوماسية والمرونة، إلا أنها كانت تصرح دائما أنها ضد توسع النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، خاصة بعد تزايد

---

[1]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص40.

[2]- عماد عنان، المرجع السابق.

[3] _____، « استفتاء كردستان وأثره على سوريا والمنطقة جسور للدراسات»، 2017/09/21، [https://www/jusoor.com. dectails]، (2019/04/20).

الانتقادات من دول الخليج[1]، إلا أن وصول الرئيس ترامب للبيت الأبيض قد غير من السياسة الأمريكية تجاه الدور الإيراني في العراق من خلال:

أ- اعتراض الرئيس دونالد ترامب على احتلال العراق وفي نفس الوقت اعتراضه على الانسحاب (كان يجب ألا ندخل حربا في العراق، ولكن مادمنا دخلنها فلا يجب أن نخرج منها).[2]

ب- إصدار الرئيس الأمريكي ترامب أمرا تنفيذيا لوزارة الدفاع يدعوه فيها إلا وضع إستراتيجية جديدة لمكافحة الإرهاب في العالم، وما يؤكد هذا التوجه القمة العربية الإسلامية في الرياض أواخر ماي 2017 والتي كان من أهم قراراتها اعتبار إيران راعية وداعمة للإرهاب وعليه يجب على الجميع محاربتها، لذلك فإن وضع مثل هذه الخطط لمكافحة الإرهاب سوف يكون له تأثير مباشر على النفوذ الإيراني في المنطقة والعراق خاصة.[3]

ج- عمل الرئيس ترامب على تغيير سياسته التحالفية في المنطقة مع دول تكون حامية لمصالح الولايات المتحدة، حيث ترى هذه الدول إن ضمان مصالحها هو وضع حد للنفوذ الإيراني في العراق والمنطقة، ويقول وليد فارس مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط و الإرهاب:" إن الحكومة الأمريكية بقيادة ترامب ستقوم بتأسيس ائتلاف من دول الخليج ومصر والأردن، إن هذا الائتلاف قد عارضه أوباما سابقا لإنجاح الاتفاق النووي مع طهران".[4]

د- إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران لأنه يعتبر اتفاقا كارثيا على حد وصف ترامب، ويضر بأمن إسرائيل مباشرة.[5]

---

[1]- معين عبد العزيز أبو شريعة، المرجع السابق، ص174.

[2]- عصام حاكم، المرجع السابق.

[3] **منصور أبو كريم**، « أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عد فوز ترامب»، البيادر الإخباري، 2017/01/24، [https://www.albayader.org>2017/01]، (2019/04/20).

[4] معين عبد العزيز ابو شريعة، المرجع السابق، ص147.

[5] المرجع نفسه، ص147.

هـ- وجود أغلبية في الكونغرس ذات التوجهات العدائية المتشددة على إيران، لذلك من المرجع أن يلعب الكونغرس دورا مكملا لسياسة أوباما العدائية.[1]

و- العمل على دعم وتسليح الجيش العراقي للوقوف في وجه التدخلات الخارجية خاصة إيران وهذا ما أكده الرئيس الوزراء السابق حيدر العبادي من أن ترامب قد تعهدا بزيادة دعم العراق عسكريا واقتصاديا في مواجهة التطرف الإرهابي.[2]

من خلال كل هذه المؤشرات نستنتج أنها تمثل عقبات حقيقية في وجه النفوذ الإيراني بالعراق والمنطقة كلها، خاصة وأن سياسات ترامب تتسم بالعداء لإيران وهذا ما من شأنه أنم يؤدي بالنفوذ الإيراني بالتراجع والانحصار.

[1] عصام حاكم، المرجع السابق

[2] .المرجع نفسه.

الخلاصة والاستنتاجات:

- تمثلت التداعيات السياسة للنفوذ الإيراني من خلال تغذية الاستقطاب الطائفي، حيث غلب على الأحزاب السياسية الطابع الطائفي، خاصة الأحزاب المدعومة من إيران، والتي تمتلك أجنحة مسلحة، وفي مقدمتها حزب الدعوة، والمجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري.
- فرضت الولايات المتحدة الأمريكية النموذج التوافقي للديمقراطية في العراق، والذي خدم مصلحة الأحزاب الشيعية الموالية لإيران، والذي نتج عنه المحاصصة الطائفية وتكريس الانقسام، وتفشي الفساد السياسي والمالي عبر أربع حكومات متتالية سيطر عليها الشيعة 2005-2018.
- تمثلت التداعيات الأمنية في الحرب الطائفية 2006 التي كان محركها الميليشيات الشيعية المدعومة إيرانيا وتنظيم القاعدة في العراق، وكذلك في ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتشكيل الحشد الشعبي برعاية إيرانية لمحاربة داعش والقضاء عليه.

هناك احتمالين لمستقبل النفوذ الإيراني في العراق:

أولهما: الاستمرار، خاصة بعد الانتصار على داعش، ودمج الميليشيات المشكلة للحشد الشعبي في القوات الأمنية العراقية، ودخول بعض قادتها المعترك السياسي في انتخابات 2018، واستمرار إنفراد الشيعية الموالون لإيران في الحكم.

أما الاحتمال الثاني: هو انحسار النفوذ الإيراني وذلك من خلال بعض المعطيات مثل ظهور بعض الأصوات الشيعية المناوئة للدور الإيراني في العراق كالتيار الصدري والمرجع السِّسْتاني وكذا التقارب السعودي العراقي مؤخرا، والذي قد يفضي إلى إعادة العراق إلى محيطه العربي، ومن أهم من ذلك هو تولي ترامب برئاسة البيت الأبيض، والذي يظهر

عدائه لإيران حيث غير من سياسة الولايات المتحدة اتجاه إيران بشكل ملحوظ فيما يخص دورها في العراق والمنطقة العربية وبخصوص ملفها النووي.

الخاتمة

الخاتمة:

لم يختلف النظام الإيراني بعد ثورة الخميني 1979 في سياساته التوسعية في المنطقة عن سابقيه من الأنظمة، حيث اتخذ من مشروع تصدير الثورة أولى الأولويات إلا أن النظام العراقي الساق مثل عائقا في وجه هذا المشروع لمدة أربع وعشرين سنة، حتى تم إسقاطه سنة 2003، ما فتح الباب لإيران كي تبسط نفوذها على الدولة العراقية الجديدة، مستغلة في ذلك العديد من العوامل التي تساعدها في إنفاذ مشروعها بالعراق، وفي مقدمتها، سيطرة الأحزاب والشخصيات الشيعية الموالية لها على السلطة في العراق الجديد، إضافة إلا عامل البيئة الثقافية المتقاربة بين المجتمعيين العراق والإيراني، وقد أخذ هذا النفوذ العديد من المظاهر السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أدى إلى تداعيات وخيمة على استقرار العراق السياسي والأمني والمجتمعي، والذي تسعى إيران إلى الاستمرار في زعزعته لأنه ليس من مصلحتها وجود عراق مستقر وقوي، فسعت إلى تغذية الاستقطاب الطائفي السياسي والمجتمعي الذي تعاني منه العراق إلى اليوم.

لقد اتخذت إيران من العراق قاعدة لها في الانطلاق إلى باقي دول المنطقة مستغلة العامل المذهبي، خاصة في سوريا التي أصبحت قريبة منها بحكم حدودها مع العراق، كما أصبح حليفها حزب الله اللبناني أقرب بحكم الحدود اللبنانية مع سوريا، ضف إلى كل هذا التدخلات الإيراني في البحرين واليمن.

لقد أصبح النظام الإيراني يشكل خطرا داهما من خلال سياساته التوسعية على دول المنطقة خاصة وأن معظم هذه الدول تتوفر فيها الشروط للنفوذ الإيراني والمتمثل في وجود أقليات شيعية بها، وعليه لبدا لدول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية، وحتى مصر والأردن أن تضع إستراتيجية لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق أولا لأنه يمثل القاعدة الخلفية لانطلاق إيران وذلك من خلال:

الخاتمة:

- استغلال موقف الشيعة الرافضين للدور الإيراني في العراق والتقرب منهم وفي مقدمتهم مقتدى الصدر و المرجع علي السستاني.
- توحيد موقف السياسيّين السنة في العراق ودعمهم ماديا وإعلاميا لتحقيق التوازن الطائفي.
- استغلال قضية إقليم الأحواز العربي في إيران من أجل الضغط عليها من خلال دعم الانفصاليين، واشغال إيران بنفسها.
- استغلال موقف الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب المعادي لسياسات إيران في العراق والمنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1) الكبيسي يحي، **الإحتجاجات و أزمة النظام السياسي : تقييم حالة،** (د، ط، قطر الدوحة، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، فبراير2003).

2) الموصلي عبد الله، **حقيقة الشيعة حتى لا ننخدع،** (ط2؛ الإسكندرية مصر: دار الإيمان).

3) العيثاوي وسام حسين، **التحديث و الإستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003،** (ط1؛ ألمانيا: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية 2018).

4) العلومي عبد الكريم، **إيران و العراق صراع حدود أم وجود،** (ط1؛مصر:الدجار الثقافية 2007).

5) الشمري هادف، **الخطة الخمسينية و إسقاطاتها في مملكة البحرين،** (د ط ؛ د د ن2002).

6) الراوي جابر، **إلغاء الإتفاقية العراقية الإيرانية لعام 1975 في ضوء القانون الدولي،** (د ط؛ العراق : وزارة الثقافة و الإعلام، د س ن).

7) حسن حارث، **الأزمة الطائفية في العراق إرث من الإقصاء،** (د ط ؛ د ب: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2014).

8) كولي جون، **التحالف ضد بابل. الولايات المتحدة و إسرائيل و العراق،** ت ر: ناصر عفيفي (ط 1؛ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية 2006).

9) كريم درويش عبد الرحمان، **الفكر السياسي للأحزاب السياسية في كردستان العراق،** (ط1؛ العراق كركوك: د د ن، 2011).

10) محمود أحمد إبراهيم و أحمد السيد النجار و آخرون، **حال الأمة العربية 2007 _2008 ثنائية التفتيت و الإختراق،** (د ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).

11) محمود أحمد إبراهيم و أحمد السيد النجار و آخرون، **حال الأمة العربية 2008_2009 أمة في خطر،** (د ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).

12) محمود أحمد إبراهيم و أحمد السيد النجار و آخرون، **حال الأمة العربية 2006_2007 أزمات الداخل و تحديات الخارج،** (د ط؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).

13) مسعد نيفين، **الأقليات و الإستقرار السياسي في الوطن العربي،** (د ط؛ القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1988).

14) مسعد عبد المنعم نيفين، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية الإيرانية،** (ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

15) نايل المجالي عصام، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي،** (ط1؛ الأردن: دار حامد للنشر و التوزيع، 2012).

16) نصر والي، صحوة الشيعة. **الصراعات داخل الإسلام و كيف سترسم مستقبل الشرق الأوسط،** (د ط؛ بيروت: دار الكتاب العربي، 2007).

17) سند السويدي جمال، **إيران و الخليج البحث عن الاستقرار،** (ط 1؛ أو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 1996).

18) عبد الحي وليد، **إيران مستقبلا المكانة الإقليمية،** (د ط؛ الجزائر:مركز الدراسات التطبيقية، 2010).

19) فالح حسين عدي، **علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة**، (د ط ؛ بغداد: مكتبة اليمامة للطباعة و النشر، 2015).

20) صادق إسماعيل محمد، **إيران من الشاه إلى نجاد**، (د ط؛ د ب: العربي للنشر و التوزيع، د ت ن).

21) رسول فاضل، **العراق و إيران.أسباب و أبعاد النزاع**، (د ط؛ د ب: د د ن، 1996).

ثانيا: الدوريات

22) **أحمد رجب إيمان**، «استقرار العراق..علاقة إشكالية بين الأمن و السياسة»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، عدد 179 _ سنة 2010.

23) **الجميلي سلمان**، «المقاومة العراقية و ملامح تشكيل الهوية»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 303 _ مايو 2004.

24) **العتوم نبيل**، « الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران»، مجلة دار النهضة، د ب، د د ن، المجلد 12، عدد 04 _ أكتوبر 2004.

25) **الربيعي فاضل**، « نتائج و تداعيات الاحتلال على العراق »، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27، العدد 303 – مايو 2004.

26) **الضاري حارث**، «المقاومة العراقية»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 303 _ سنة 2004.

27) **جليل هاشم نوار**، «الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز»، مجلة قضايا سياسية، د ب، د د ن، عدد 04_ سنة 2006.

28) **درويش عبد الرحمان كريم**، «تأثير إشكالية التكامل الوطني على الإصلاح السياسي في العراق»، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية، العراق كركوك، جامعة السليمانية، د ع _ د س.

29) **ويليام بيكر رايموند**، « التطهير الثقافي و القضاء على الدولة العراقية»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، عدد 179 _يناير 2010.

30) **زرنير آمال**، «السياسة الخارجية الإيرانية بين تطبيق نظرية ولاية الفقيه و تطبيق العامل الشيعي»، مجلة آراء حول الخليج، د ب، مركز الخليج للأبحاث و الدراسات، عدد 94_ يوليو 2012.

31) **حسيب خير الدين**، «حوار حول الملف العربي»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 27، عدد303 _ مايو 2004.

32) **حسن حارث**، «التجربة التوافقية في العراق بين النظرية و التطبيق»، مجلة سياسات عربية، د ب، مركز دراسات الشرق الأوسط.. مركز كراون للدراسات، عدد 23 _ نوفمبر 2016.

33) **يوسف ساهر محمد عبد الله**، «السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، السنة 35، عدد 138 _ أكتوبر 1999.

34) **يوسف ساهر محمد عبد الله**، « دوافع و تداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام، عدد 170 _ أكتوبر 2007.

35) **كريم حسن و آخرون**، « إشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة»، (العراق_ لبنان)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دع _ 2007.

36) **مزيان خزاز الخزار فهد**، « الجمهورية الإسلامية الإيرانية و موارد بحر قزوين رؤية تحليلية لفرص السياسة الخارجية و معرقلاتها»، مجلة دراسات إيرانية، د ب، د د ن، د س ن.

37) مسعد نيفين، « السياسات الخارجية العربية تجاه إيران »، مجلة المستقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 279، مايو 2002.

38) **سعد محمد البكري ياسين**، « إشكاليات الديمقراطية التوفقية و انعكاساتها على التجربة العراقية»، مجلة كلية العلوم السياسية، العراق، جامعة النهرين، د ع، د س ن.

39) **عدنان محمد سلمى**، « مضيق هرمز. الوضع الجيوبوليتيكي و الصراعات الإقليمية _ دراسة سياسية»، مجلة الخليج العربي، د ب، مركز دراسات الخليج العربي، عدد 04، د س ن.

40) **صوفي عبد الحي هناء**، « الديمقراطية التنافسية و الديمقراطية التوافقية _ الحالة اللبنانية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 12، سنة 2006.

41) **شحاتة منصور عبد العزيز**، « أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق دراسة صراع الرؤى و المشروعات»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، دمشق، د د ن، المجلد 25، عدد 01، د س ن.

42) **شعبان عبد الحسين**، « رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم»، مجلة المستقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، د ع، د س ن.

ثالثا: البحوث الجامعية

43) أسعد نحلة ليال، دور الدولة الإقليمية في السياسة الدولية _ إيران نموذجا، (مذكرة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية و الدبلوماسية غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلوم الإدارية_ الجامعة اللبنانية_ سنة 2017.

44) الخطيب رائد، العلاقات الإيرانية السورية و انعكاساتها على ميزان القوى الإقليمية2005_2016، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية_جامعة محمد بوضياف _ المسيلة، سنة 2017/2016.

45) يحوي فؤاد، الدور الإقليمي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية_جامعة محمد بوضياف _ المسيلة، سنة 2018/2017.

46) محمد المهدي شنين، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول المشرق العربي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية الحقوق و العلوم السياسية _ جامعة محمد خيضر بسكرة 2013_2014.

47) محمد عبد ربه المغير إسلام، الحرب العراقية الإيرانية 1980 _ 1988، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية الآداب قسم التاريخ و الآثار _ جامعة غزة 2016.

48) مزوغم آسيا، تداعيات الطائفية على بناء الدولة العراقية المعاصرة، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي)، كلية الحقوق و العلوم السياسية _ جامعة محمد بوضياف _2017/2016.

49) مرنيز إنتصار، دور البعد الثقافي في توجيه السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة المشرق العربي بعد الحرب (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية_ جامعة محمد بوضياف _2017/2016.

50) سمان عائشة، الأبعاد الجيوستراتيجية للسياسة الخارجية الإيرانية و السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط_ اليمن أنموذجا_ 2011 /2016، (مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية _ جامعة محمد بوضياف_ المسيلة، 2017/2016.

51) عاطف العبادي فؤاد، السياسة الخارجية الإيرانية و آثارها على أمن الخليج 1991_2012، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير غير منشورة)، كلية الآداب و العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012/ 2013.

52) عبد العزيز أبو شريعة معين، التدخل الإيراني في الأزمة السورية وأثره على نفوذها في المنطقة العربية 2004 _2017، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير غير منشورة)، كلية الآداب و العلوم_ جامعة الأزهر_ غزة، 2017.

53) قادري مليكة، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية_ التدخل الأمريكي في العراق، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر_ باتنة، 2008 /2009.

رابعا: المواقع الالكترونية

54) أبو كريم منصور، « أبرز ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط عد فوز ترامب»، البيادر الإخباري، 2017/01/24، [https://www.albayader.org>2017/01]، (2019/04/20).

55) **أبو بكر محمود**، « الحشد الشعبي في العراق–من فصائل غير نظامية إلى تشكيل قتالي»، 2017/02/23 [hhtps://www.bbc.com]، (2019/04/02).

56) **أحمد عناد**، «_____»، 2017/09/21، [https://www.m.ohlewar.org/s.asp?aid=572893&020170921]، (2019/03/18).

57) **أحمد ثابت محمد**، « أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط دراسة حالة العراق –سوريا– لبنان»، المركز العربي الديموغرافي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 16–6–2017، [https://www.democratica.de.p=47176]، (2019/04/13).

58) **أبو زيد نهاد**، «الانتخابات العراقية وتحديات العملية السياسية»، 2014/04/30، [https://www.bbc.com/arabic/midleeast/2014/14030_iraq_electian.]، (2019/04/03).

59) **الأعرجي حازم**، «أقتلوا كل سني»، [www.75news.net]، وكالة حق نقلا عن قناة الأنوار 2 وقناة كرباء،

61) **إلياس فراس**، «_____»، 2018/11/08، [https://www.ashinglonstitute.orgsview.8_11_2018]، (2019/03/12).

62) _____، « استفتاء كردستان وأثره على سوريا والمنطقة جسور للدراسات»، 2017/09/21، [https://www/jusoor.com. dectails]، (2019/04/20).

63) **السلمان فارس**، «العراق أغنى دولة في العالم بموارده الطبيعية»، [hhtps://www.zawya.com.>story1–9.2016]، (2019/03/14).

64) **أفستان آستوار**، «المعظلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية»، 30/11/2016، [https://www ;carnegie_mee.orq.2016.11.30arpub.66397]، (2019/03/13).

65) _____ «اعترافات قائد القوات الأمريكية في العراق "جورج كيسي" إيران هي من فجرت مرقد العسكريين في سامراء»، [https://www.ncr-iran.org/ar/terrorism_a_fundamentalism]، (2019/03/28).

66) _____، «الغاز الطبيعي ومستقبل العراق»، [hhttps://www.yaqein.net/AR]، (2019/03/19).

67) _____، «اتفاقية الجزائر 1975» [https://m.mareefa.org/]، (2019/03/15).

68) _____، «التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والأشكال وأدوات التأثير»، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية والسياسية [hhtps://rawabetcenter.com]، (2019/02/27).

69) _____، «الحروب العثمانية الصفوية»، [https//ar.m.wikipedia.org./wiki]. (2019/03/14).

70) _____، «القوة العسكرية للدول العربية من منظور واشنطن.العراق.الكويت»، [https://www.sitonline.org.sderat(01)]، (2019/03/19).

71) _____، « المواقف وردود الفعل الدولية والاقليمية والعربية خلال مرحلة "عاصفة الصحراء" »، [www.moqatel.com/orershar/behoth.iraqkwit/27/secti.doc-evt.htm]، (2019/03/15).

72) _____[1]، «القوميات والأقليات في إيران»، [https://www.almizaah.com/2017:04.1]، (2019/03/24).

73) _____، «المالكي يتمسك بالسلطة رغم تكليف العبادي بتشكيل حكومة جديدة»، 2014.08.11 [hhtps://mfrance24.com]، (2019/04/04).

74) ____، «انتخابات العراق 2014 »، 2014/04/12، [hhtps://www.aljazeraorg.net>newscovrage]، (23 /04/ 2019).

75) _____، «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، [https://www.m.marvefon.org]، (2019/03/20).

76) **الشيحلي أزهار**، برنامج جدران هشة، "كتابة دستور العراق بقرار سياسي"، 46- 2018، قناة الاتجاه الفضائية https://wmaletegori.tv.iq. الاطلاع 13 - 03-2019.

77) _____، المظلومية هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها دين الشيعة، [https://elaph.wordpvess.com.20/03/2013]، (2019/04/25).

78) ____، «العراق المحطات الرئيسية في معركة استعادة الموصل»، [hhtps://www.france24.com]، (2019/04/15).

79) _____، « التغلغل الإيراني في العراق..... الدوافع والأشكال وأدوات التأثير مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسية»، [https://www.rawabetcenter.comforvcgives]، (2019/03/21).

80) **الحياري إيمان**، «مفهوم مصطلح منطقة النفوذ»، 2016/08/28، [https://mawdoo3.com]، (2019/02/21).

81) **الظاهر عبد العزيز**، « النفوذ الإيراني في العراق»، مجلة البيان، العدد 364، 23/08/2017، [https://www.elbayon.com] (21/02/2019).

82) **جبار جمعة اللاّمي**، « دراسة حول مسودة الدستور العراقي الجديد»، الحوار المتمدن [https://www.m.ahewar.org>s.asp.zo.20.09.2005]، (2019/10/20).

83) _____، « جنوب العراق ينتفض ضد النفوذ الإيراني»، الجزيرة نت، 2017/4/14 [hhtps://www.aljazeera.net]، (2019/04/15).

84) **هيئة العلماء المسلمين العراقية**، « تدمير البنى التحتية في العراق جرائم ضد الإنسانية»، [https://www. m.iroq-amsi.net/view-pnp?id]، (2019/04/27).

85) _____، «كيف يواجه العراق النفوذ المتزايد على أراضيهم»، تقرير نشرته مجلةthe Atlantic الأمريكية نقلا عن قناة الحرة، [https://www.alhurra.com/airaq02.224.2018]، (2019/02/28).

86) **مكي لقاء**، «خارطة القوى السياسية في العراق »[https://www.aljazeera.net].

87) **محمد أحمد صافيناز**، « هل بات استقلال كردستان واقعا»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017/07/10، [https://www.acpss_ahram.orq/eqnews/16344/aspk]، (2019/04/27)، ص146.

88) _____، « مسيرة سياسية وحزبية من هو عادل عبد المهدي، رئيس الوزراء العراقي المكلف» سكاي نيوز عربية [hhttps://www.skynewsarabia.com/midele.east/1187574/ ?/]، (2019/04/05).

89) **محسن هاني الجبوري ظاهر**، «الموقع الجغرافي للعراق»، [https://www.uobabylon.edu.iq20/3.03]، (2019/03/24).

90) **محمد كشك أشرف**، « ايران وتحديات عراق ما بعد صدام »[http://acpss.org.eq/ahram/2009/1/1/ezrv/22Htm]، (2019/03/22).

91) _____، «نفوذ.وكيبيديا.الموسوعة الحرة»،]https://ar.m.wikipedidia.org.wiki.(2019/03/21) ،[

92) **نادر علي رضا**، « الدور الذي تضطلع به إيران في العراق»، مؤسسة راند، 2015

93) ،
[https://www.ranad.org.pe/151/arabictranslation.(irans.iniarq]،
(2019/04/01)

94) **سوبوتين إكور**، « ظهور مقاومة شيعية للنفوذ الإيراني في العراق»، "جريدة فيزا فيسيامايا كازيتا" نقلا عن قناة RT العربية [hhtps:// aradc.rt.com]، (2019/04/27).

95) _____، «سكان العراق»، [https://www.ar.m.wikipedia.org>wiki]، (2019/03/13).

96) _____، «صواريخ شهاب الإيرانية، تنوع في القدرات يثير المخاوف»، 2017/22/11، [https://www.aljazeera.net]، (2019/03/03).

97) **فتحي النادي محسن**، «نظرية أم القرى...نظرية أتت ثمارها»، 2017/03/15، [https://www.islamonline.net/20595]، (2019/03/13).

98) _____، لغز سقوط بغداد اعترافات وفضائح، دنيا الوطن.alwatan.voice.com.2009.4.9 تاريخ الاطلاع 10-03-2019.

99) **صابر حاتم**، « أمريكا وضعت دستورا طائفيا للعراق بمباركة أمريكية إيرانية»، مصر العربية، 2014/11/18، [https://www.18masralarabya]، (2019/03/13).

100) _____، «حزب الدعوة الإسلامية»، [https://www.ar.mwikipedia.org.wikil]، (2019/03/20).

101) _____، « ويكي -شيعة العراق-، شيعة_العراق»، [https://ar.m.wikipedia.org/wiki/]، (2019/03/14).

102) **حسن باكير علي**، «النفوذ الإيراني في العراق طبيعته ودوره وأهدافه»، 2 أوت 2008، [https://:.www.alrased.net.naim.aric]، (2019/03/27).

103) **رضوي أحمد عبد الجليل**، « الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنظمة العربية 2003-2015 دراسة حالة العراق»، لبنان، المركز الديمغرافي العربي، 20-12-

2016، [http://www.democnayicac.de/?p=41389]،
(2019/04/15).

104) **عطوف زهير**، «التجربة الحزبية في العراق بعد 2003، الواقع والتحديات»، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، يناير 2018، .
[https://www.idrakyinet]، (2019/03/23)، ص60.

105) **عامر عبيدة**، «الفصائل والأحزاب الكردية في المنطقة »،
[Hhttps://www.m.garabiz.com.].

106) _____، «قائمة علاوي تحتل الموقع الأول في الانتخابات العراقية»،

107)]https://www.bbc.com/arabic/mddeealast/2010/03/100336 _iraq_results] (2019 /04/03).

108) ____، « خطير ياسر الحبيب يكشف استخدام إيران للشيعة وداعش»، 2018/06/18، youtubeنقلا عن قناة الرافدين.

109) **عنان عماد**، « "هل تنجح السعودية في كسب نفوذ جديد داخل العراق على حساب إيران"»، 2016/8/30 [hhttps://www.noonpost.org]، (2019/04/05).

110) _____، «رسائل سعودية إلى إيران عبر العراق ماذا تريد؟»، عواجل برس، 2017/8/5، [hhttps://awajelpress.com]، (2019/04/27).

111) **رمضان أيمن**، مجلة اليوم السابع، مقال:
https.www.youm7.com/1978، الاطلاع 10 مارس 1919.

112) _____، «تعريف ومعنى النفوذ»،
[https://www.almaany.com.dict>arar.]، (2019/03/23).

113) _____، «تعريف ومعنى تغلغل»،
[https://www.almaany.com.dict>arar]، (2019/02/28).

114) _____، «تعريف ومعنى الاختراق»،
[https://www.almaany.com.dict>arar]، (2019/02/28).

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد.....11

المبحث الأول: تحديد المفاهيم والمصطلحات.....12

المطلب الأول: النفوذ والمصطلحات المشابهة.....12

أولا: مفهوم مصطلح النفوذ.....12

ثانيا: مفهوم مصطلح التغلغل.....13

ثالثا: مفهوم مصطلح الاختراق.....14

المطلب الثاني: تعريف الاستقرار وعدم الإستقرار.....15

أولا: مفهوم الاستقرار السياسي.....15

ثانيا: مفهوم عدم الاستقرار السياسي.....16

المطلب الثالث: التعريف بإيران والعراق.....16

أولا: التعريف بإيران.....16

ثانيا: التعريف بالعراق 18

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية.....21

المطلب الأول: محددات السياسية الخارجية الإيرانية.....21

أولا: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية.....21

ثانيا: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية.....28

المطلب الثاني: أدوات صنع السياسة الخارجية الإيرانية.....29

أولا: المرشد الأعلى (الولي الفقيه)..... 30

ثانيا: مؤسسة الرئاسة..... 30

ثالثا: مجلس الشورى الإسلامي.....30

رابعا: الحرس الثوري.....31

خامسا: المؤسسات المعينة.....32

المطلب الثالث: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية وأهم سماتها 33

أولا: آليات تنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية.....33

ثانيا: خصائص وسمات السياسة الخارجية الإيرانية..... 35

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية.....38

المطلب الأول: لمحلة تاريخية للعلاقات الإيرانية العراقية.....38

أولا: العهد الإسلامي (الدولة الأموية، الدولة العباسية).....38

ثانيا: العهد الصفوي، العثماني.....38

ثالثا: عهد الشاه.....41

المطلب الثاني: العلاقات الإيرانية العراقية من 1979-2003.....43

أولا: حرب الخليج الأولى (1980-1988).....43

ثانيا: موقف إيران من حرب الخليج الثانية 44

المطلب الثالث: العلاقات الايرانية العراقية بعد 2003.....46

أولا: موقف ايران من احتلال العراق (الازدواجية في التعامل) 46

ثانيا: مكاسب ايران من احتلال العراق.....47

الخلاصة والاستنتاجات.....49

الفصل الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية للنفوذ الإيراني في العراق

تمهيد.....52

المبحث الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق والدور الايراني 53

المطلب الأول: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003.....53

أولا: التقارير الاستخباراتية المفبركة.....53

ثانيا: بداية الغزو وسقوط بغداد.....54

ثالثا: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق.....54

المطلب الثاني: الدور الإيراني في احتلال العراق.....57

أولا: الخيانة بتنسيق إيراني.....57

ثانيا: الموقف الإيراني من الاحتلال الأمريكي للعراق.....58

ثالثا: احتلال العراق مصلحة مشتركة بين الإيرانيين والأمريكان.....59

رابعا: مكاسب إيران من إسقاط النظام العراقي.....59

المطلب الثالث: الدور الإيراني في دستور 2005.....60

أولا: ولاء لجنة كتابة الدستور لإيران.....60

ثانيا: ظروف وملابسات صياغة الدستور العراقي 2005.....60

ثالثا: مباركة إيران للدستور العراقي الدائم 2005.....61

رابعا: إبعاد العراق عن هويته العربية.....61

المبحث الثاني: العوامل الداعمة للنفوذ الإيراني في العراق.....64

المطلب الأول: الأحزاب والشخصيات الموالية لإيران.....64

أولا: المجلس الإسلامي الأعلى.....64

ثانيا: حزب الدعوة الإسلامية.....66

ثالثا: التيار الصدري.....67

المطلب الثاني: البيئة العراقية القابلة للنفوذ الإيراني.....68

أولا: البيئة السياسية والأمنية.....68

ثانيا: البيئة الطائفية في بنية الدولة العراقية.....69

ثالثا: البيئة الاجتماعية والثقافية العراقية.....70

المبحث الثالث: مظاهر النفوذ الإيراني في العراق.....72

المطلب الأول: المظاهر السياسية والأمنية.....72

المطلب الثاني: المظاهر الاقتصادية.....75

المطلب الثالث: المظاهر الاجتماعية والدينية.....77

الخلاصة والاستنتاجات.....81

الفصل الثالث: التداعيات السياسية والأمنية للنفوذ الإيراني في العراق

تمهيد.....84

المبحث الأول: التداعيات السياسية للنفوذ الإيراني في العراق.....85

المطلب الأول: واقع الأحزاب والتيارات السياسية العراقية في ظل النفوذ الإيراني 85

أولا: الطابع الطائفي (ديني أو قومي).....87

ثانيا: الولاء الضيق والارتباط الخارجي 88

ثالثا: الأجنحة المسلحة.....89

المطلب الثاني: الديمقراطية التوافقية المفروضة على العراق ونتائجه...89

أولا: خصائص الديمقراطية التوافقية.....91

ثانيا: إشكاليات الديمقراطية التوافقية.....91

ثالثا: نتائج الديمقراطية التوافقية المطبقة في العراق.....91

المطلب الثالث: مسار العملية السياسية في العراق (2003-2018) في ظل النفوذ الإيراني.....94

أولا: حكومة المالكي الأولى 2006 95

ثانيا: حكومة المالكي الثانية مارس 2010.....98

ثالثا: حكومة حيدر العبادي 2014 99

رابعا: حكومة عادل عبد المهدي 2018.....99
المبحث الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق 2003-2018.....100
المطلب الأول: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق أثناء الاحتلال الأمريكي (2003-2011)100 100
أولا: المقاومة العراقية للاحتلال.....100
ثانيا: القاعدة في العراق وارتباطاتها بإيران.....102
ثالثا: تشكيل مجالس الصحوة.....104
رابعا: الحرب الطائفية والدور الإيراني.....105
المطلب الثاني: التداعيات الأمنية للنفوذ الإيراني في العراق بعد الاحتلال (2011-2018).....108
أولا: مظاهرات فبراير 2011.....108
ثانيا: مظاهرات ديسمبر 2012.....108
ثالثا: ظهور داعش.....109
رابعا: تشكيل الحشد الشعبي لمحاربة داعش 111
المبحث الثالث: مستقبل النفوذ الإيراني في العراق.....115
المطلب الأول: سيناريو استمرار النفوذ الإيراني في العراق 115
أولا: على المستوى السياسي 116
ثانيا: مستوى السياسة الخارجية 116
ثالثا: على المستوى الأمني.....117
رابعا: على المستوى الاقتصادي.....117
خامسا: على المستوى الديني المذهبي.....117

سادسا: على المستوى الإعلامي.....118
المطلب الثاني: سيناريو انحسار النفوذ الإيراني في العراق.....118
أولا: الملامح والتطورات..... 119
ثانيا: العوامل المؤدية إلى إنحسار النفوذ الإيراني بالعراق.....120
الخلاصة والاستنتاجات.....126